بسم الله الرحمن الرحيم

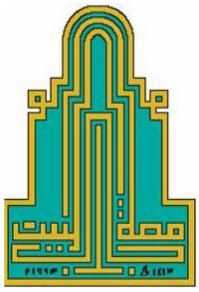

جامعة آل البيت

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم اللغة العربية وآدابها

رسالة ماجستير بعنوان

# قياس النقيض في النحو العربي

# Measuring the contrast in Arabic Grammar

إعداد الطالبة:

ثروت عجرم سالم العظامات

1420301005

إشراف الأستاذ الدكتور:

حسن خميس الملخ

2017م

## التفويــض

**أنا ثروت عجرم سـالم العظامات أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسـخ من رسالتي للمكتبات ،أو المؤسسات ،أو الهيئات ،أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.**

**التوقيع:**

**التاريخ: 23 / 5 /2017م**

**إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها**

**أنا الطالبة: ثروت عجرم سالم العظامات الرقم الجامعي: 1420301005**

**التخصص: اللغة العربية وآدابها الكليـــــــــة: كلية الآداب والعلوم الإنسانية**

**أعلن بـأنني قـد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها الســـارية المعمول بها المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:**

**قياس النقيض في النحو العربي**

**وذلك بما ينســـجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرســـائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسـالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلـك بمـا فيـه حق مجلس العمـداء في جـامعـة آل البيـت بـإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصـلت عليها وسـحب شـهادة التخرج مني بعد صـدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.**

**توقيع الطالبة:**

**التاريخ: 23 / 5 /1017م**

**عمادة الدراسات العليا**

**جامعة آل البيت**

**قرار لجنة المناقشة**

**قياس النقيض في النحو العربي**

**Measuring the contrast in Arabic Grammar**

**إعــداد الطالبـــة:**
**ثروت عجرم سالم العظامات**
**1420301005**

**إشراف**
**الأستاذ الدكتور: حسن خميس الملخ**

| أعضاء لجنة المناقشة | | التوقيع |
|---|---|---|
| 01 أ.د. حسن خميس الملخ | مشرفاً ورئيساً | ..... |
| 02 | عضواً | ..... |
| 03 | عضواً/ مناقشاً خارجياً | ..... |
| .4 | عضواً | ..... |

**قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها في كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة آل البيت.**

**نوقشت وأوصى بإجازتها/ تعديلها/ رفضها بتاريخ : / /2017م**

# الإهـــــــداء

**إلى كل من علّمني حرفاً ... وأضاء به الطريق أمامي ...**

**إلى والدي رحمه الله ... وأسكنه فسيح جنانه .....**

**إلى زوجي الذي قدّم لي كل الدّعم ... وساندني في الأيام الصعاب ...**

**إلى أولادي ... قرّة عيني ...**

## الشكر والتقدير

**"من لا يشكر الناس لا يشكر الله"**

**الحمدُ لله الذي وفقني لإعداد هذه الدراسة وألهمني الصبر، بعد أن أكملت – بفضل الله ورعايته – هذه الرسالة، فأتقدم بالشكر والتقدير لكل من ساعدني في تقديم هذه الرسالة على الحال التي هي عليها اليوم.**

**وأوّل من أتوجّه إليه بشكري وتقديري أستاذي الأستاذ الدكتور حسن خميس الملخ الذي تفضّل بالإشراف على هذه الرسالة وبالرعاية التي منحني إيّاها لإعدادها، فقد كان يوجهني كلما رآني أحيد عن الجادّة، وقد بصرّني بكثير مما خفي علي، ولم يتردد لحظة في تقديم العون فكان نعم الموجِّهُ، ونعم الناصح المرشد. وقد شملني برعايته وقراءته الدقيقة الشاملة منبهاً على عثراتها اللغوية والمنهجية. وأسأل الله القدير أن يجزيه عني خير الجزاء.**

**ويسعدني أن أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة الأساتذة الأفاضل الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه الرسالة لإصلاح ما فسد فيها. والتنبيه على عثراتها، نفعني الله بعلمهم وآرائهم السديدة حاضراً ومستقبلاً.**

**كما أشكر أصحاب الفضل وذوي الأيدي البيضاء من غير سوء، أساتذتي جميعاً في قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة آل البيت لما حصّلته من علم ومعرفة واكتساب مهارة على أيديهم في مرحلة دراستي للماجستير، وأخص بالذكر أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور حسن خميس الملخ الذي علمني فهم عالم النحو، جزاه الله عني خير الجزاء، ولا أنسى أن أشكر الدكتور حسين العظامات الذي قدّم لي مشورته، وساعدني في اقتناء الكتب التي مكنتني من البحث والدراسة فله الشكر والعرفان والتقدير، ولزميلاتي اللاتي ما بخلن عليّ بالنصيحة والمشورة، كل الشكر والاحترام والتقدير.**

# فهرس المحتويات


فهرس المحتويات..... ز

المُلخص..... ط

المقدمة. ..... ي

التمهيد : القياس في النحو العربيّ ..... 1

مقدمــة ..... 2

أولاً: مفهوم القياس:..... 3

ثانياً: أنواع القياس:..... 6

ثالثاً: أهمية القياس:..... 10

الفصل الأول قياس النقيض في النحو العربي: نشأته وتطوره..... 12

قياس النقيض: نشأته وتطوره. ..... 13

- قياس النقيض في كتاب سيبويه. ..... 15

- قياس النقيض عند السيرافي..... 28

- قياس النقيض عند عبد القاهر الجرجاني. ..... 31

- قياس النقيض عند أبي البركات الأنباري. ..... 35

- قياس النقيض عند أبي حيان الأندلسي. ..... 39

- قياس النقيض عند عبّاس حسن. ..... 42

- قياس النقيض عند إبراهيم السامرائي. ..... 45

الفصل الثاني قياس النقيض في النحو العربي ..... 51
أركانه ..... 52
مسائله..... 61
ومن معايير القياس في النحو: ..... 74
أ- العمل: ..... 74
ب- التأويل: ..... 77
جـ- الشكل: ..... 82
الفصل الثالث موقف النحاة من قياس النقيض..... 85
موقف النحاة من قياس النقيض. ..... 86
موقف جمهور النحاة الكوفيين..... 92
موقف ابن مضاء القرطبي. ..... 94
موقف المحدثين من قياس النقيض. ..... 99
- قياس النقيض بين الاضطراب والاطراد..... 100
الخاتمة ..... 107
ثبت المصادر والمراجع..... 108

**قياس النقيض في النحو العربي**

**إعداد الطالبة : ثروت عجرم سالم العظامات**

**إشراف الأستاذ الدكتور: حسن خميس الملخ**

# المُلخص

**تسعى هذه الدراسة إلى استجلاء استعمال النحاة قياس النقيضِ في النحو العربي؛ إذ يتداول بعض النحاة حديثاً عن قياس (ليس) على (كان) بالنسخ عند رفع الاسم ونصب الخبر مع أنّ (ليس) للنفي، وكان مع سائر أخواتها لا تدلّ على النفي بذاتها، كما يتداولون حديثاً عن قياس (لا النافية للجنس) على (إنَّ) المؤكِّدة على ما بين النفي والتوكيد من تضاد.**

**وترى الدراسة أنَّ قياس النقيض لم يحظ بدراسة مستقلة تصل به إلى التقييم العلميّ إيجاباً أو سلباً، لذلك سيحاول هذا البحث الكشف عن مسائل قياس النقيض في النحو العربي، وتتبع ظاهرة قياس النقيض في أعمال جمهور النحاة، وتحليل مواقفهم من القياس اتفاقاً وافتراقاً وتأثيراً إيجابياً وسلبياً.**

**وقد فرضت طبيعة (قياس النقيض في النحو العربي) تقسيمَ الدراسة إلى مقدمة ،وتمهيد نظري ،وثلاثة فصول ،وخاتمة.**

**وخلصت إلى أن قياس النقيض من الموجِّهات القياسيّة المهمة المعتمدة في تقنين أصول النحو، إلا أن المعايير التي اعتمدها النحاة في قياس النقيض جاءت تسويغية لإثبات وجود علاقة بين المتناقضات المقيس بعضها على بعض، وعدم وجود معايير ثابتة تحتكم عليها في القياس سوى التشابه في الحكم النحوي، ولذلك حدث اختلاف في مواقف النحاة منه؛ حتى دَاخلَ تطبيقه والأخذ به شيء من الاضطراب بعدِّه اقتراناً شكلياً مفتقراً إلى الاتفاق في المعنى، وإن كان مقبولاً من جهة العمل والحكم في النحو والإعراب.**

**المقدمة.**

**الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله، ومن اتبع نهجه إلى يوم الدين، أما بعد:**

**فقد حظي القياس الشكلي باهتمام نحاة العربيّة وبعنايتهم قدماء ومحدثين، وقياس النقيض شكلٌ من أشكال عملية القياس من حيث العلة، إذ عدّه النحاة مظهراً من مظاهر التوسع في القياس، إلا أن مصطلح قياس النقيض تأخر حتى استقر عند النحاة، فأوضحوا مفهومه، وتناولوا مسائله.**

**وقد انطلقت الدراسة من مجموعة من الأسئلة، منها:**

**ما المعايير التي يُحتكم إليها في القياس سوى التشابه في الحكم النحويّ**

**ما نصيب قياس النقيض ضمن النظرية العامة للقياس في النحو العربي؟**

**إلى أي مدى شكّلت مواقف النحاة قديماً وحديثاً من القياس على النقيض تأثيراً في المسائل النحوية وطريقة معالجتها.**

**وقد فرضت طبيعة البحث تقسيمه إلى مقدمة ،وتمهيد نظري، وثلاثة فصول ،وخاتمة.**

**هدف التمهيد إلى الوقوف على مفهوم القياس في النحو العربي، ومعرفة أنواعه التي تمثلت في قياس العلة، وقياس الشبه، وقياس الطرد، والحديث عن أهمية القياس، وجاء الفصل الأول في تتبع نشأة قياس النقيض في النحو العربي وتطوره في كتاب سيبويه ثم عند المبرد، وابن السراج، والسيرافي، وعبد القاهر الجرجاني وغيرهم، وقد بين هذا الفصل كيف بدأ القياس فطرياً، في مراحله الأولى، ثم استقر في مرحلة متأخرة عن نشأة النحو، وتطور فيما بعد ليصبح له أقسام وأركان وضوابط حتى أصبح القياس واضح المفهوم والمسائل عند المتأخرين.**

**وأتى الفصل الثاني ليقف على أركان قياس النقيض، وعرض بعضاً من مسائله، ثم تطرق إلى المعايير التي احتكم إليها النحاة في هذا القياس النحويّ.**

**وأوضح الفصل الثالث موقف النحاة من قياس النقيض، ذلك أنّه قد اعتدّ به جمهور النحاة، وأخذوا به في المسائل والظواهر، وتباينت مواقفهم، واضطربت آراؤهم فيه على قلّة، فقد تبين وجود شيء طبيعي في الاضطراب في قياس النقيض في النحو العربي؛ إذ عدّه بعض النحاة موجِّهاً في بعض المسائل وإن كان لا يعوّل عليه في إثبات الحكم أو نفيه، لأن قياس النقيض كان جرياً على عادة العرب في حمل الشيء على الشيء بشبه بينهما وهذا الشبه هو تناقضهما، فيما رأى بعض النحاة المحدثين ضرورة التخفيف من هذا القياس، لأنهم وجدوه بلا مسوّغ ولا موجب له.**

**وقد تضمنت الخاتمة أبرز نتائج البحث.**

# التمهيد : القياس في النحو العربيّ

**أولاً: مفهوم القياس:**

**- مفهوم قياس النقيض.**

**ثانياً: أنواع القياس:**

**- قياس العلّة.**

**- قياس الشّبه.**

**- قياس الطّرد.**

**ثالثاً: أهمية القياس.**

**مقدمــة**

**يعدّ القياس أصلاً من أصول النحو العربي، ومرتكزا مهما من مرتكزاته، أخذ به النحاة كابراً عن كابر، وعدّوه من الأصول المنهجية، والأدلّة الإجمالية التي لا يمكن إغفالها، ولا يزال محطّ أنظارهم، ومركز اهتمامهم، ومن الأصول التي قام النحو عليها، وعلا شأنه بها.**

**والقياس في عُرف النحاة محور التقعيد وأساسه، وعليه معوّل أحكامهم، فقد اتخذوه معياراً للصواب اللغوي على مستوى التراكيب في القياس على القواعد النحوية لإنتاج جمل وتراكيب لغوية عربية صحيحة، أو للحكم به على خطأ تراكيب أخرى، ولقد ارتضوه موجهاً نظرياً في التعليل النحوي ضمن قياس الشبه أو المشابهة، على الرغم من اختلافهم في تفصيلاته الدقيقة، وتباين مواقفهم وآرائهم منه.**

**أُخِذَ القياس باعتباره أصلا من أصول النحو العربي من أعمال النحاة الأوائل[1]، واستنبطت أحكامه ومسائله النحوية من نصوص العربية المُحْتَجِ بها، وقد تزامنت نشأته مع نشأة النحو العربي.**

**وظهرت له مفاهيم عدة قدمها النحاة ليوضحوا حقيقته ويحددوا أبعاده، كل منها كان يحدد نوع قياس معين، كالقياس الاستعمالي (التطبيقي) والقياس النحوي وهو القياس الذي تطور مفهومه ومدلوله ليشمل العملية العقلية الشكلية التي يتم فيها إلحاق أمرٍ بآخر في الحكم النحوي لجامع بينهما (العلّة أو المشابهة).**

---

(1) من المتقدمين الذين عنوا بالقياس من النحاة الأوائل، عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت117هـ أو 118هـ). ينظر: أخبار النحويين البصريين، أبو سعيد السيرافي، تحقيق: طه محمد الزيتي ومحمد عبد المنعم خفاجي، ط1، 1995م، ص20. وعيسى بن عمر الثقفي البكري من نحويي أهل البصرة وله كتابان في النحو: الجامع، والآخر الإكمال.

**أولاً: مفهوم القياس:**

**القياس لغة: "من الجذر (ق ي س) بمعنى التقدير على مثال، ووزنه فِعال فيكون مصدراً للفعل الثلاثي كما يجوز أن يكون مصدراً من الفعل الرباعي (قايس) ولهذا هو من المتداخل في الأبنية[1].**

**وللقياس اصطلاحاً مفاهيم متعددة في الموروث النحوي، يتوسع فيها النحاة أو يضيقون بحسب المادة اللغوية التي اختلفوا فيها، وبحسب المناهج التي تناولوه في ضوئها.**

**فمصطلح القياس بشكل عام تشترك فيه علوم كثيرة، تتغير مفاهيمه تبعاً للمادة العلمية التي يتناولها النحوي والغاية منها؛ لذا نجد له أكثر من فهم في مصادر أصول النحو، تبعاً للمنهج والهدف.**

**إلا أنّ القياس النحوي أو الشكلي وهو المقصود هنا هو القياسُ المبنيّ على المشابهة وحمل فرع على أصل، لذا سماه النحاة المتأخرون قياس العلّة والشبه، بحسب الأمر الجامع بين الطرفين. وقد عرّف أبو البركات الأنباري (ت577هـ) القياس فقال: "هو عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل"، وقيل: "هو حمل فرع على أصل بعلّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع بجامع"[2].**

**ويظهر من هذا التعريف أنّ القياس عملية شكلية يتم فيها إلحاق فرع بأصل كعلّة مشتركة بينها بهدف تأكيد الحكم النحوي.**

**وللقياس الشكلي أهميته الكبيرة في النحو، وظلالهُ الممدودة على كل القواعد. ولولا وجوده لضاقت اللغة على أهلها، فقد ألحق النحاة ألفاظاً بأمثالها في حكم ثبت لها باستقراء كلام العرب حتى انتظمت فيه قاعدة عامة، وأصل هذا أن الكلمات الواردة في كلام العرب على حالة خاصة يستنبط منها علماء العربية قاعدة تعطي الحق للمتكلم في أن يقيس على تلك الكلمات.**

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، مادة (قيس).

(2) أبو البركات الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1957م، ص32، وانظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2006م، ص203.

**وبالقياس أيضاً سوّغ النحاة حكماً لكلمات قد ثبت لغيرها من الكلمات المخالفة لها في نوعها، ولكن وجدت بينها مشابهة من بعض الوجوه. ومثال ذلك: "نصبت (لا) النافية للجنس الاسم المبتدأ ورفعت الخبر قياساً على (إنّ) لمشابهتها إياها في التوكيد، فإنّ (لا) تأتي لتأكيد النفي، كما تأتي (إنّ) لتوكيد الإثبات"[1].**

**والقياس النحوي أو قياس الأحكام الذي يقوم على علّة الشبه بالنظير أو الشبه بالنفي هو قياس العلة التي هي نتاج تأملات فكرية وعقلية، ووجودها وراء الظاهر والقواعد أمر محتوم من الناحية التفسيريّة، فلا يحمل الفرع على الأصل إلا بجامع يجمع بينهما، أو علة تسوّغ ذلك الحمل حتى لو كان من قياس الشبه بالنفي، وهو قياس فرع على أصل بعلة النقيض في المعنى والنظير في الحكم.**

**ويعدّ قياس النقيض فرعاً من فروع القياس الشكلي وصورة من صوره، وتتأتي أهميته من أهمية النحو نفسه، ومن ينكره فقد أنكر النحو، فمن العبارات المشهورة التي قيلت فيه ما أورده أبو البركات الأنباري: إذ قال: "اعلم أنّ إنكار القياس في النحو لا يتحقق لأن النحو كله قياس"، ولهذا قيل في حدّه: "النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو"[2].**

**ولقد اعتُدَّ بقياس النقيض كما اعتُدَّ بالنظير، فلقد أُخذَ به، واستُخدمَ في تسويغ المسائل النحوية والصرفية وتعليلها في المسائل والأحكام.**

**- قياس النقيض: مفهومه:**

**النقيض لغة: من الجذر (ن ق ض) بمعنى المخالف بين اثنين أو حالين يفسد أحدهما بمعيار الآخر[3].**

**والنقيض اصطلاحاً: "هو المنافي لما نافاه بأنهما لا يجتمعان في الصحة"[4].**

---

(1) ينظر: محمد الخضر حسين، القياس في اللغة العربية، المطبعة السلفية– القاهرة، ص26– 27.

(2) أبو البركات الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، ص95.

(3) ابن منظور ، لسان العرب ، مادة ( ن ق ض ).

(4) الرّماني، الحدود في النحو، ص41.

**لكن هذا التعريف غير شامل لمفهوم استعماله في النحو؛ لهذا اقترح الشريف الجرجاني تعريفاً آخر يوصف النقيض بأنه: "بيان تخلّف الحكم المدعى ثبوته أو نفيه عن دليل المعلل عليه في بعض الصور"[1]. وهذا يعني أن قياس النقيض يخالف في عدم مطابقة مقتضى أصل الحكم النحوي إثباتاً ونفياً، كقياس رفع الفاعل المسبوق بفعل منفي على فاعل مسبوق بفعل مثبت فقد تخلف حكم الثبوت والنفي بينهما؛ لأن النقيض يقتضي المغايرة في النوع أو الحكم أو التصنيف.**

**وقد أشار أبو علي الفارسي إلى أنهم أجروا (ما) مجرى (ليس) في حكم الرفع للاسم المبتدأ. والنصب للخبر، في لغة أهل الحجاز إذ قال: "ومما يجري مجرى ليس في رفعها للاسم الذي يكون مبتدأ ونصبها الخبر (ما) في لغة أهل الحجاز وذلك قولهم: "ما زيدٌ ذاهباً، وما عبدُ الله خارجاً"[2].**

**ويعلّل عبد القاهر الجرجاني القياس الوارد في قول أبي علي: "فأصل الحروف ألا تعمل شيئاً إذا دخلت على الاسم والفعل، إلا أنهم شبهوها بليس فأعطوها عملها وهو الرفع والنصب، وتعليل ذلك أن المشابهة جاءت من وجهين، الأول: الدخول على المبتدأ والخبر، فكلاهما كذلك. والثاني: نفي ما في الحال، يقول: "ومن شأنهم إجراء الشيء مجرى ما يشابهه من وجهين، وهذه لغة أهل الحجاز"[3]، فالمشابهة من المعنى لكنّ المغايرة أن (ليس) من الأفعال و(ما) من الحروف والفعل نقيض الحرف.**

**وقد ارتضى النحاة قياس النقيض موجهاً نظرياً في التعليل النحوي ضمن قياس الشبه، فهو قياس فرع على أصل بعلة النقيض في المعنى، والنظير في الحكم النحوي.**

---

(1) عبد القاهر الجرجاني، معجم التعريفات، ص206.

(2) عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر مرجان، مج1، ص429.

(3) ينظر: عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح ، مج1، ص429–430.

**ثانياً: أنواع القياس:**

**- قياس الشبه.**

**- قياس العلة.**

**- قياس الطرد.**

**للقياس ثلاثة أقسام: قياس علة، وقياس شبه، وقياس طرد، فقد أورد أبو البركات الأنباري حديثاً عن أقسام القياس فقال: "اعلم أن القياس ينقسم إلى ثلاثة أقسام، قياس علة، وقياس شبه، وقياس طرد. فأما قياس العلة فهو معمول به بالإجماع عند العلماء كافة، وأما قياس الشبه فهو معمول به عند أكثر العلماء، وأما قياس الطرد فهو معمول به عند كثير من العلماء"[1].**

**أولاً: قياس الشبه:**

**مفهومه: "هو حمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي عُلِّقَ عليها الحكمُ في الأصل، مثل إعراب المضارع لمشابهة الاسم".**

**وقد شرحه تمّام حسّان بقوله: "فقياس الشبه لا تراعى فيه العلة. ومثال ذلك إعراب الفعل المضارع لمشابهته الاسم - وهو المذكور في قول أبي البركات - فلا علّة فيه غير مجرد هذا الشبه بينه وبين الاسم (وهو الشبه بين الفعل واسم الفاعل الذي من مادته في الحركات والسكنات. وتعاقب الحركات عليه"[2]، وهذا الشّبه هو المسوّغ لعمل اسم الفاعل ونحوه عمل الفعل لزوماً وتعدياً.**

**وقد ذهب علي أبو المكارم إلى أن النحاة خلطوا بين مصطلحين هما العلّة والشبه، فبعضهم يرى أنّ اصطلاح العلّة يتضمن الشبه أيضاً، وذلك أن التشابه الموجود بين المقيس والمقيس عليه كان علّة في الحكم، لكن هذا التشابه ليس تطابقاً من الوجوه كلّها، فثمة فرقٌ بين العلّة والشّبه، فإن كان الشبه ناتجاً عن كون الحكم يثبت في الطرفين لسبب واحد وفي درجة واحدة كان علة،**

---

(1) أبو البركات الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، ص105.

(2) تمام حسّان، الأصول: دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو– فقه اللغة – البلاغة، عالم الكتب– القاهرة، 2000م، ص154– 155.

**وإن لم يكن كذلك كان شبهاً، "وقد أوضح علي أبو المكارم ذلك بقياس الشبه في إعراب المضارع لمشابهته الاسم المعرب في اللفظ والمعنى والاستعمال. فجاء الشبه بينها في اللفظ جريانه على الاسم المعرب في الحركات والسكنات. كَضَارِب يَضْرِب. والشبه بينهما في الاختصاص بعد الشياع. فكما شاع الاسم لتجرده من أداة التعريف وتخصَّص بعد دخولها. كذلك شاع المضارع واحتمل**

**الحال والاستقبال عند تجرده من حرف الاستقبال. وتخصَّص عندما دخل عليه حرف الاستقبال أو الحال. والشبه بينهما في الاستعمال لوقوع كل منهما صفة لنكرة. لدخول لام الابتداء عليهما نحو، جاءني رجل ضارِب أو يضرِب. وإنَّ زيداً لضارِب أو ليضرِب"[1].**

**وقياس النقيض على هذا التصوّر نوع من قياس الشبه بالنفي، مثل قياس (لا) النافية للجنس على (إنّ) المؤكِّدة من حيث إن (لا) نقيضه (إنّ) في المعنى، لكنها شبيهتها في الاحتياج إلى اسم منصوب أو في محل نصب وخبر مرفوع أو متعلق برفع إن كان شبه جملة. فـ (لا) للنفي و(إنّ) للإثبات، قيست عليها. وعملت عملها من بعض الوجوه فنصبت النكرة خاصة، ومثل ذلك: "لا رجل في الدار".**

**ومثال آخر على قياس النقيض ما ذكره السيرافي في شرح كتاب سيبويه: "وأما (لن) فزعم سيبويه أنه حرف ناصب. بمنزلة (أن) وهو نقيض (سوف). وذلك أنك إذا قلت: "وسوف أقوم". فعند هذا يجوز أن يقول القائل: " لن تقوم" وإنما نصبت تشبهاً بـ (أن) وشبهها بـ (أن) أنهما يقعان للمستقبل في الأفعال المضارعة، التي في أوائلها الزوائد الأربع"[2]، وعلى هذا القياس ذهب حسن الملخ إلى أن سوف وأختها السين تعملان الرفع في الفعل المضارع"[3].**

---

(1) ينظر: علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية- كلية التربية، 1973م، ص114-115.

(2) أبو سعيد السيرافي: شرح كتاب سيبوبه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، ج1، ص32.

(3) ينظر: حسن خميس الملخ، تقنيات الإعراب في النحو العربي، عالم الكتاب الحديث، إربد- الأردن، ط1، 2015م، ص56.

**ثانياً: قياس العلة: مفهومه:**

**العلة لغةً: "عبارة عن معنى يحلّ بالمحلّ. فيتغير به حال المحل، ومنه يسمى المرض علة: لأنه بحلوله يتغير حال الشخص من القوة إلى الضعف"[1].**

**والعلة الجامعة في القياس: "بمعنى الصلة من نوع معين يتوافر فيها مجموعة من الصفات تُكَوِّنُ ما قد يُعَدُّ جامعاً بين المقيس والمقيس عليه"[2].**

**ويوضح أبو البركات الأنباري قياس العلة فيقول: "لا بدّ لكل قياس من أربعة أشياء: أصل وفرع وعلة وحكم. وذلك مثل أن نركب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يُسمَّ فاعله فنقول: "اسم أُسند الفعل إليه مقدماً عليه فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل"[3].**

**فالعلّة وهي الأمر الجامع في المثال الذي يسوقه أبو البركات هو الإسناد، والحكم هو الرفع وهو للفاعل الذي هو الأصل وقد أجري على الفرع وهو الذي لم يُسمّ فاعله (نائب الفاعل) ونوع العلة هي النظير أو الشبه. وقد دقق عبد الفتاح البجة في الفرق بين علة النظير وعلّة النقيض ليصل إلى أنّ "علة النقيض تختصّ بالمعنى فقط في حين تشمل علة النظير اللفظ والمعنى معاً[4].**

---

(1) الجرجاني، التعريفات، ص129، وانظر: الكفوي، الكليات، ص620.

(2) ينظر: علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص111.

(3) أبو البركات الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، ص93.

(4) عبد الفتاح البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين، دار الفكر، عمان– الأردن، ط1، 1998م، ص343.

**ثالثاً: قياس الطّرد:**

**وهو الذي يوجد معه الحكم، ويفقد الإخالة (المناسبة) في العلة. مثال ذلك بناء (ليس) بعدم التصرف لاطراد البناء في كل فعل غير متصرف، وكان الأصل أن يقولوا أنها بنيت ؛ لأن الأصل في الأفعال البناء. وأن ما لا ينصرف أعرب لأن الأصل في الأسماء الإعراب. وإن ثبت بطلان هذه العلة على اطرادها فإن مجرد الطرد لا يكتفى به، وأنه لا بد من مناسبة: ولذلك اختلف في حجيّة قياس الطّرد[1]، وكل هذه الأشكال: قياس الشبة والعلّة والطّرد متداخلة من وادٍ واحد تحت مسمى القياس النحويّ الشكليّ لأنه ربط تعليلي غير مؤثر في الحقيقة التقنينية.**

**ثالثاً: أهمية القياس:**

**للقياس النحوي منزلة عالية وشأن عظيم، فقد اعتدّ به النحاة في معظم المسائل الصرفية والنحوية والأحكام، وعنه قال السيوطي: "هو معظم أدلة النحو والمعوّل في غالب مسائله عليه"[2]. ولولا وجوده لاقتصر على ما ورد في السماع من الاستعمالات والمسائل والأحكام فبقي الكثير منها لا يمكن فهمها أو الإلمام بها، وإثباته بطريق النقل حصراً محال ؛ فالحكمة تقتضي أن توضع بعض المعاني والمسائل وضعاً قياسيّاً عقلياً. ولذلك "القياس عملية ذهنية وفطرية وعملية إبداعية، فهو يضيف إلى اللغة تراكيب وصيغاً جديدة"[3].**

---

(1) ينظر: جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص105.

(2) المصدر نفسه، ص94.

(3) ينظر: تمام حسان، الأصول، ص151.

**وقد أشار أبو البركات الأنباري إلى استحالة إثبات القياس نقلاً فقال: "فلو قلنا إن النحو ثبت نقلاً لا قياساً وعقلاً لأدى ذلك إلى رفع الفرق بين اللغة والنحو. وإلى التسوية بين المقيس والمنقول وذلك مخالف للعقول"[1].**

**ولقد تحدّث كبار العلماء عن القياس. وأجمعوا على أهميته في بناء الدرس اللغوي، فعدّوه أصلاً من أصول النحو، ودليلاً من أدلته. بل تجاوزوا الحديث عنه بذكر الأمور التي تساعد في فهمه والإلمام به. وذكر مسائله. وتتجلى أهميته في أنه يشكل حلاً لكثير من المسائل، لأن النحو يزخر بالظواهر، كانت الحاجة ملحة لتسهيل اللغة وتخفيف العبء على المجلدات الضخمة التي كانت تكثر بالألفاظ وتصعب على أهل اللغة من غير استعماله واللجوء إليه.**

**ومن العلماء من تصدّى لمن ينكر القياس، فانبرى يدافع عن القياس ويبين أهميته وعظم شأنه ومنهم أبو البركات الأنباري الذي قال: "اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق لأن النحو كله قياس"[2].**

**وقد أصبح القياس عند النحاة معياراً يقاس عليه ما يواجههم من مسائل مختلف عليها، فقد لاحظوا أهميته في التقعيد، فسارعوا إلى ضروب قياسية متنوعة، من بناء القواعد وصوغ الأحكام، فجاء قياس العلة**

**والطرد والشبه، وهي أنواع علل بها النحاة إثباتهم لحكم ما في مسألة نحوية ما، على أن جميع هذه الأنواع تقع تحت مسمى واحد القياس الشكليّ.**

---

(1) ينظر: جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 207.

(2) أبو البركات الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، ص95-100.

# الفصل الأول
# قياس النقيض في النحو العربي: نشأته وتطوره

- **قياس النقيض عند الخليل و سيبويه.**
- **قياس النقيض عند المبّرد.**
- **قياس النقيض عند ابن السّراج.**
- **قياس النقيض عند السّيرافي.**
- **قياس النقيض عند عبد القاهر الجرجاني.**
- **قياس النقيض عند أبي البركات الأنباري.**
- **قياس النقيض عند أبي حيان الأندلسي.**
- **قياس النقيض عند عبّاس حسن.**
- **قياس النقيض عند إبراهيم السامرائي.**

**قياس النقيض: نشأته وتطوره.**

**عدّ النحاة القياس أصلاً من أصول النحو وأساساً من أسسه، كان في بدايته يعتمد ضمّ الشبيه إلى الشبيه متأثراً بعلم أصول الفقه، فالصلة بينهما مترابطة مشتركة، ونشأة العديد من العلوم تعود إلى الأثر والتأثير بينهما، وقيام الحركة العلمية. وقد بدأ القياس فطرياً، واستقر في مرحلة متأخرة عن نشأة النحو، ثم تطور فأصبحت له أقسام وأركان وضوابط كمثيله القياس الفقهي[1].**

**وقد وصل القياس إلى ذروته وارتفع شأنه في عهد الصراع بين مدرستي البصرة والكوفة، إذ كانت العديد من الاختلافات في أمره ومسائله، فقد تحدث عنها بالتفصيل أبو البركات الأنباري في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين).**

**وأغلب كتب النحو تتفق على أن القياس مرّ بثلاث مراحل:**

**- مرحلة النشأة: وهي المرحلة التي ارتبط اسمها باسم عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت117هـ) وهو من قيل عنه: "كان أول من بعج النحو، ومدّ القياس والعلل... وكان أشد تجريداً للقياس"[2]، ولكن هذه المرحلة اتسمت ببساطتها ،فلم يتعدّ القياس فيها خطوات جزئية لم تنتظم مسائل النحو كلها، كان هدف النحاة وقتها في القياس يدور حول القاعدة النحوية، ومدى اطرادها في النصوص، وتقويم ما يشذّ منها.**

**ثم جاءت المرحلة الثانية التي اتسم فيها القياس بشيء من النضج والتطور وهي (مرحلة المنهج) فأصبح للقياس أصول في الدرس النحوي، وأكثر منه الخليل وتوسّع فيه، وبُنيت عليه القواعد، وكان مبنياً على التشابه بين المقيس والمقيس عليه، وما ساعد الخليل على ذلك بيئة البصرة متنوعة الثقافات، والمرحلة الأخيرة هي (التنظير) التي تزعمها أبو البركات الأنباري امتداداً لابن جني، فجعل للقياس حدّاً وشروطاً وأركاناً[3].**

---

(1) ينظر: سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، ص15.

(2) ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، ص5.

(3) ينظر: سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي: نشأته وتطوره، ص18-19.

**ويرى إبراهيم أنيس أنّ القياس مرّ بمراحل عديدة انتقلت فيها دلالاته ومعانيه بين العصور المختلفة، فكان يُراد به عند المتقدمين وضع الأحكام العامة للغة، ووضع القواعد للنصوص التي انحدرت إليهم، ومثّل على ذلك بسيبويه الذي استعمل في كتابه كلمة القياس الكلمة التي لم تكن أكثر من ظاهرة من ظواهر اللغة، روى لها عن العرب قدراً من الأمثلة، مكّن لأن توضع لها قاعدة، والدلالة الثانية من دلالات القياس يوضحها إبراهيم أنيس فالنحاة المتقدمون - كما يرى - عندما كادوا أن ينتهوا من تقعيد معظم القواعد العامة؛ وجدوا أنفسهم أمام مستجدات اجتماعية ومظاهر بحاجة إلى ألفاظ جديدة للتعبير عنها، فاتخذ بذلك القياس معنًى جديدًا هو استنباط شيء جديد في صوره تراكيب وصيغ ودلالات، والدلالة الثالثة للقياس وجدت عند المتأخرين بشكل خاص وهي مجرد المشابهة، وهي المشابهة التي استغلوها في تعليلاتهم لكثير من الأحكام، مثال ذلك ما قالوه بشأن (لا) النافية للجنس وأنها عملت النصب في اسمها قياساً على (إنَّ) المؤكدة، لأن كلاً منهما يفيد التوكيد، فـ (لا) النافية للجنس لتوكيد النفي و(إنّ) لتوكيد الإثبات[1].**

**وقياس النقيض بوصفه فرعاً من فروع القياس الشكلي، اعتدّ به النحاة واستعملوه في عدد من قضايا النحو والصرف، واستدل به النحاة القدامى مثل سيبويه والمبرد والسيرافي وأبو البركات الأنباري وغيرهم. وهم وإن لم يفردوا له باباً مستقلاً، كان جُلّ ما فعلوه هو الاستدلال بأمثلته وشواهده؛ فقياس النقيض عملياً كان موجوداً والناظر في كتب النحاة القدامى والمحدثين يرى مظاهر استخدامه في معالجة المسائل النحوية والصرفية، إلا أن مفهومه توضحّ واستقرّ على يد النحاة المحدثين والباحثين، ومنهم شوقي ضيف، وعباس حسن، وإبراهيم السامرائي، وعبد الفتاح حسن البجة، وخديجة الحديثي وغيرهم.**

**وفي هذا الفصل من البحث سأتتبع نشأة قياس النقيض وتطوره عند عدد من النحاة القدامى والمحدثين الذين برز لهم دور في إنضاج قياس النقيض والأخذ به واستعماله في مسائل النحو العربي.**

---

[1] ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ط6، مكتبة الأنجلو – القاهرة، 1978م، ص18–20.

- **قياس النقيض في كتاب سيبويه.**

**بلغ النحو أوجه عند الخليل وسيبويه، فقد عدّ النحاة القدامى منهم والمحدثون كتاب سيبويه النموذج والعلم الأبرز والمرجع الأساس للنحو، لشهرته وفضله على كثير منهم، مما دفعهم للإفادة منه والرجوع إليه في جميع المسائل النحوية واللغوية والصرفية، وقد دفعت شهرته المبرد إلى القول لمن أراد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه تعظيماً له واستصعاباً: "هل ركبت البحر؟"[1].**

**وقد اهتم سيبويه بالقياس، واعتمده في جميع أبواب كتابه النحوية واللغوية والصرفية، مستشهداً بكلام العرب منظومه ومنثوره، يدلّ على ذلك أبوابٌ من كتابه عنونها بلفظة (القياس) فقد جاء في (الكتاب) (هذا باب مجرى أيّ مضافاً على القياس) [2]، و(باب ما تقول العرب وما أفعله، وليس فيه فعل وإنما يحفظ هذا حفظاً ولا يقاس عليه) [3]، فقد صرّح في التعبير عن القياس بطرق مختلفة ومنها: أنه أحياناً لا يصرح بلفظة (القياس) ولكن يُفهم من عباراته أنه يصفه، فهو يصف القياس أحياناً بالمتلئبّ، وقد يسميه الوجه أو الحدّ، ومثال ذلك قوله: "فهذا ضعيف"، والوجه الأكثر الأعرف: النصب، وإنما شبهوه بقولهم: "الذي رأيت فلان"[4]. ومثال ذلك أيضاً قوله: "هذا كله سمع من العرب والوجه، والحدّ فيه أن تحمله على (أنْ) في (ليس) احتمالاً"، وهذا مبتدأ كقوله: "إنه أمَةُ الله ذاهبةٌ"[5]، وسيبويه في قياسه حاله حال البصريين، فهو لا يأخذ إلا ممن وثق به، وربما كان متشدداً في ذلك، ومثال ذلك قوله في الكتاب: "وقد قال قومٌ من العرب تُرْضَى عربيتُهم: "هذا الضاربُ الرجلِ" شبهوه بالحسن الوجه، وإن كان ليس مثله في المعنى ولا في أحواله[6].**

---

(1) ينظر: أحمد جميل شامي، النحو العربي قضاياه ومراحل تطوره، دار الحضارة – بيروت، 1997م، ص90.

(2) سيبويه، الكتاب، ج3، ص168.

(3) المصدر نفسه، ج4، ص476.

(4) المصدر نفسه، ج1، ص381.

(5) المصدر نفسه، ج2، ص6.

(6) المصدر نفسه، ج2، ص38.

**أما القياس على النقيض فقد وردت إشارات عند سيبويه باعترافه به، ولو أنه لم يصرح بهذا القياس أو يفرد له باباً مستقلاً، ومن الأمثلة على ورود قياس النقيض في كتاب سيبويه قوله في باب (ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل، كما يجري في غيره مجرى الفعل): "اعلم أنّ أسماء الفاعلين الجارية على أفعالهم، نحو: ضارب، وقاتل، ومُضارب، ومُكسِّر، ومُستغفر"، وما أشبه ذلك، إذ كانت جارية على: ضَرَب، وقَاتل، وكَسَّر، واستغَفَر... تعمل عمل الفعل الذي جرت عليه، إذا كان الفعل للحال، أو المستقبل، وتتصرف تصرفه، تقول: "هذا ضاربٌ زيداً"، كقولك: "هذا يضربُ زيداً..." [1].**

**إن ما يتحدث عنه سيبويه هو قياس الشبه ،وذلك في إعراب المضارع لمشابهته الاسم المعرب في اللفظ والمعنى والاستعمال، فقد أوضح وجهاً من وجوه الشبه بينهما، وهو احتمال المضارع الحال والاستقبال؛ فيصبح متخصصاً تماماً مثل الاسم الذي تدخل عليه أل التعريف فتُخصِّصُهُ، وقياس النقيض على هذا التصور ما هو إلا نوع من قياس الشبه بالنفي، فقد قاس سيبويه الاسم على الفعل، وهما نقيضان.**

**ومثال آخر من الأمثلة على قياس النقيض ما تحدّث عنه السيرافي في (لن) وإعمالها عمل (أنْ) إذ يقول: "... وأما (لن) فزعم سيبويه أنه حرف ناصب، بمنزلة (أن) وهو نقيض (سوف) وذلك أنك إذا قلت (سوف أقوم) فضدّ هذا أن يقول القائل: "لن تقوم" وإنما نصبت تشبيهاً بـ (أن) وشبهها بـ (أن) أنهما يقعان للمستقبل في الأفعال المضارعة، التي في أوائلها الزوائد الأربع"[2].**

**ربما كان موقف سيبويه من قياس النقيض في المثال السابق غير واضح فهو لا يؤيده أو يرفضه ولا يلمس المرء من حديثه تأكيداً على اعترافه، أو اعتداده بقياس النقيض، لكن في مواضع أخرى يبدي فيها سيبويه رأيه فيرى أن في إعطاء (ليس) معنى النفي في (ما) ما لا يعرفه، ولم يُسْمَع به، يقول سيبويه: "وقد زعم بعضهم أن**

---

(1) أبو سعيد السيرافي ، شرح كتاب سيبويه، ج1، ص435-436.

(2) المصدر نفسه ، ص32.

**(ليس) تجعل كـ (ما) وذلك قليل لا يكاد يُعرف"، فهذا يجوز أن يكون منه: "ليس خلق الله مثله" و"وليس قالها زيد"[1].**

**وقد يُشْرح موقف سيبويه بأن بعض العرب يجعل (ليس) وهي المحمولة على (كان) محمولة على (ما) فيلغي عملها، ولا يجوز أن يكون الذي يفعل هذا من العرب، إلا من كانت لغته في (ما) إلغاءها، فتحمل (ليس) على (ما)، وتجعلها حرفاً لا تعمل في اللفظ شيئاً، كما لم تعمل (ما). وليس على هذه اللغة دليل قاطع، ولا حجة تقطع العذر؛ لأن كل ما يستشهد به يحتمل التأويل؛ لأنه إذا احتج محتج بقولهم: "ليس خلق الله مثله" فقال: "(خلق) فعل ولو كانت (ليس) فعلاً لما وليها الفعل"، فللقائل أن يقول في: (ليس) ضمير الأمر والشِأن و(خلق) وما بعده جملة في موضع الخبر؛ فلذلك قال سيبويه: " فهذا يجوز أن يكون منه" لهذا المعنى الذي ذكرناه[2].**

**وفي إشارة أخرى إلى قياس النقيض يتحدث سيبويه عن قياس (ليس) على (كان) يقول: "فمعنى (ليس) النفي، كما أنّ معنى (كان) الواجب، وكل واحد منهما يعني (كان وليس) إذا جردته فهذا معناه". فإن قلت "ما كان"، أدخلت عليها ما ينفي به، فإن قلت: "ليس زيد إلا ذاهباً"، أدخلت ما يوجب، كما أدخلت ما ينفي: "فلم تَقْوَ (ما) في قلب المعنى، كما لم تَقْوَ في تقديم الخبر"[3].**

**ويشرح السيرافي قول سيبويه بأن (ليس) على عملها، وإن دخلها الاستثناء فانتقض معناها؛ لأنها فعل، وانتقاض معناها لا يبطل عملها، كما أنّ (كان) للإيجاب وقد تدخل عليها حروف النفي، فبطل معنى الإيجاب، ولا يبطل العمل كقولك: "ما كان زيد ذاهباً"، نفيت ذهابه، ونصبت كما تنصب في قولك: "كان زيد ذاهباً"، وليس (ما) كذلك؛ لأنها أضعف من (ليس) [4].**

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج2، ص5.

(2) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ص5.

(3) السيرافي ،شرح كتاب سيبويه، ج2، ص328.

(4) سيبويه، الكتاب، ج1 ، ص59 .

ويضيف السيرافي أن سيبويه حكى أن بعض الناس نصب (مثلهم) وجعله على وجه الخبر في بيت شعر للفرزدق[1]:

فأَصْـــبَحُوا قَـــدْ أَعَـــادَ اللهُ نِعْمَـــتَهُمْ0 إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ[2]

وعقب سيبويه على هذا فقال: "وهذا لا يكاد يعرف" فهذا القياس لم يسمعه سيبويه من العرب، وإنما قال: "وزعموا أنّ بعضهم قال: "وبهذا لا يحتمل كلام سيبويه أي تأويل؛ فهو واضح تماماً. ومفاده أن سيبويه لا يجوّز نصب الخبر مقدماً.

وقد ورد في المفصل رأي لسيبويه في قياس (لا) وإعمالها عمل (ليس) فهو يرى أنّ (ما) أشبه بـ (ليس) من (لا). قال: "هو في قول أهل الحجاز"، "لا رجل أفضل منك"، و "لا أحد خير منك"، وقول حاتم: "ولا كريم من الولدان مصبوح" يحتمل أمرين أحدهما أن يترك فيه لغته الطائية إلى اللغة الحجازية، والثاني ألاّ يجعل (مصبوحاً) خبراً ولكن صفة محمولة على محل لا مع المنفي، وارتفاعه بالحرف أيضاً ؛لإن (لا) محذوٌ بها حذو (أن) من حيث إنها نقيضتها ولازمة للأسماء لزومها"[3].

ويوضح ابن يعيش كلام سيبويه فيقول: "وإنما استحقت أن تكون عاملة لشبهها بـ (إن) الناصبة للأسماء ووجه الشبه بينهما أنها داخلة على المبتدأ والخبر، كما أن (إن) كذلك ،وأنها نقيضة (إن): لأن (لا) للنفي و(أن) للإيجاب، وحق النقيض أن يخرج على حدّ نقيضه من الإعراب نحو "ضربت زيداً" و"ما ضربت زيداً" فقولك: "ضربت زيداً" فعل وفاعل ومفعول، وقولك: "ما ضربتُ زيداً" نفي لذلك ومع ذلك أعربته إعرابه من حيث كان نقيضه يشعر بمعنى الرفع له،

---

(1) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (الكتاب)، ص329.

(2) الشاهد للفرزدق في ديوانه 185/1.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، مج1، ص105.

**فلما أشبهت (لا) (أن) وكانت (إن) عاملة في المبتدأ والخبر؛ كانت (لا) كذلك عاملة في المبتدأ والخبر؛ لأنها تقتضيهما جميعاً كما تقتضيهما (إنْ) ولما نصبوا بها لم تعمل إلا في نكرة، ويقول ابن يعيش: "إلا أنّ سيبويه يرى أن (ما) أشبهت بـ(ليس) في العمل أكثر من (لا) فـ (ما) تدخل على المعرفة**

**والنكرة، أما (لا) فلا تدخل إلا على نكرة"، وصرح بأن استعمال (لا) بمعنى (ليس) قليل، واستدل بالشاهد من بيت الكتاب[1]:**

**مَـــــنْ فَـــــرَّ عَـــــنْ نيرانِهـــــا فأَنـــــا ابـــــنُ قَـــــيْسٍ لا بَـــــراحُ[2]**

**وفي باب (كم) يقول سيبويه: "اعلم أن لـ (كم) موضعين: فأحدهما الاستفهام وهو الحرف المستفهم به بمنزلة (كيف) و(أين)". والموضع الآخر: يكون فيه معناها معنى (رُبَّ) [3].**

**فهو هنا يتحدث عن (كم) الاستفهامية و(كم) الخبرية، وقياس (كم) الخبرية على (ربّ) لأنها موافقة لها في المعنى، وأما عمل (كم) و(ربّ) فيستند سيبويه إلى قول يونس عن أبي عمرو كما يأخذ بكلام العرب. يقول سيبويه: "واعلم أن (كم) في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه (ربّ)؛ لأن المعنى واحد، إلا أنّ (كم) اسم و(ربّ) غير اسم بمعنى (منْ)، الدليل عليه أن العرب تقول: كم رجلٍ أفضل منك، تجعله خبر (كم) أخبرنا بذلك يونس عن أبي عمرو، واعلم أن ناساً من العرب يعملونها فيما بعدها في الخبر، كما يعملونها في الاستفهام فينصبون بها كأنها اسم منون"[4].**

---

(1) المصدر نفسه، مج1، ص105/ 108.

(2) الشاهد لسعد بن مالك القيسي في سيبويه والشنتمري، كتاب تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، ط2، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1994م، ص85.

(3) السيرافي ، شرح كتاب سيبويه، ج2،156.

(4) المصدر نفسه، ج2، ص486.

**ويتضح من نص سيبويه أنه اعتمد في قياس (كم) الخبرية على قول أبي عمرو، مثلما اعتمد في قياس (كم) الاستفهامية على قول الخليل، الذي يستشف منه أنه منقول من شيوخ الخليل: "وسألته عن قوله: عَلَى كَمْ جذعٍ بيتُكَ مَبْنِيّ؟ فقال: القياس النصب، وهو قول عامة الناس. فأما الذين جرّوا فإنهم أرادوا معنى (مِن)" [1].**

**ومن المسائل التي خطّأ فيها المبردُ وبعضُ النحاةِ سيبويه في القياس على النقيض الفعلُ المتعدي بحرف الجر والفعل المتعدي بنفسه، فقد ذهب الجرمي والمبرد إلى أن الفعل (دخل) متعدٍ وهو يتعدى بحرف الجر تارة وبنفسه أخرى، تقول دخلت البيت، ودخلت في البيت، كما تقول: "جئتك، وجئت إليك، وقد ردّ عليهما ابنُ ولاد بأنه ليس متعدياً، واستدل على ذلك بأن نقيضه وهو (خرج) غير متعد، وكلاهما مصدره على (فعول) وقد ذكر سيبويه أن (فعولاً) إنما يكون لما لا يتعدى، نحو: قعد قُعوداً، وجلس جلوساً وثبت ثُبوتاً"[2].**

**- قياس النقيض عند المبرد.**

**يعدّ أبو العباس المبرد إماماً في النحو واللغة، وقد تأثر بمنهج سيبويه واستعان بكثير من آرائه وشواهده؛ ليبني عليها قواعده النحوية، وقد اعتمد كلام العرب، وعوّل عليه في العديد من المسائل، واستعان بالقياس، وعدّه من أدلة النحو وأصلاً من أصوله التي لا غنى عنها.**

**ويبدو أسلوب المبرد في كتابه (المقتضب) بسيطاً يسيراً، فقد عدّه كثير من النحاة والباحثين في النحو واللغة - ومنهم محمد عبد الخالق عضيمة، ومحمد المختار ولد أباه – تلخيصاً لكتاب سيبويه، ووضحوا صلة كتاب (المقتضب) بكتاب سيبويه، كما تحدثوا عن مدى اعتماد المبرد على سيبويه، وعلى شواهده التي بلغت في (المقتضب) (380) شاهداً[3].**

---

(5) المصدر نفسه، ج2، ص485. وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص128.

(3) أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي، الانتصار لسيبويه على المبرد، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط1، 1996م، ص31–32.

(3) أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ج1، القاهرة، 1994م، مقدمة المقتضب، ص8

**ولتأثر المبرد بالنحاة البصريين أثر واضح في أقيسته، والسير على نهجهم، فهو لا يقيس على الشاذ، بل على الأكثر من كلام العرب، والأقيس، كثيراً ما ترددت له عبارات في كتابه (المقتضب) دلت على ذلك، ومنها قوله: "أما الأقيس والأكثر في لغات جميع العرب فأن تقول في بيضْة: بيضْات، وفي جوْزة: جوْزات، وفي لوْزة: لوْزات"[1]. وورد قوله: "واعلم أن القياس وأكثر كلام العرب أن تقول: هذه أربعة عشرَك، وخمسة عشرَك. فتدعه مفتوحاً على قولك: هذه أربعة عشر، وخمسة عشر"[2].**

**وعلى خلاف النحاة لا يجيز المبرد أن تضمر لام الأمر، لأن عوامل الأفعال عنده لا تضمر، ويعدُ الجازمة من أضعفها؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الجرّ في الأسماء، وقد استشهد النحاة بقول متمم بن نويرة:**

**عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ البَعُوضَةِ فَاخْمُشِي لَكِ الَوْيلُ - حُرَّ الوَجِه أَوْ يَبْكِ مَنْ بَكَى[3]**

**والمبرد حمل البيت السابق على المعنى؛ لأنه إذا قال: فاخمِشي فهو في موضع فلتخمشي، فعطف الثاني على المعنى، ويرى البيت الشعري الآخر الذي استشهد النحاة على جواز أن تضمر لام الأمر في الفعل المضارع (تفد) يراه غير معروف[4].**

**مَحمَّـــدُ تَفْـــدِ نَفْسَـــكَ كُـــلُّ نَفْـــسٍ إذا مـــا خِفْـــتَ مِـــنْ شَيْءٍ تَبَـــالا[5]**

**وفي الحديث عن مسائل المبرد وآرائه، يجد صاحب أبو جناح مواقف للمبرد تجلت بكل وضوح وإشارة، لم يسلم منها حتى البصريون شكلت ما يسمى (بظاهرة ردّ الروايات)؛ فقد بالغ المبرد في رد المرويات لتمسّكه بقياسٍ أقامه البصريون على استقراء ناقص لم يستوف تعبيرات العرب عامة،**

---

(1) أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، ج2، ص193.

(2) المصدر نفسه، ج2، ص177.

(3) الشاهد لمتمم بن نويرة في ديوانه، ص84.

(4) المصدر نفسه، ص130-131.

(5) الشاهد لأبي طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم في شرح شذور الذهب، ص211.

**يقول صاحب أبو جناح: "ألم يكن الأخفش أسلم موقفاً منه في قبول ما يخالف مقياسه أو لم يكن سيبويه أشد تحرجاً في التصدي لهذه العبارات وتخطيء أصحابها، فآثر توجيهها وجهة أخرى تنأى بها عن الحكم عليها باللحن...؟ إنه على أي حال موقف كان المبرد حَرِيّاً بأن يَعْدِلَ عنه لما تواتر سماعه من العرب مما لا يمكن الطعن في صحته، فاللغة أوسع من أن تحدها الحدود الضيقة" [1].**

**ويرى صاحب أبو جناح أن المبرد في مواقفه المتشددة من القياس، ما هو إلا امتداد لمواقف سابقيه من النحاة القياسيين من القرّاء، وأنه على الرغم من معرفة النحاة بأن القراءة سنة متبعة كما قرر سيبويه إلا أنهم سمحوا لأنفسهم بتضعيف القراء والطعن في سلامة لغتهم، وأن المبرد في هذا الموقف قد تابع شيخه المازني الذي كان معروفاً بجرأته الشديدة على القُرّاء والحكم عليهم باللحن في قراءاتهم [2]. ولعل الصواب إعادة النظر في الموضوع لأن القراءات حجة في الأصول كلها.**

**ومن أبرز المسائل التي اعترض عليها المبرد ضمن القياس على النقيض: أنّ النحاة أجمعوا على أن هناك أفعالاً في اللغة مسموعة تتعدى بحرف الجر تارة وبنفسها تارة أخرى، وهي مسموعة تحفظ ولا يقاس عليها، مثل اختاروا استغفر ودعا، وأمر، وأوردوا في هذا جملة شواهد، واشترطوا لصحة ذلك تعيين موضع الحذف والمحذوف الذي هو حرف الجرّ، ووردت أفعال أخرى جرت هذا المجرى فعدَّها بعضهم ضرورة، ورآها الآخرون شاذة؛ لأنها وردت في النثر أيضاً. وواضح أن كثرتها لا تسمح بوضعها في صفّ الشاذّ، لأن الشاذ ما جاء مفرداً وهذه متعددة، فمن ذلك ما ينسب لعروة بن حزام: "**

---

(1) صاحب أبو جناح، القياس في منهج المبرد، مجلة المورد، مج9، ع3، دار الحرية – بغداد، 1980م، ص53.

(2) ينظر: صاحب أبو جناح، القياس في منهج المبرد، ص61.

**تَحِــنُّ فَتُبْــدِي مَــا بِهَــا مِــنْ صَــبَابَةٍ وَأَخْفِي ٱلَّذِي لَوْلا الأَسَى لَقَضَانِي[1]**

**يريد: لقضي علي، فعدّى قضى بنفسها[2].**

**ويرى صاحب أبو جناح غرابة موقف المبرد فهو على الرغم من إقراره بأن هذا الكلام منقول عن العرب، يرى أنه ليس بجيد في القياس، ولا جائز عند كثير من النحويين.**

**ويبدو أن التعليلات لم تكن إلا نتاج تأثير الفلسفة والمنطق اللذين سيطرا على منهج النحو حتى أصبحت العلة ملازمة للحكم النحوي لا تفارقه، وامتلأت الكتب بالعلل كل نحوي يتفنن بالإجابة والرد ويعلل لإجابته وحكمه النحوي، بل ويتخيل تساؤلات يقوم بطرحها والإجابة عنها والتعليل لها.**

**ففي مسألة (لا) النافية للجنس يقول أبو العباس المبرد: "اعلم أن (لا) إذا وقعت على نكرة نصبتها بغير تنوين، وإنما كان ذلك لما أذكره لك: إنما وُضعت الأخبار جوابات للاستفهام. إذا قلت: لا رجلَ في الدار، لم تقصد إلى رجل بعينه، وإنما نفيت عن الدار صغير هذا الجنس وكبيره. فهذا جواب قولك: هل من رجل في الدار؟؛ لأنه يسأل عن قليل هذا الجنس وكثيره. ألا ترى أن المعرفة لا تقع ها هنا؛ لأنها لا تدل على الجنس، ولا يقع الواحد منها في موضع الجميع. فلو قلت: هل من زيد؟ كان خَلْفا. فلما كانت (لا) كذلك، كان دخولها على الابتداء والخبر كدخول (إن) وأخواتها عليها فأعملت عمل (إن)"!! [3].**

---

(1) الشاهد لعروة بن حزام في الدرر، 22/2.

(2) صاحب أبو جناح، القياس في منهج المبرد، ص57.

(3) المبرد، المقتضب، ج4، ص357.

ويذهب أبو العباس المبرد إلى أن (كم) نقيضة (ربّ) وهي موافقة لها في المعنى مخالفة لها في أنها اسم ،و(ربّ) حرف. يقول: "واعلم أن (كم) لا بد لها من الخبر، لأنها اسم فهي مخالفة لـ (ربّ) في هذا، موافقة لها في المعنى. تقول: كم رجل قد رأيت أفضل منك، و(ربّ) إنما تضيف بها إلى ما وقعت عليه ما بعده؛ نحو: "ربّ رجل في الدار"، و"ربّ رجل قد كلمته"، فهذا معناه، ولو قلت: كم رجل قد أتاني: لا رجل، ولا رجلان، كان جيداً، لأنك تعطف على (اسم)، ولا يجوز مثل هذا في باب (ربّ)؛ لأنها حرف[1] واستدل بقول الشاعر: "

إن يقتلـــوك فـــإن قَتْلـــك لم يَكُـــنْ عـــاراً عليـــك، ورُبَّ قتـــل عـــار[2]

فعلى إضمار (هو) لا يكون إلا على ذلك، فهذا إنشاء بعضهم، وأكثرهم ينشده:

وبعضُ قتل عارُ".

لقد بين المبرد موافقة (كَمْ) لـ (رُبّ) وهو بهذا يوافق قول سيبويه، ويوضح بالتمثيل صحة ما يقول، ويستشهد بالشعر على ذلك.

- قياس النقيض عند ابن السراج.

اهتم ابن السراج بالأصول، وليس أدلّ على ذلك من تسمية كتابه في النحو (الأصول في النحو) فقد اتخذ سبيلاً واضحاً وصريحاً، وصرح بالغرض من كتابه، وأشار في مقدمة كتابه إلى الهدف الذي وضعه وهو ذكر الأصول والشائع، فهو كتاب إيجاز[3].

---

(1) أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، ج3، ص65-66.

(2) الشاهد لثابت بن كعب (ثابت قطنة)، المقتضب، 66/3.

(3) ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص35-36.

**ويأتي القياس في مقدمة الأصول التي عُني بها ابن السراج ويذكرنا بالمطرد منه واتباعه والشاذ منه المخالف للأصول، وما دعا النحاة إلى عدم الأخذ به والقياس عليه، يقول ابن السراج في ذلك: "واعلم أنه ربما شذّ الشيء عن بابه فينبغي أن تعلم: أن القياس إذا اطرد في جميع الباب لم يُعن بالحرف الذي يشذ منه، فلا يطرد في نظائره وهذا يستعمل في كثير من العلوم، ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد؛ لبطل أكثر الصناعات والعلوم، فمتى وجدت حرفاً مخالفاً لا شك في خلافه لهذه الأصول فاعلم: أنه شاذ، فإن سمع ممن ترضى عربيّتهُ فلا بد من أن يكون قد حاول به مذهباً، ونحا نحواً من الوجوه، أو استهواه أمر غلطه"[1].**

**ويعتمد ابن السراج الأسسَ البصرية في السماع والقياس؛ فهو لا يقيس على الشاذ والنادر. ولا يأخذ اللغة إلا ممن ترضى عربيته، وما يدل على اعتماده منهج البصريين استخدامه في العديد من المسائل ومن أبرزها: مسألة تقديم خبر ليس، يقول ابن السراج في هذه المسألة وهو يتحدث عن (ما ارتفع بالحروف المشبهة بالأفعال): "فمن ذلك (ما)، وهي تجري مجرى (ليس) في لغة أهل الحجاز، شبهت بها في النفي خاصة لأنها نفي، كما أنها نفي، يقولون: "ما عمرو منطلقاً"، فإن خرج معنى الكلام إلى الإيجاب لم ينصبوا كقولك: "ما زيد إلا منطلق"، وإن قدموا الخبر على الاسم رفعوا أيضاً فقالوا: "ما منطلق زيد، فتجتمع اللغة الحجازية والتميمية فيها معاً، لأن بني تميم لا يعملونها في شيء ويدعون الكلام على ما كان عليه قبل النفي..." [2].**

**ويرى ابن السراج أن (ليس) فعلٌ، وإن كانت لا تتصرف، يقول: فأما (ليس)، فالدليل على أنها فعل وإن كانت لا تتصرف تصرف الفعل قولك: "لست، كما تقول: ضربت، ولستما كـ ضربتما، ولسنا كضربنا"[3].**

---

(1) ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص56-57.

(2) المصدر نفسه، ج1، ص92-93.

(3) المصدر نفسه، ج1، ص82.

**ومن أهم مسائل النحو التي عرض لها ابن السراج في كتابه التعليل، وقد بلغت عنايته بالتعليل إلى الحد الذي رأى أن الغرض من كتاب (الأصول) هو ذكر العلة، ويقول في ذلك: "وغرضي في هذا الكتاب ذكر العلة التي إذا اطردت وصل بها إلى كلامهم فقط، وذكر الأصول والشائع، لأنه كتاب إيجاز"[1].**

**وهو يرى أن العلل نوعان: "واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علة العلة، مثل أن: يقولوا: "لم صار الفاعل مرفوعاً، والمفعول به منصوباً، ولم إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلها مفتوحاً قلبت ألفاً"[2].**

**إن ما يبدو من تصنيف ابن السراج السابق أنه صنف العلل نوعين القسم الأول فيهما وهو المهم واللازم في معرفة حكمة العرب في وضع الأصول التي أقامتها، والقسم الثاني قد يعد نظرياً عند ابن السراج فهو لا يهدف إلى دراسته، كما يقول: "غرضي في هذا الكتاب ذكر العلة التي إذا اطردت وُصل بها إلى كلامهم فقط".**

**لقد أكدّ حسن الملخ دقة رأي إبراهيم عبد الله في بيانه صفة الكتاب؛ فابن السراج لم يكتف بذكر القواعد الأصول بل تبعها بشواهد وأدلة في السماع والقياس، كما ذكر حسن الملخ أن ابن السراج في بعض المواضع سبب التأصيل، وساق مثالاً على ذلك من كتاب (الأصول في النحو): "واعلم أنه ربما شذ الشيء عن بابه، فينبغي أن تعلم أن القياس إذا اطرد في جميع الباب لم يعن بالحرف الذي يشذ منه فلا يطرد في نظائره..." [3].**

**ويصل حسن الملخ في حديثه عن الأصول في كتاب ابن السراج إلى استنتاج مفاده : أن ابن السراج قد قدم في كتابه النحوَ محددَ القواعد ومرتبَ المسائل واضحَ الأحكام بأسلوب سهل مختصر، وأنه ليس كتاباً في أصول**

---

(1) ابن السراج، الأصول في النحو،ج1، ص36.

(2) المصدر نفسه، ج1، ص35.

(3) ينظر: حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع، ص45.

**النحو، وهذا الاستنتاج يبنيه حسن الملخ على أمرين: أن ابن السراج في بناء أصوله على الكثير المطرد قام بعملية استقراء ناقص، فبنى أصوله على الأكثر، والأمر الثاني أن أصوله لا تمثل إلا ما اطرد من أنماط اللغة التركيبية وصيغها البنائية، وأن اللغة أكبر من أصولها، أما مفهوم الفروع فيراه حسن الملخ عند ابن السراج متمثلاً في الحمل على الأصول بوجه ما غير الشذوذ، وتركيب المسائل على أصلين أو أكثر. وقد استند حسن الملخ في ذلك إلى قول ابن السراج: "ونحن نفرد كتاباً لتفريع الأصول، ومزج بعضها ببعض ونسميه كتاب الفروع"[1].**

**وفي القياس على النقيض يرى ابن السراج أنّ (ربّ) تقابل (كم الخبرية) في لزوم الصدرية؛ فقد جعل لها صدر الكلام كما جعل لـ (كم) يقول في ذلك: "(رب) حرف جر، وكان حقه أن يكون بعد الفعل موصلاً له إلى المجرور كأخواته إذا قلت: مررت برجل، وذهبت إلى غلام لك، ولكنه لما كان معناه التقليل، وكان لا يعمل إلا في نكرة فصار مقابلاً لـ (كم) إذا كانت خبراً، فجعل له صدر الكلام كما جعل لـ (كم) وآخر الفعل والفاعل، فموضع (رب) وما عملت فيه نصبٌ، كما أن موضع (الباء) و(من) وما عملنا فيه نصب إذا قلت: مررت بزيد، وأخذت من ماله، ويدل على أن (كم) يبنى عليها، و(رب): لا يجوز ذلك فيها، وذلك قولهم: كم رجل أفضل منك، فجعلوه خبراً لـ (كم)"[2].**

**ويورد ابن السراج في باب (لا) النافية وإعمالها عمل (ليس) قوله: "واعلم: أن (لا) إذا جعلت كـ (ليس) لم تعمل إلا في نكرة ولا يفصل بينها وبين ما عملت فيه؛ لأنها تجري رافعة مجراها ناصبة"[3]، واستشهد بقول الشاعر:**

---

(1) ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص36.

(2) المصدر نفسه، ج1، ص328.

(3) سيبويه، الكتاب، ج3، ص36.

أَلا رجـــــــلاً جَـــــــزَاهُ اللهُ خَـــــــيْراً  يَـــــدُلُّ عـــــلى مُحَصّـــــلةٍ تَبيـــــتُ[1]

**وموضع الاستشهاد: نصب (رجلاً) على تقدير فعل محذوف، يقول ابن السراج: "وأما قول الشاعر فزعم الخليل: أنه أراد: الفعل وأنه ليس لـ (لا) ها هنا عمل، إنما أراد، ألا ترونني".**

**وفي هذا يقول سيبويه: "وسألت الخليل عن قوله (ألا رجلاً)، فزعم أنه ليس على التمنيّ، ولكنه بمنزلة قول الرجل: فهلا خيراً في ذلك، كأنه قال: ألا ترونني رجلاً جزاه الله خيراً، وأما يونس فقد نون مضطراً"[2]. والنقيض هو في اختلاف (ألا) كاملة عن (لا) النافية، واختلاف التقدير على تخريج ابن السراج.**

**يتبين مما سبق أن ابن السراج في أغلب المسائل حرص على الأخذ من سيبويه والنحاة الثقات فكان يستدل على المسألة بالشاهد، ولكنه لم يغفل أهمية التمثيل بالقول.**

**- قياس النقيض عند السيرافي.**

**لا يخرج السيرافي عن عادة أغلب النحاة في اتباعهم منهج البصريين، فهو يذهب مذهبهم، فإذا عرض لرأي من آرائهم قال عنهم: "أصحابنا" لذا فهو يؤيدهم، ويدافع عنهم، ويرد على الكوفيين، وهذا الاتجاه واضح كل الوضوح في شرحه، يتبين ذلك عندما يعرض قول الفراء ويكون رأي سيبويه خلاف ذلك؛ فيناقشه السيرافي ويقول: "والصحيح ما قاله سيبويه".**

---

(1) الشاهد لعمر بن قعناس في الطرائف الأدبية، ص73.

(2) سيبويه، الكتاب، ج3، ص 41-42.

**والقياس عند السيرافي يقوم على ما وافق الفصيح من كلام العرب الذي صحّت نسبته عن العرب، شأنه في ذلك شأن النحاة البصريين، وفي كتاب سيبويه الذي شرحه السيرافي فكرة وافية عن أسلوب السيرافي وفكره ونحوه، فهو يشرح الكتاب ويوضح أبوابه فيأتي بعبارة سيبويه، أو بمعناها لا بألفاظها لغموض قد يعتريها، منهجه في ذلك التوضيح وبسط مادة النحو على نحو يفهمه الدارسون والمتعلمون، والملاحظ في شرح السيرافي على**

**الكتاب أنه لا يكتفي ما جاء به سيبويه، بل كان في أغلب الأحايين يستدرك عليه، ويعرض لمسائل كثيرة ولآراء النحاة ومنهم المبرد، فقد ذكره في أبواب تناولها سيبويه، كما قام برد أقوال الكوفيين التي لم يعرض لها سيبويه.**

**وفي مسألة (ما) وإعمالها عمل (ليس)، فإن السيرافي يعملها في لغة أهل الحجاز، ولكنها كما يذكر وإن أعملها أهل الحجاز، إلا أنها أضعف من (ليس) وبين السيرافي وجوه ضعفها. ويعزز ما ذهب إليه من إعمال (ما) عمل (ليس) قول سيبويه: "هذا باب ما أجرى مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصله. وذلك الحرف (ما) تقول: "ما عبدُ اللهِ أخاك"، و "ما زيدٌ منطلقاً"(1).**

**يوضح السيرافي ما ذهب إليه سيبويه في النص، فيقول: "اعلم أن (ما) حرف نفي يليه الاسم والفعل، وقد كان من حكمه ألا يعمل شيئاً، وذلك أن عوامل الأسماء لا تدخل على الأفعال، وعوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء"، ويُستشفّ من كلام السيرافي حرصه على نظرية العامل والقاعدة التي تقتضي أن عوامل الأسماء لا تدخل على الأفعال، كما أن عوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء.**

**ويقول: "فإذا كان الحرف يدخل عليهما جميعاً فمن حكمه ألا يعمل في واحد منها... فهذا هو القياس في (ما)، لإنك تقول: "ما قام زيد" كما تقول: "ما زيد قائم"، فتوليها الاسم والفعل. غير أن أهل الحجاز حملوا (ما) على (ليس)، فرفعوا الاسم بعدها بها، ونصبوا الخبر أيضاً، كما يرفعون الاسم بـ (ليس) وينصبون الخبر بها، إذ قالوا: "ليس زيد قائماً". وهم وإن أعملوها عمل (ليس)، فهي عندهم أضعف من (ليس)؛ لأن (ليس) فعل، و(ما) حرف.**

**ويرى السيرافي أن ضعفها هذا علةٌ وسبب في أنهم لم يجروها مجرى (ليس) في كل المواضع، ويفسر السيرافي العلة التي منعت إعمالها عمل (ليس)، وتلك العلة هي أنه إذا تقدم الخبر على الاسم في (ما) والأمر الآخر إذا دخل حرف الاستثناء بين الاسم والخبر.**

**يستشف من كل قول السيرافي السابق أنه يشير إلى قضية مهمة هي الأصل والفرع، فالفرع هنا (ما) قد جرى عليه حكم الأصل (ليس) إلا أنه لم يبلغ منزلة (ليس) الأصل، وإنما انحطّ درجة عنه.**

**والسيرافي يغرق في شرحه، وتوضيحه وهذا هو الأسلوب الذي يسلكه في شرحه (الكتاب) وهو الأسلوب التعليمي الممزوج بالتعليل الذي يقوم على التوضيح والتمثيل ما أمكن لتصل الفكرة إلى المتعلم.**

**يوضح السيرافي الفرق بين (ما) و(ليس)، فيقول: "وأما (ليس) فهي تعمل في كل حال، تقول: "ليس زيد قائماً"، و"ليس قائماً زيد"، و"ليس زيدٌ إلا قائماً"، وإنما عملت (ليس) في هذه الأحوال من قبل أنها فعل، والفعل لا يمنع عمله التقديم والتأخير والاستثناء. ألا ترى أنك تقول: "زيداً ضربت"، و"ما ضربت إلا زيداً"[1].**

**ويفسر السيرافي السبب الذي جعل أهل الحجاز يعملون (ليس) عمل (ما) فيقول: "وإنما حملوا (ما) على (ليس) لاتفاقهما في المعنى، لأنهما يدخلان لنفي الحال، فإذا قلت: "ما زيد إلا منطلق" فقد انتقض النفي الذي اشتبها به بدخول الاستثناء، فبطل عمل (ما)، وإذا قلت: "ما قائماً زيدٌ"، لم يجز ذلك لأن الكلام قد غير عن وجهه بالتقديم والتأخير"[2]. وعلى اتفاق (ليس) و(ما) في العمل يكون القياس من جهة المعنى قياس نظير لا قياس نقيض.**

---

(1) أبو سعيد السيرافي ، شرح كتاب سيبويه، ج1، ص323.

(2) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج1، ص323.

**وفي مسألة إعمال (لات) عمل (ليس) ذكر سيبويه أن (لات) شبهت بـ (ليس) في بعض المواضع وذلك مع (الحين) خاصة. لذلك أعملت عمل (ليس) ولكن يحذف اسمها وتنصب (الحين) على أنه خبرها[1].**

**ويوضح السيرافي أنه على الرغم من عمل (لات) مع (الحين) عمل (ليس) عند سيبويه إلا أنه يذكر أنها لا تتمكن تمكّن (ليس)، إذ يقول: "تضمر فيها مرفوعاً، وتنصب (الحين)؛ لأنه مفعول به، ولم تمكن تمكنها، ولم تستعمل إلا مضمراً فيها"[2].**

**إن الذي منع (لات) أن تتمكن تمكن (ليس) أنها لا تعمل إلا مع (الحين) وأن (لات) ليست كـ (ليس) فهي حرف و(ليس) فعل، ولذلك لا تتصل بها الضمائر المرفوعة، على النقيض من (ليس) التي تتصل بها الضمائر؛ ولذلك انحطت (لات) عن شبيهتها (ليس) درجة كما هو حال الفرع مع الأصل.**

**- قياس النقيض عند عبد القاهر الجرجاني.**

**لقد مال النحاة منذ نشأة النحو إلى البحث عن الأسباب، وتقصي العلل لكل ظاهرة لغوية أو صرفية أو نحوية، وعبد القاهر الجرجاني واحد من العلماء الذين اهتموا بالتعليل وقام في عقولهم؛ فكتابه (المقتصد في شرح الإيضاح) لا يدع مسألة نحوية من غير تعليل لها، وذلك أنه يقصد إلى إيضاح المسائل وشرحها، ويبدو أسلوبه تعليمياً متأثراً بالمنطق والفلسفة سائراً في ذلك على منهج أبي علي الفارسي، فقد كان أبو علي معتداً بالعلة، يذكر ما يحضره من علل إذا سُئل عنها، فالعلة واحدة من الأصول التي يتكأ عليها النحوي، ولذلك كان أغلب النحاة يحفلون بها، حتى سيبويه استنبط العلل ونقلها عن أستاذه الخليل، فهو يؤكد أنه لا يوجد شيء في اللغة إلا وله وجهٌ وهو من قال: "وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً"[3].**

---

(1) المصدر نفسه، ج1، ص324.

(2) المصدر نفسه، ج1، ص325.

(3) سيبويه، الكتاب، ج1، ص32. ينظر: ابن جني، الخصائص، ج1، ص54. ينظر: جلال الدين السيوطي، الاقتراح، ص252.

**يُعدّ كتاب (المقتصد في شرح الإيضاح) لعبد القاهر الجرجاني من أهمّ مؤلفاته، فهو شرح مبسط لكتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي، وهو يتخذ فيه منهجية علمية، فيأتي بنص الإيضاح كاملاً في المسألة التي يعالجها، ثم يشرحها وهو يقدمها بأسلوب يتسم بالبساطة والدقة، مع ذكر الشواهد من القرآن وكلام العرب، وبالتمثيل على المسألة التي يتناولها، وهو يستشهد في تعليله للمسائل النحوية بتعليلات سيبويه بأن يقول: "والوجهان الأولان عليهما الاعتماد، وإياهما ذكر صاحب الكتاب"[1]، وعبد القاهر الجرجاني يتبع سيبويه في كثير من المواقف، ومنها يقول: "... ثم إن التعريّ ومعموله الذي هو زيد يعملان الرفع في خبره الذي هو ضارب، هذا هو مذهب صاحب الكتاب وجميع أصحابنا المحققين"[2].**

**والقياس عند الجرجاني كثير ولا سيما (قياس المشابهة)، أما قياس النقيض بوصفه قياس شبه بالنفي فقد جاء في بضعة أمثلة في كتابه، ومنه ما قاله في مشابهة الأفعال للأسماء قال: "اعلم أن الأفعال المضارعة هي المشابهة للأسماء، والمضارعة مشتقة من الضرعين، كأن المعنى أن الشيئين إذا تشابها فكأنهما قد رضعا من ضرع واحد. وقيل إن ذلك لما بين الضرعين من المشابهة"[3]. ثم يوضح المشابهة بين الأسماء والأفعال ويذكر الوجوه التي يشترك فيها كلٌ من الأسماء والأفعال كالشياع والعموم في كل منهما، ودخول لام الابتداء على الفعل، والاسم، ومشابهة الأفعال لأسماء الفاعلين كالقول: "إن عبد الله ليفعل"، فيوافق بذلك "إن عبد الله لفاعِل"[4].**

**ولتوضيح مدى ترابط القضايا النحوية والأصول عند عبد القاهر الجرجاني، يلاحظ حرصه على التمثيل لمزيد في التعليل والإيضاح فيقول مثلاً: "ويكفيك دليلاً على صحة قولنا وفساد قول مخالفنا أنك تُظهر ما تقدره فكون الكلام صحيحاً، وذلك قولك: جاءني الذي استقرّ في الدار، وترى له النظير الكثير نحو قولك: الذي قام زيد، والذي خرج عمرو"[5].**

---

(1) عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، مج1، ص120.

(2) المصدر نفسه، مج1، ص 256.

(3) عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، مج1، ص118.

(4) المصدر نفسه، مج1، ص118-119.

(5) المصدر نفسه، مج1، ص276.

**وحرصاً منه على قضية ضم الشبيه إلى الشبيه في القياس، وطرد الباب على سنن واحد، يوضح ذلك قوله: "اسم الفاعل يبرز منه الضمير متى جرى على غير ما هو له، لما ذكرت من أنهم أجروا الباب على سنن واحد. ولأنه فرع على الفعل فلا يقوى قوته، فإذا جرى على غير من هو له أبرز الضمير منه فصلاً بين الأصل والفرع"[1].**

**لقد نبه عبد القاهر الجرجاني في المثال السابق إلى ظاهرة قياسية (طرد الباب على سنن واحد)، فهو يلفت الانتباه إليها في الجملة: "زيدٌ الخبز أكله هو"، وكيف أن الضمير قد أظهر في آكل، لأنه جرى على الخبز وهو لزيد ولقد أبرز فصلاً بين الأصل والفرع، الفرع الذي هو الضمير والأصل الذي هو الفعل، ولأن الفرع ينحط منزلة عن الأصل ولا يقوى قوته، وبذلك يكون طرد الباب على سنن واحد، إيماناً بأهمية اطراد القواعد اللغوية وتعميمها.**

**أما في القياس على النقيض فقد تميز عبد القاهر الجرجاني عن النحاة ، فكان أكثر ميلاً مع البصريين وكان يتفق معهم في كثير من المسائل، ويسميهم بـ "أصحابنا" فهو يجعل الكثير الغالب مقياساً يعرف به القياس ولم يقس على الشاذ، أو على ما لا نظير له ويرى أنه من المحال أن يخالف المرء الأصول بغير فائدة يقول في ذلك: "وهذا تعسف وعدول عن الظاهرة والأصل من غير فائدة"[2].**

---

(1) المصدر نفسه، ص272.

(2) عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ص389.

ومن الأمثلة على قياس النقيض التعدية بالحروف أو (التضمين) ومنه قول عبد القاهر الجرجاني: "اختلف سيبويه وأبو الحسن في قوله تعالى: ﴿يغفر لكم من ذنوبكم﴾ فقال صاحب الكتاب: "إن المفعول محذوف نحو يغفر بعضاً من ذنوبكم، وجعل أبو الحسن (من) مزيدة ولم يحمله واحد منهما على أن يكون متعدياً بـ (مِن) إذ كانت بمنزلة (سَتَر) في التعدي، وإذا كان الأمر على هذه الجملة كان تعدية (استغفرت) بـ (مِنْ) فرعاً، وكائناً من باب الحمل على المعنى، والنظير كقوله تعالى: ﴿فليحذر الذين يخالفون عن أمره﴾ الأصل (يخالفون أمره)، لكن لما كان فيه معنى يعدلون وينحرفون، عُدّي بـ (عِن)، فكذلك استغفرت كان فيه معنى تبت وأنبت عُديّ بـ (مِن)" [1].

ويتحدث عبد القاهر الجرجاني عن (ربّ) فيقول: "اعلم أن (رب) أصلها أن تكون مناقضة لـ (كم)، وقال صاحب الكتاب انّ (كَمْ) في الخبر كقولك: "كم رجل جاءك"، نظير (ربّ)، والمقصود أن (ربَ) للتقليل و(كم) للتكثير، وهنا استعمل مصطلح النظير بمعنى المقيس عليه لا على معنى العلاقة بين المقيس والمقيس عليه وهي علاقة النفي.

وقال في مسألة (لا) النافية للجنس وقياسها على (إنّ) المؤكدة (لا) استحقَّت في الأصل عمل (إنّ) في قولك: إنّ زيداً منطلقٌ، لأنها نقيضة أن من حيث كانت نفياً، كانت (إنَّ) إثباتاً وتوكيداً وهم يجرون الشيء مجرى نقيضه. ألا تراهم جروا بـ (كم) تشبيهاً له بـ (ربّ) من جهة التضاد وهو أن (كم) للتكثير. و(ربَّ) للتقليل،

فوجب أن يقال: "لا رجلاً ذاهب، كما تقول: إن رجلاً ذاهب، إلا أنهم بنوا (لا) مع ما دخل عليه من الاسم المفرد على الفتح ولم يبنوها على حركة أُخرى، لأنها قد استحقت ما ذكرنا من مشابهتها (انّ) النصب في الأصل"[2]. وفي هذا النص تقوية لقياس النقيض بمثال آخر من أقيسة النقيض.

---

(1) المصدر نفسه، ص615.

(2) عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، مج2، ص799.

**- قياس النقيض عند أبي البركات الأنباري.**

**أبو البركات الأنباري شأنه شأن أغلب النحاة القدامى والمحدثين اعتدّ بالقياس، فالقياس ركيزة مهمة من ركائز النحو وأصل من أصوله، وإنكاره في النحو لا يتحقق، أكدّ هذا أبو البركات الأنباري إذ يقول: "اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق، لأن النحو كله قياس"[1].**

**وهو من نبه إلى ضرورة دوران كل من الأصل والفرع والعلة والحكم ليتكامل القياس، وقد مثل على القياس وأركانه الأربعة فقال: "هو أن تركب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يُسمَّ فاعله فتقول: "اسم أسند الفعل إليه مقدماً عليه فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل"، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يسمّ فاعله، والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع، والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أجري على الفرع الذي هو ما لم يسمَ فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد، وعلى هذا النحو تركيب قياس كل قياس من أقيسة النحو [2].**

**فقد كان نحاة البصرة يرون أن اللغة المطردة هي التي ينبغي أن يقاس عليها، وأن البصريين كانوا أميل إلى القياس على خلاف النحاة الكوفيين الذين مالوا إلى السماع أكثر، وقد نشأ خلاف بين المذهبين مذهب البصريين ومذهب الكوفيين، ومردّ هذا الخلاف إلى اختلافهم في عدة مسائل كالعوامل، والاتساع في الرواية والقياس، فالكوفيون أخذوا بالشاهد الواحد أو الشاهدين، أما البصريون فاعتمدوا الشواهد الكثيرة".**

**وجاء أبو البركات الأنباري ليؤلف كتاباً مهماً أسماه (الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين)، وتحدث عن سبب تأليفه هذا الكتاب فقال: "فإن جماعة من الفقهاء المتأدبين، والأدباء المتفقهين، المشتغلين عليّ بعلم العربية، بالمدرسة النظامية، عمر الله مبانيها، ورحم الله بانيها، سألوني أن ألخص لهم كتاباً لطيفاً، يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويّ البصرة والكوفة..." [3].**

---

(1) أبو البركات الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، ص95.

(2) المصدر نفسه، ص93.

(3) أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ص3.

**والملاحظ في حديث أبي البركات الأنباري في المقدمة سابقاً تأثره بالمنهج الفقهي وهذا يتجلى بالألفاظ: الفقهاء المتأدبين والأدباء المتفقهين، وأنه تأثر بالخلاف الفقهي بين الشافعي وأبي حنيفة، إذ يقول أبو البركات في مقدمة كتابه: "على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة، ليكون أول كتاب صُنف في علم العربية على هذا الترتيب"[1].**

**ويرى محمد المختار ولد أباه تَأَثُرَ أبي البركات الأنباري بالخلاف الفقهي أو اختيار منهج الأصوليين امتداداً لحركة بدأ بها عهد جديد هي حركة تقويم المناهج اللغوية على أسس لا تبني على قواعد الاستقراء التي احتلها العلماء السابقون فقط، بل تأخذ بالاعتبار معطيات المنطق العقلي التي صارت جزءاً من العصر، ومع اهتمامهم بالفروق الطبيعية بين المنطق الفلسفي العام ومنطق النحو العربي الخاص، وهي حركة امتدت حتى وصلت إلى أبي البركات الأنباري والذي يراه محمد المختار ولد أباه قدّم الصورة النهائية للفكر النحوي المؤسس على منهج متكلمي أصول الفقه الإسلامي"[2].**

**وتعددت المسائل في اعتمادها على السماع والقياس والتعليل، ومن أبرز المسائل التي قيلت في القياس على النقيض:**

**ذكر في مسألة إعمال (لا) عمل (إنّ)، قولهم: "إنّ (لا) لما كانت فرعاً على (إنَّ) في العمل، و(إنَّ) تنصب مع التنوين، نصبت (لا) من غير تنوين، لينحط الفرع عن درجة الأصل"[3].**

---

(1) المصدر نفسه، ص3.

(2) محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1، 1996م، ص149.

(3) أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ص313–314.

**ويردّ على هذا الرأي بأنه رأي فاسد، ويأتي بحجج وأدلة على رأيه، فالتنوين ليس من عمل (إن) بل شيء يستحقه الاسم في الأصل، ويرى كلام الكوفيين السابق في المسألة صحيحاً إن كان التنوين من عمل (إن) بالفعل، ويعتدّ باتفاق النحاة بالإجماع على أنّ التنوين ليس من عمل (إن)، ويضيف وأنه نتيجة لذلك لا معنى لحذف التنوين مع (لا) وهي الفرع لينحط عن درجة الأصل"[1].**

**وبذلك يبين أبو البركات بالحجج ما يدحض به حجة الكوفيين ويظهر فساد رأيهم في إعمال (لا) عمل (إنّ).**

**ويتضح في المسألة السابقة اعتماد أبي البركات على الغلبة والاطراد في النقل، فتبين ذلك من قوله: "أن (إن) تعمل في الاسم والخبر عندنا، و(لا) إنما تعمل في الاسم دون الخبر عند كثير من أهل التحقيق والنظر"، فهو بهذا يعتمد ما ذهب إليه المحققون من النحاة من أن (لا) وما ركب معها في موضع المبتدأ والخبر المرفوع خبر عنه، ولم تعمل (لا) فيه، وهو رأي سيبويه.**

**وأبو البركات يرجح رأي البصريين بسبب الاطراد ليس في هذه المسألة فحسب، بل في العديد من المسائل التي رأى فيها الصواب إلى جانب البصريين بسبب عدم اطراد شواهد الكوفيين ومنها: مسألة دخول اللام في خبر (لكنّ).**

**ومذهب الكوفيين جواز دخول اللام في خبر (لكن) قياساً على خبر (إنّ) وكان مذهب البصريين عدم جواز ذلك، واستشهد الكوفيون بيت الشاعر:**

---

[1] أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ص313-314.

**وَلكنني مِنْ حُبّها لعميدُ[1]**

**وجاء رأي أبي البركات بأنه شاذ ولا يؤخذ به لقلته وشذوذه، ولهذا لا يكاد يُعرف له نظير في كلام العرب وأشعارهم، ولو كان قياساً مطرداً لكان ينبغي أن يكثر في كلامهم وأشعارهم، كما جاء في خبر (إنّ) وفي عدم ذلك دليل على أنه شاذ لا يقاس عليه[2].**

**فعدم اطراد الشاهد الذي أورده الكوفيون جعل أبا البركات يرفض هذا الشاهد، ويجده شاذاً يحفظ ولا يقاس عليه، مع أنّ العلاقة بين (لكنّ) و(إن) علاقة نقيض فالأولى للاستدراك والثانية للنفي لكن عدم مساعدة النقل ضعّف القياس عنده.**

**وفي مسائل القياس على النقيض تبرز مسألة (ربّ) في كتاب أبي البركات الأنباري وهي أن الكوفيين ذهبوا إلى قياس (رب) على (كم) من حيث الاسمية، وذلك لأن (كم) للعدد والتكثير، و(رُبّ) للعدد والتقليل، و(كم) اسم كما أنّ (ربّ) اسم كذلك"[3].**

**ويحتج الكوفيون بأدلة على أن (رب) ليست حرفاً كما قال البصريون، وهذه الأدلة يرفضها أبو البركات ويرد عليها، فيقول: وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: "إنما قلنا إنها اسم حملاً على (كم)؛ لأن (كم) للعدد والتكثير، و(ربّ) للعدد والتقليل" قلنا: لا نسلم أنها للعدد، وإنما هي للتقليل فقط، على أن (كَمْ) إنما حكم بأنها اسم؛ لأنه يحسن فيها علامات الأسماء، نحو دخول حروف الجر عليها، نحو "بكم رجلٍ مررت" وما أشبه ذلك.**

**وجواز الإخبار عنه، نحو "كم رجلاً جاءك" وهذا غير موجود في (ربّ) فدلّ على الفرق بينها.**

---

(1) الشاهد بلا نسبة في ابن عقيل، 310/1.

(2) أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسالك الخلاف بين البصريين والكوفيين، ص314.

(3) أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسالك الخلاف بين البصريين والكوفيين، ص174.

**وأما قولهم "إنها تخالف حروف الجر في أربعة أشياء، أحدهما أنها لا تقع إلا في صدر الكلام" قلنا: إنما لا تقع إلا في صدر الكلام؛ لأن معناها القليل، وتقليل الشيء يقارب نفيه، فأشبهت حرف النفي، وحرف النفي له صدر الكلام. وقولهم في الثاني: "إنها لا تعمل إلا في فكرة"، قلنا: لأنها لما كان معناها التقليل، والنكرة تدل على الكثرة، وجب إلا تدخلها إلا على النكرة التي تدل على الكثرة؛ ليصح فيها معنى التقليل، وقولهم في الثالث: "إنها لا تعمل إلا في نكرة موصوفة"، قلنا: لأنهم جعلوا ذلك عوضاً عن حذف الفعل الذي تتعلق به، وقد يظهر ذلك الفعل في ضرورة الشعر، وقولهم في الرابع: "إنه لا يجوز إظهار الفعل الذي تعلق به" قلنا: إنما فعلوا ذلك إيجازاً واختصاراً، ألا ترى أنك إذا قلت "رُبّ رجلٍ يعلم" كان التقدير فيه: "رب رجلٍ يعلم أدركت، أو لقيت، فحذف لدلالة الحال عليه، كما حذفت في قوله تعالى: ﴿وأدخل يدك في جيبك﴾[1] إلى قوله تعالى: ﴿إلى فرعون وقومه﴾[2] ولم يذكر مرسلاً؛ لدلالة الحال عليه، والحذف على سبيل الوجوب والجواز لدلالة الحال كثير في كلامهم.**

**وأما قولهم: "إنه يدخله الحذف، والحذف لا يدخل الحرف"، قلنا: لا نسلم، فإنه قد جاء الحذف في الحرف، فإن (أن) المشددة يجوز تخفيفها، وهي حرف، وكذلك حكى أبو العباس أحمد بن يحيى (ثعلب) أصحابكم في (سوف) سَفَ أفعل، وسَوْ أفعل، فحذفتم الواو والفاء، وإذا جاز عندكم حذف حرفين، فكيف يجوز لكم أن تمنعوا جواز حذف حرف واحد؟ والله أعلم[3]. فيكون قياس النقيض عند الكوفيين بين (كم) و(ربّ) من جهة العدد، لا من جهة الماهيّة.**

**- قياس النقيض عند أبي حيان الأندلسي.**

**تذكر أغلب المصادر أن أبا حيان كان مالكياً، وهو المذهب السائد في المغرب والأندلس، ثم أصبح ظاهرياً، وقد أكد ذلك ابن حجر إذ يقول: كان أبو حيان يقول: "محال أن يرجع عن مذهب الظاهر من علق بذهنه"[4].**

---

(1) سورة النمل، آية 12.

(2) سورة النمل، آية 12.

(3) أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ص321.

(4) جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ط2، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر- بيروت، 1979م، ص280.

**وقد أثرت الظاهرية في أبي حيان في طريقة تعامله مع النحو والقياس، وكانت له العديد من المواقف تجاه قضايا في النحو، فقد ذهب مذهب ابن حزم في الأخذ بالظاهر ورفضه التأويل، توضح خديجة الحديثي ذلك فتقول: "لقد كان أبو حيان يسير مع الظاهر في التفسير، ويفسّر عبارات القرآن على ما يقتضيه ظاهر اللفظ، ولا يصير إلى التأويل مع إمكان عمل الشيء على ظاهره ولا سيما إذا لم يقم دليل على خلافه"[1].**

**غير "أن أبا حيان لم يكن متشدداً بآرائه، فوقف الموقف الوسط بين المدرسة الشرقية ومدرسة الظاهرية، فهو يرى أن التعاليل قاصرة لا فائدة فيها، وأن النحاة أفسدوا النحو بعللهم وحججهم الواهية، وهذا مذهب الظاهرية"[2].**

**وفي القياس يتبع أبو حيان منهج البصريين غالباً، ويوافقهم في مواضع كثيرة، يوضح ذلك ترجيحه آراءهم وموافقته إياهم في التشدد في القياس فلا يقيس على الشاهد الواحد أو الشاهدين، يظهر ذلك في كتابه (ارتشاف الضرب من لسان العرب).**

**وهو وإن كان يتبع البصريين في ما ذهبوا إليه إلا أنه لا يأخذ بجميع آرائهم؛ فقد يخالفهم في بعض المسائل، وقد يميل إلى الكوفيين أحياناً فيرجح مسائلهم بعد أن يتحرى ويدقق ويستشهد بالشعر والكلام الصحيح والموثوق.**

**وفي عرض أبي حيان للقضايا النحوية يتخذ طريقة تتسم بالعلمية، فهو يقدّم المسائل بأسلوب يتسم بالبساطة والدقة، ويُعنى بتوضيح الأبواب النحوية بالتمثيل والشواهد، ويوازن بين آراء النحاة.**

**وكان يأخذ بالقياس ولا يلغيه، و يحتكم إلى الأصول في العربية، فكان لا يتوسع في القياس، فلم يقس على الشاذ، بل كان يبني أحكامه على الكثير، ويبني القاعدة على الدليل القاطع الذي لا يتطرقه الاحتمال، ولكن إذا اجتمع القياس والسماع اختار السماع، فهو يبني قياسه على السماع، ولا يرتضي الأحكام التي لا تطرد مع قواعد**

---

(1) خديجة الحديثي، أبو حيان النحوي، مكتبة النهضة– بغداد، ط1، 1966م، ص382.

(2) خديجة الحديثي، أبو حيان النحوي، ص393.

**السماع، فهو يبني قياسه على السماع، ولا يرتضي الأحكام التي لا تطرد مع قواعد النحو، وهو يدعو إلى طرح التعاليل، ويعدها عديمة الجدوى والفائدة، أما العامل فكما ورد سابقاً أنه لم يتبع ابن مضاء في إلغاء العامل وإنما دعا إلى نبذ الخلاف في العامل.**

**ومن أبرز مسائل القياس على النقيض عند أبي حيان مسألة (إنْ) النافية وإعمالها عمل (ما) وأبو حيان يذكر رأي الكوفيين في جواز إعمالها عمل (ليس)، ويذكر رأي البصريين ويظهر في قوله: "وأكثر أصحابنا" عند الحديث عن النحاة البصريين ميله إليهم واتفاقه معهم، وهو يصرح بذلك فيقول: "والصحيح جوازاً إعمالها"، مستشهداً بذلك بالمنقول من النثر من لغة أهل العالية ونظمهم، وتحدث أبو حيان في الموضع نفسه عن (لا) وإعمالها عمل (ما) وذكر رأيه أنّ إعمالها قليل بخلاف إعمال (إنْ)، وقال إن الأخفش والمبرد زعما أن (لا) لا تعمل عمل ليس، وأن قول سيبويه: "وإن شئت قلت: (لا أحدٌ أفضل منك) في قول من جعلها كـ (ليس) قالا: (إنما قاله قياساً منه)، ولذلك خالفاه.**

**ويعرض أبو حيان رأي بني تميم وأنهم لا يعلمونها إعمال (ليس)، ومن أعملها منهم اشترط تنكير معموليها، وأن لا يتقدم خبرها على اسمها، وأن لا ينتقض النفي، وأن لا يُفصل بينهما وبين مرفوعها، ويقول: وأجاز ابن جني إعمالها في المعرفة، وجاز ذلك في قول النابغة الجعدي[1]:**

**وَحلّــتْ سَــوَاد القَلْــبِ لا أَنَــا بَاغِيــاً  سِــوَاهَا وَلا عَــنْ حُبّهــا مُتَرَاخِيَــا[2]**

**وفي مسألة (ربّ) يوضح أبو حيان رأي البصريين وهو أنها حرف جر، ورأي الكوفيين بأنها اسم، وأن البصريين رأوها للتقليل، وذكر رأي الخليل فيها بأنها للتكثير، وأما الكوفيون فرأوا أنها تكون تقليلاً وتكثيراً، ويفصّل أبو حيان الآراء في (ربّ) فيذكر رأي كثير من النحاة نحو: الخليل وسيبويه والجزولي والمبرّد والفارسي**

---

(1) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مطبعة الخانجي- القاهرة، 1995م، ص1207-1208.

(2) الشاهد للنابغة الجعدي في ديوانه، ص171.

**وابن السرّاج، وذكر اختلافاتهم في مجرور (ربّ)، وفي مواضع إعراب (رب) فمنهم من رأى وصف مجرورها ومنهم من رأى أنه لا يلزم، ومنهم من جعل لـ (ربّ) موضع من الأعراب، فرأى المبرد والفارسي أن يكون العامل ماضياً، وذهب ابن السراج إلى أنه يجوز أن يكون حالاً، ومنع أن يكون مستثقلاً، أما أبو حيان فيرى أن العامل يكون ماضياً على الأكثر، مع جواز أن يكون ماضياً ومستقبلاً[1].**

**ويغرق أبو حيان في الشرح والتفصيل وتوضيح الآراء حتى أن الكلام في (ربّ) يستغرق عدّة صفحات عنده فهو لا ينسى أن يذكر كل رأي قيل في (ربّ) وفي إعرابها وفي مواضعها وفي الشواهد الكثيرة التي تنوعت من شعر ونثر واستشهاد بالقرآن الكريم[2]. ولكن أبا حيان لم يجعل علاقة النقيض أصلاً في المسائل السابقة إلا لورودها في كلام العرب، فالعلة عنده نقلية لا قياسية.**

**- قياس النقيض عند عبّاس حسن.**

**يأتي الحديث عن موقف عبّاس حسن في قياس النقيض، بوصفه أحد النحاة الباحثين المحدثين الذين أخذوا من القياس موقفاً هجومياً، وأسرفوا في نقده، وحكموا عليه أحكاماً قاسية، بدافع التجديد والتسهيل في اللغة، وهذه لم تكن بنظرة عباس حسن وحده في القياس، بل كانت نظرة بعض الباحثين المحدثين إن لم يكن أغلبهم[3].**

---

(1) ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ص1838.

(2) ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ص393.

(3) من أبرز الذين تبنوا حركة التجديد والتسهيل في النحو العربي القدامى والمحدثين: ابن مضاء القرطبي، وشوقي ضيف، وإبراهيم السامرائي، وإبراهيم مصطفى، وعبد الرحمن أيوب. ينظر: حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص126.

**المتأمل في أعمال عباس حسن وكتاباته في النحو وأخصّ بالذكر كتابيه (النحو الوافي)، و(اللغة والنحو بين القديم والحديث)، يراه يذكر العديد من المسائل والقضايا النحوية، فيتحدث عن القياس والمسائل التي ذكرها جمهور النحاة البصريين وجمهور النحاة الكوفيين، فيذكر آراء كل منهما، وقد يتضح أحياناً في عرضه لآراء كل**

**من الطرفين ميله إلى الكوفيين، وفي أحيان أخرى يرجح آراء البصريين، غير أن هذا لا يمنعه من ذكر رأيه الخاص إن كان مغايراً للرأيين، وهذا يتضح جلياً في كتابه (النحو الوافي)، الذي سيأتي الحديث عنه بالتفصيل لاحقاً.**

**ويأتي كتابه الثاني (اللغة والنحو بين القديم والحديث)، ليُجْمِلَ فيه آراءه ويجمعها بعد أن نضجت واكتملت لديه الأفكار، فيتطرق إلى موضوع القياس بين مواضيع كثيرة، نحو: التعليل، والعامل، والتعريب، والاشتقاق، والنحت، والدعوة إلى اصطناع العامة وترك الإعراب، وغيرها لا يعني بالحديث فيها سوى القياس.**

**لقد اتخذ مفهوم القياس عند عباس حسن شكلاً مغايراً للمألوف الذي توصل إليه أبو البركات الأنباري، ليصبح عند عباس حسن "محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية، وحمل كلامنا على كلامهم، في صوغ أصول المادة، وفروعها، وضبط الحروف، وترتيب الكلمات وما يتبع ذلك"[1].**

**وهو يظنّ أنه تعريف يغني عن التفصيل والتشعيب وتعقيد القدامى والمحدثين بمفهوم القياس والمقارنة بينه وبين علم (أصول الفقه) ويرى أنهم رتبوا على ذلك المفهوم أحكاماً عجيبة، وأسرفوا في التفصيل، وإيضاح الحقائق العلمية، فهو يؤيد القياس اللغوي لأنه محاكاة للعرب في كلامهم والتزامهم فنون القول لديهم، ويراه شأناً يسيراً لا يُتعب ولا يكدُّ، ويغني عن مناقشة تعريف القياس والخوض فيه، ويجعلنا ننظر في آثاره اللغوية على وجه يُقوي به اللغة، ويساير به الحياة المتجددة، وهذه هي غاية الفائدة والبلاغة"[2].**

---

(1) عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ط2، دار المعارف– مصر، ص22.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص23.

**يظهر عباس حسن في كتابه (النحو الوافي) منتقداً منهج القياس ونظرية العامل، ويدعو إلى تخفيف التعليل والتأويل في النحو، ويدعو إلى تيسير النحو في آراء النحاة في المسائل النحوية فالقصد من وضع النحو – كما يرى – هو التوصل إلى ضبط اللغة كما وردت عن العرب وليس مجرد التواصل اللغوي.**

**وهو في طريقة عرضه للمسائل النحوية، كثيراً ما يخالف رأي جمهور النحاة، وأحياناً يرجّح رأي جمهور النحاة الكوفيين من باب التوسع في اللغة، وأحياناً أخرى يرجّحها بحجة أنها أيسر من غيرها، أو يعلل ذلك بكونها أكثر وضوحاً من جهة الإعراب أو لكثرة الشواهد فيها وذلك في حال ترجيحه للآراء جمهور نحاة البصرة.**

**وقد شملت آراؤه النحوية في القياس عدة جوانب، فشرح موقفه من معيار القلة والكثرة عند النحاة، وجوّز في مواضع معينة الأخذ بالقياس فيما لا سماع مخالف.**

**ومن أبرز المسائل في القياس الشكلي، والقياس على النقيض هي مسألة (لا النافية للجنس) وإعمالها عمل (إن) المؤكدة وأنها لا تدخل إلى على نكرة، وهذا ما اتفق عليه جمهور النحاة البصريين، أما عباس حسن فيذهب إلى ما ذهب إليه الكوفيون من صحة مجيء اسم (لا) معرفة، وفي هذا يقول عباس حسن "سبق أن من شروط إعمال (لا) تنكير معموليها، وقد وردت أمثلة فصيحة وقعت فيها عاملة مع أن اسمها معرفة، من ذلك قوله عليه السلام: "إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده، ومن ذلك قولهم: "قضية ولا أبا حسن لها". وقولهم: "لا أميّةَ في البلادِ"، وقولهم: "لا هيثَم الليلة للمطيّ"، وقولهم: "يُبكى على زيد ولا زيدَ مثلُه..."، وغير هذا من الأمثلة المسموعة، وقد تناولها النحاة بالتأويل كي يخضعوها لشرح التنكير، وهو تأويل لا داعي لتكليفه مع ورود تلك الأمثلة الصريحة، الدالة على أن فريقاً من العرب لا يلتزم التنكير"[1]. إن مناط التقعيد عند عباس حسن الاستعمال لا القياس، وتعريف اسم (لا) يعني تحول قياسها على (إن) إلى قياس نظير من حيث العمل، وقياس نقيض من حيث المعنى فقط ورأيه صواب.**

---

[1] عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ط8، دار المعارف– القاهرة ، 1975م، ص695.

**- قياس النقيض عند إبراهيم السامرائي.**

**إن الحديث عن موقف إبراهيم السامرائي من قياس النقيض والقياس الشكلي عموماً، لا يختلف بحال من الأحوال عن موقف عباس حسن أو بعض النحاة المحدثين والباحثين في هذا العلم، فهو يدعو لاتخاذ منهج جديد في دراسة النحو يقوم على وصف الظواهر اللغوية، التي تعني العزوف عن كل ما يبتعد عن الوصف من**

**التأويل والتعليل والتأمل، ويرى أنه ينبني على ذلك ينادي إبراهيم السامرائي بإبطال مسألة العلة والعامل كما فعل بعض النحاة القدامى، إلا أنهم لم يستطيعوا أن يقدموا منهجاً وصفياً، المنهج الوصفي الذي يبعد الكثير من المسائل النحوية، لذلك يسعى إبراهيم السامرائي – كما يزعم- أن يعرض للنحو القديم فيتبين ما هو غريب عن المادة اللغوية، وبذلك يعين الناشئة على فهم اللغة إذا تحقق للدارسين أن يكتبوا نحواً جديداً[1].**

**ويرى إبراهيم السامرائي أن استعمال مسائل النحو واستخراجها وتعليلها غير مقبول في العلم اللغوي، وأن القياس من الوسائل الغريبة من هذا العلم، ويعتبر هذا الأمر تأثراً بالمنهج الكلامي وهو منهج بعيد عن مادة لغوية، السبيل فيها الاستقراء لما هو جار على ألسنة الناس من شعر ونثر ونصوص وحديث وقرآن من مادة لغوية، وأن النحاة لو اكتفوا بالغرض التعليمي فقط، وهو صيانة لغة القرآن من اللحن، لما اضطروا إلى استعمال القياس والتعليل في استنباط الأحكام، كما أن وفود التراث الإغريقي عليهم تسبب بنتائج سلبية للنحو لتأثره بالمنطق والفلسفة التي تلازمت مع مجيء التراث الإغريقي، والتي تبعد كل البعد عن النحو فالمادة لا صلة لها بالجدل الفلسفي[2].**

---

(1) ينظر: إبراهيم السامرائي، النحو العربي نقد وبناء، دار عمار– عمان، 1997م، ص6.

(2) ينظر: إبراهيم السامرائي، النحو العربي نقد وبناء، ص19.

**ويوضح إبراهيم السامرائي رفضه للفلسفة والمنطق، فهو يرى أن من آثار الفلسفة العامل الذي يراه شيئاً مُتوهَماً عند النحاة، وربما يلمح المرء من حديث إبراهيم السامرائي حكمه على النحاة بأنهم اصطنعوا ذلك، وتوهموا العوامل، وأن طريقتهم غير نافعة فهي -على حد تعبيره- لا تمتُّ إلى العلم اللغويّ بسبب من قريب أو من بعيد. ويعزو إبراهيم السامرائي السبب في أنها لا تمت إلى العلم اللغوي بصلة إلى أنها متأثرة بعلوم أخرى هي الفلسفة والجدل وعلم المنطق من العلوم التي سيطرت – كما يرى – على النحاة القدامى وأن الإعراب، وهو الأثر الذي جلبه العامل أصبح طريقاً يلتمسه النحوي ليعلل به كل الوجوه الإعرابية، وعدّ إبراهيم السامرائي ذلك ضرباً من ضروب الألاعيب والخيالات[1].**

**إن إبراهيم السامرائي وهو يعترض على طريقة النحاة القدامى، وتمسكهم بالعامل والعلل، لا يتحدث عن جميع النحاة وإنما يقصد النحويين المتأخرين الذين يراهم أسرفوا في الأخذ بأسلوب المناطقة والمتكلمين؛ فقد دافع إبراهيم السامرائي عن النحاة القدامى الأوائل، ورأى في مقالة لابن جني وقوفاً بوجه النحويين الذين اعتدّوا بنظرية العلة والعامل[2]، قال ابن جني: "لسنا ندعي أن يملك أهل العربية في سمت العلل الكلامية البتة، بل ندعي أنها أقرب إليها من العلل الفقهية: وإذا حكمنا بديهة العقل، وترافعنا إلى الطبيعة والحس فقد وفينا الصنعة حقها وربأنا بها أرفع مشارفها"[3].**

---

(1) ينظر: المرجع نفسه، ص20.

(2) المرجع نفسه، ص33.

(3) ابن جني، الخصائص، ج1، ص54.

**وبالحديث عن القياس يعقد إبراهيم السامرائي مقارنة بين قياس البصريين وقياس الكوفيين، فيرى أن الكوفيين بقياسهم قد أخذوا عن البصريين فخالفوهم فيما أخذوا عنهم، وهو يذكر أنهم وأن اختلفوا في بعض الفروع إلا أنهم متفقون في الأصول، أما البصريون فأهل قياس، وقياسهم على المشهور من كلام العرب، يقول: "ولكنهم لم يسمعوا إلا من القبائل التي تصوّروا أنها لم تختلط بغيرها من الأمم الضاربة على أطراف شبه الجزيرة، فقد افتخروا على الكوفيين بقولهم: "نحن نأخذ اللغة عن حرشة الضِّباب، وأكلة اليرابيع، وهؤلاء أخذوا اللغة عن أهل السّواد وأصحاب الكواميخ وأكلة الشواريز"[1].**

**ولإبراهيم السامرائي ملاحظ على البصريين فهو يرى أنهم بأخذهم مناطق محدودة قد ضيقوا الرقعة، وكان نتيجة ذلك أن ابتعد الشيء الكثير من كلام العرب عن قواعدهم، وعند ذلك لجأوا إلى التأويل ليردّوا المسائل الخارجة إلى قواعدهم، وأنهم أفادوا من منهج القياس القائم على التعليل، وهو المنهج الذي يرفضه إبراهيم السامرائي لأن منهج المتكلمين الحريصين على الأخذ بالعلل والأسباب، أما الكوفيون: فقد وسّعوا على أنفسهم وقاسوا على كل ما سمعوا، ولو كان المسموع لغة نادرة قالت بها جماعة قليلة، ويرجع ذلك إلى أنهم بدأوا أهلَ قراءاتٍ، وأهل القراءات أهل سماع، ومن أبرزهم: الكسائي وهو إمامهم[2].**

**وينتقد إبراهيم السامرائي بعض الباحثين في النحو الكوفي الذين أشاعوا آراء، وقرروا مسائل قبل أن ينظروا في النحو الكوفي؛ فقد ذكروا أن الكوفيين لم يتأثروا بالمنطق أو الأسلوب المنطقي، وهو أسلوب المتكلمين الذي أخذ به البصريون الذين جنحوا إلى القياس والتعليل والتماس العلة، ويرى أنه لو كان صحيحاً ما فعله الكوفيون بأنهم لم يتأثروا بالمنطق لكانت هناك إفادة من المادة النحوية؛**

---

(1) جلال الدين السيوطي، المزهر، 128/1.

(2) ينظر: إبراهيم السامرائي، النحو العربي نقد وبناء، ص40.

**فهي ستكون ألصق بالطبيعة اللغوية، ويذكر عكس ذلك وأن ما تم للكوفيين من تعليلات وتأويلات قد دُوِّنَ في كتاب (الإنصاف) وأن مقولة هؤلاء الباحثين لا تستند إلى حقيقة واقعة، يقول: "والدليل على فسادها أنّكَ تجد في (كتاب الإنصاف) لأبي البركات الأنباري من تعليل الكوفيين وتأويلهم ضروباً لا تتصل بالعلم اللغوي"[1].**

**وفي عرضه لبعض مسائل القياس على النقيض، يرى في مسألة (لا) النافية للجنس "أن اسمها إذا بني على الفتح وعُطِفَ عليه اسم آخر جاز في المعطوف ثلاثة أوجه: منها: البناء على الفتح، لتركبه مع (لا) الثانية وتكون الثانية عاملة عمل (إن) نحو: "لا حول ولا قوةً إلا بالله" والثاني: النصب عطفاً على مل اسم (لا) وتكون (لا) الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف نحو: "لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله". الثالث: الرفع وفيه ثلاثة أوجه، الأول: أن يكون معطوفاً محل (لا) واسمها لأنها في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه، وحينئذ تكون (لا) زائدة، الثاني: أن تكون (لا) الثانية عملت عمل (ليس)، الثالث: أن يكون مرفوعاً بالابتداء، وليس لـ (لا) عملٌ فيه، وذلك نحو: "لا حولٌ ولا قوةٌ إلا باللهِ"[2].**

**ويبين إبراهيم السامرائي رأيه في هذه الوجوه الإعرابية، فيذكر أنها تمت للنحاة بالاستقراء، ووجِدت في المأثور من كلام العرب، وقد أتى النحاة بالشواهد على ذلك، غير أنه يرى أنهم لم يكتفوا بالاستقراء، بل راحوا يعللون كل وجه بكثير من التكلف والتعسف، ويدلل على ذلك فيقول: "وإلا كيف تكون (لا) الأولى تعمل عمل (إنَّ) والثانية تعمل عمل (ليس)؟ أو كيف تكون (لا) الثانية زائدة وهي متطلبة ولا يمكن أن تكون أداة ملغاة"[3]. فاللغة عنده محاكاة وليست بتعليل سوى الاستعمال المنسجم مع منهجه في الوصف.**

---

(1) إبراهيم السامرائي، المدارس النحوية: أسطورة وواقع، دار الفكر، ط1، 1987م، ص142.

(2) إبراهيم السامرائي، النحو العربي: نقد وبناء، ص97.

(3) المرجع نفسه، ص98.

ومن مسائل القياس على النقيض التي تحدث عنها أيضاً (التضمين في الاستعمال)، التي كانت في رأيه نتاج قيود المنطق وآثار الفلسفة يقول: "ومن أجل هذا حضرت في علوم العربية قواعد وأحكام لم تكن وليدة الاستقراء الشامل الواسع للغة، كقولهم مثلاً: "إن الفعل (كذا) يأتي لازماً ولا يأتي متعدياً، وأن الحرف (كذا) يأتي لمعنى ولا يأتي لغيره وهكذا فإذا فطنوا أن هذا الفعل وذلك الحرف قد أتيا على غير ما ذكر؛ فزعوا إلى طريقتهم ومنهجهم يؤولون ويُعلِّلون"[1].

وأول ما ابتدأ به من مجال التضعيف، هو حرف المعاني، فذكر أن الحرف (في) تضمن معنى (على) كقوله تعالى: ﴿ولأصلبنكم في جذوع النخل﴾[2] أي: على جذوع النخل.

واستشهد بقول الشاعر:

وَهُمْ صَلَبوا العَبْدِيَّ في جَذْعِ نخلةٍ فلا عَطَسَتْ شَيْبَانُ إلا بِأَجْدَعا[3]

الحرف (إلى) تضمن معنى (في) كقول النابغة:

فَلا تَتْركنّي بالوعيدِ كَأنَّني إلى النَّاسِ مَطليٌّ به القارُ أَجْرَبُ[4]"[5]

هذه بعض من الحروف اجتزأها إبراهيم السامرائي، وبيّن حيرة النحاة واضطرابهم فيها، فهم يرون حرفاً قد استعمل في مكانٍ آخر. أما النحاة البصريون فيراهم يمنعون إنابة الحروف الجارة عن بعض قياساً، كما لا تنوب حروف الجزم والنصب بعضها عن بعض، والكوفيون يجيزون نيابة بعضها عن بعض قياساً، والنحاة

---

(1) إبراهيم السامرائي، النحو العربي: نقد وبناء، ص175.

(2) سورة طه، آية 71.

(3) الشاهد لسويد بن أبي كاهل في السيوطي (164).

(4) الشاهد بلا نسبة في العيني 161/3، والأشموني 177/2.

(5) إبراهيم السامرائي، النحو العربي: نقد وبناء، ص176.

**المحدثون الذين أقروا التضمن، أخذوا للحاجة إليه، فمتطلبات العصر تستدعي مادة ضخمة لتساير الحياة ومتطلباتها[1].**

**وإبراهيم السامرائي يجد نفسه والنحاة المحدثين مضطرين إلى الأخذ بنهج جديد في فهم المادة النحوية بحسب ما يقتضيه العلم اللغوي الحديث، ومن وصف الظواهر اللغوية والنحوية، ويرى أنه بذلك يتمُّ له قصده من التيسير في تعلم اللغة إلى الناشئة[2]. وربما سار في ذلك – شأنه شأن بعض النحاة المحدثين – على طريقة ابن مضاء القرطبي على أنه قد أتى على ذكر ابن مضاء القرطبي في كتابه (النحو العربي نقد وبناء) "فقد وجد في كتاب ابن مضاء القرطبي (الردّ على النحاة) المعين الثرّ – كما وصفه- الذي نهل منه بعض النحاة المحدثين دعواتهم في التجريد والتيسير للنحو العربي، وهو يجد ابن مضاء لم يقمْ بذلك بدافع التيسير في النحو - كما زعم - وإنّما انطلاقاً من عقيدته الدينية وتأثراً منه بالظاهرية"[3].**

**وفي ظنيّ أن إبراهيم السامرائي وغيره من الداعين للتيسير والتجديد في النحو العربي، كانوا قساة في حكمهم على القواعد النحوية التي أصلّها النحاة الأوائل، والعلماء الذين كان لهم كل الفضل والسبق في تقعيد اللغة، يؤكد هذا ما أوضحه حسن الملخ بقوله: "انطلق الباحثون المحدثون في تحديد موقفهم من النحو عامة وقضايا التقدير منه خاصة من أصل نقرّه ونسعى إليه، وهو تيسير النحو بعد أن رأوا أن في النحو العربيّ مسائل عدّة تستقصي على كثير من الدارسين، ولكن تيسير النحو – في نظرنا – لا يعني الثورة عليه وهدمه"[4].**

---

(1) ينظر: المرجع نفسه، ص179–184.

(2) ينظر: إبراهيم السامرائي، النحو العربي: نقد وبناء، ص233.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص67.

(4) حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع، ص124.

# الفصل الثاني
# قياس النقيض في النحو العربي

- أركانه.
- مسائله.
- معاييره.

أ- العمل.

ب- التأويل.

ج- الشكل.

د- الفرعية.

هـ- التعدية والتعميم.

الأركان جمع ركن والركن هو ما لا يتجزأ من ماهية الشيء، فأركان القياس هي أجزاؤه التي لا يتم إلا بها، وقد عرفه الشريف الجرجاني فقال: "ركن الشيء: ما يتم به"[1].

**أركانه**

**قياس النقيض:**

تتفق أغلب كتب أصول النحو على أن للقياس أربعة أركان: أصل هو المقيس عليه، وفرع هو المقيس، والحكم، والعلة الجامعة، كما مر سابقاً في التمهيد.

وقياس النقيض بوصفه فرعاً من فروع القياس النحوي، كغيره من أنواع القياس، يشترط فيه تكامل هذه الأركان الأربعة، وعلاقة الشبه بين طرفيه المقيس والمقيس عليه مرتبطة بشكل من الأشكال بالنفي، فهو قياس يجمع مواصفات أي قياس إلا في معنى النفي.

ومثال ذلك: قياس (لما) على (لو) وذلك من باب حمل الوقوع على انتقائه، فإذا نظرنا في معنى (لمّا) وجدناها للأمر الذي وقع لوقوع غيره. كقولنا: "لمّا جاءني زيد أكرمته"، وهي نقيضة (لو) الذي يُنفى بها الشيء لانتفاء غيره، ومثال ذلك: "لو جئتني لأكرمتك". فالأصل هنا أو المقيس عليه هو (لو). والفرع أو المقيس هو (لمّا). والعلة الجامعة بينهما هي المشابهة بالنفي، فقد جاءت (لمّا) حرف وجود لوجود، أما (لو) فجاءت حرف امتناع لامتناع، ولذلك أجري حكم الأصل (لو) على الفرع (لم). فكان الحكم عدم الجزم في كل منها"[2].

وتقول منى إلياس في هذا: "إن ما يسميه النحويون قياساً يجري على صور مختلفة، ولهم فيه مسالك متشعبة، ولكن مهما اختلفت طرقه وتشعبت مسالكه، فإن وراء هذه الصور والمسالك المتباينة في الظاهر معنى

---

(1) الجرجاني، التعريفات، مادة (ركن)، ص97.

(2) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، ص369.

**يجمع بينهما: وهو التلازم بين أمرين أو ما يشبه الضرورة أو تقاربها"[1]. وهذان الأمران في الغالب هما العامل والمعمول للوصول إلى حكم واحد يجمع بين عاملي الأصل والفرع أو تصنيفي الأصل والفرع.**

**فهي تؤكد التلازم والعلاقة الجامعة بين الطرفين الأصل والفرع. الأصل القوي صاحب الرتبة الأعلى الذي يتعدى منه الحكم إلى الطرف الآخر، والفرع الذي لا يرتقي - وإن شابه الأصل وأجري الحكم عليه - إلى رتبة الأصل في ذلك القياس؛ لهذا شبه تمام حسان القياس بالمجاز اللغوي فقال: "كما أن المجاز اللغوي بحاجة إلى علاقة تربط بين طرفيه، وهي إما أن تكون عقلية في المجاز المرسل أو تخييلية (كما في الاستعارة) فكذلك القياس ؛العلاقة العقلية فيه قد تكون مناسبة (العلة أو إطراد الحكم) ،والعلاقة التخييلية إنما تكون الشبه بين المقيس والمقيس عليه"[2].**

**يتضح من حديث تمام حسان تناوله القياس بالنظر إلى العلاقة بين طرفيه وهي العلة الجامعة، التي قد تأخذ معنى المشابهة (علة الشبه). كقياس (ما) النافية على (ليس) لشبه في المعنى بينهما وهو النفي، فقد اشتركتا في حكم واحد، وهو رفع الاسم ونصب الخبر، كما تحدّث عن العلاقة العقلية في عملية القياس، وهي حاجة القياس إلى وجود ربط ذهني وتعليل مناسب قائم بين طرفي القياس: المقيس والمقيس عليه أدى إلى ثبات حكم وإجراء حكم من المقيس عليه إلى المقيس.**

**وقياس النقيض أو قياس العلّة - باعتبار أن العلّة الجامعة بين طرفي القياس فيه نوع من علّة المشابهة بالنفي- ضربٌ من القياس تتحقق فيه العلة الجامعة بين طرفيه، ولعلّ ما يوضح هذا النوع من القياس النحوي، ما أورده السيوطي في كتابه الاقتراح، يقول: "فمن أمثلته النصب بـ (لم) حملاً على الجزم بـ (لن)، فإن الأولى لنفي الماضي والثانية لنفي المستقبل"[3].**

---

(1) منى إلياس، القياس في النحو، دار الفكر المعاصر– عمان، 1985م، ص77.

(2) تمام حسان، الأصول: دراسة ابستمولوجية الفكر اللغوي عند العرب، النحو– فقه اللغة – البلاغة، ص155.

(3) جلال الدين السيوطي، علم أصول النحو، ص236.

**والمثال الذي أورده السيوطي هو ما أسماه النحاة بالتقارض، وهي ظاهرة معروفة في العربية، فالتقارض بين (لم) و(لن) يعني عملية تشاركية وتبادلية بينهما في نتيجة العمل، فـ (لم) تعمل عمل (لن) و(لن) تعمل عمل (لم)، وكلاهما يندرج تحت مسمى قياس النقيض نظراً إلى أن (لم) جاءت لنفي الماضي و(لن) جاءت لنفي المستقبل.**

**وبهذا المثال يتبين أنّ المقيس عليه وهو (لن) هو الأصل، والعلة الجامعة هي علة النقيض، وقد وضحهما السيوطي بقوله: "فإن الأولى لنفي الماضي والثانية لنفي المستقبل، وعنى بالأولى (لم)، وبالثانية (لن)، والحقيقة أن ما يكون من أمر (لم) و(لن)، والتقارض بينهما يراه النحاة من النوادر، واللغة الضعيفة التي لا ترقى لأن تتخذ قاعدة وشواهدها لم تسلم من الاعتراض عليها . وهذا ما نتبينه من حديثهم عن اللحياني أنه حكى عن بعض العرب أنه ينصب ب(لم). وما ورد من شأن (لن) والجزم بها في لغة بني صباح"[1]، فقد استشهد اللحياني بقول كثير عزة: "**

**أَيَـادي سَـبَا يـا عَـزَّ مَـا كُنْـتُ بَعْـدَكُمْ فلَـــنْ يَحْـــلَ لِلعَيْنَـــيْنِ بَعْـــدَكِ مَنْظَـــرُ"[2]**

**ويؤكد هذا ما ذهب إليه السيوطي من حمل النصب بلم على الجزم (بلن)، ما تحدث عنه ابن مالك في كافيته يقول: "وزعم بعض الناس أن النصب "بلم" لغة اغتراراً بقراءة بعض السلف: "ألم نشرح لك صدرك"[3] بفتح الحاء"[4]، وبقول الراجز:**

---

(1) ينظر: المرادي، الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، ط1، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1992م، ص272.

(2) الشاهد لكثير عزة في ديوانه، ص328.

(3) ينظر: أحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم، معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القرّاء، ط2، ج8، 1988م، ص187. سورة الشرح النص الأصلي: "ألم نشرحْ لك صدرك" الوجه القرائي: "ألم نشرحَ" بالفتح، القارئ أبو جعفر المنصور، تعليق: الألوسي في ج30، ص168، وخرَّجَه: ابن عطية، وجماعة على أن الأصل "ألم نشرحَن" بنون التوكيد الخفيفة، فأُبدل من النون ألفاً ثم حذفها تخفيفاً، وقال غير واحد: لعل أبا جعفر بيّن الحاء وأشبعها في مخرجها فظنّ السامع أنه فتَحَها.

(4) ابن مالك، شرح الكافية على الشافية، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ج2، ط1، 2000م ، ص142.

**في أَيِّ يَـــوْمَيَّ مـــن المـــوت أَفِـــرّ  أَيَـــوْمَ لَـــمْ يُقْـــدرَ أَمْ يَـــوْمَ قُـــدِرْ[1]**

**أركان قياس النقيض.**

**أولاً: المقيس عليه أو الأصل:**

**ومفهوم المقيس عليه أو الأصل- كما يسميه الأصوليون- هو المادة اللغوية المنقولة إما بطريقة السماع أو الرواية بالمشافهة أو التدوين. بالإضافة إلى القواعد النحوية التي وصفها النحاة بعد ملاحظتهم النصوص[2].**

**وهو الركن الأساس في عملية القياس الشكليّ. وعلاقته بالفرع أو المقيس علاقة طرفين متلازمين، يربطهما رابط مشترك وهي العلة الجامعة التي تؤدي إلى أن يتمتع المقيس بحكم المقيس عليه. مهما كان نوع العلة فقد تكون على أساس المشابهة بينهما في الشكل أو في المعنى أو فيهما معاً، ففي مسألة قياس (ليس) على (كان) بالنسخ عند رفع الاسم ونصب الخبر، يكون الأصل هنا أو المقيس عليه هو (كان)، والمقيس أو الفرع هو (ليس) والعلة الجامعة هي الشبه بالعمل فـ (كان) للإثبات و(ليس) للنفي.**

**وللمقيس عليه شروط عدة، من أبرزها: أن يكون المقيس عليه مبنياً على الكثرة، فلا يصح القياس على النادر، ويوضح حسن الملخ مسألة القياس على الكثرة بأنها مسألة نسبية؛ فحدّ الكثرة غير محدد بدقة، وقد وقع خلاف بين النحاة فيه، في شذوذه وقلته وقياسه كمسألة جرّ (رب) للضمير، فوردت فيه أحكام مثل جائز بكثرة عند السيوطي، وقليل أو شاذ عند ابن مالك. وليس بصحيح إلا إن عني بالشذوذ شذوذ القياس أو بالقلة بالنسبة إلى جرها الظاهر، فإنه أكثر من جرها الضمير، وهذا ما أورده أبو حيان[3].**

---

(1) الشاهد للحارث بن منذر الجرمي، في الخزانة 626/3.

(2) ينظر علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، الجامعة الليبية، ليبيا، 1973م، ص95.

(3) جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج4، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1979م، ص181، وانظر: حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع، ص155.

**ويرى حسن الملخ أنه مهما يكن من شروط المقيس عليه ففيها نظر، وأنها يجب أن تنبثق من نوع القياس المنويّ به، فإن كان المطلوب من القياس تعليل حكم ثبت بالاستقراء تركت المسألة لاجتهاد النحاة، كما علل النحاة لرفع الفاعل بأنه محمول على المبتدأ، وقيل المبتدأ محمول عليه. وهما أصلان، وإن كانت الغاية من القياس الوصول إلى حكم جديد جُعل الكثير مقيساً عليه، فإن لم يكن للمقيس مقيس عليه كثير، بحثنا عن نظير له وألحقناه به، وإن كان المقيس على غير مثال سابق أُحيل الأمر إلى اجتهاد العلماء فيه، فلا غنىً عن الاجتهاد اللغوي[1].**

**ثانياً: المقيس:**

**أنواع المقيس عند النحاة شتى إلا أنها بالمجمل تقع تحت نوعين:**

**- نصوص تحمل على نصوص (قياس النصوص).**

**- أحكام تحمل على أحكام (قياس الظواهر).**

**وأغلب النحاة متفقون على ضرورة إجراء القياس على الكلام العربي، ومذهبهم في هذا "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"[2].**

**يقول ابن جني في الخصائص: "باب في إن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، هذا موضوع شريف وأكثر الناس يضعف من احتماله؛ لغموضه ولطفه، والمنفعةُ به عامة، والتساند إليه مقوً مُجْدٍ. وقد نص أبو عثمان عليه، فقال: "ما قيس على كلام العرب فهو كلام العرب"[3].**

---

(1) حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع، ص158.

(2) ينظر: ابن جني، المنصف شرح كتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ج1، ط1، وزارة الثقافة والإعلام، 1954م، ص180.

(3) ابن جني، الخصائص، ج1، ص358.

**وهكذا انطلق النحاة يقيسون على كلام العرب، ولعلّ ابن أبي إسحاق الحضرمي (117هـ) كان من أشهر من عُرفوا بدفاعهم عن هذا المذهب، في اعتراضه على شعر بعض الذين خرجوا عن القياس، كالفرزدق، ولذلك قيل عنه أول من بعج النحو ومدّ القياس والعلل[1]، وكان أحد أولئك الذين فُتِنوا بالقياس وتمسكوا به أشدّ التمّسك، واجتنبوا الخطأ فيه، مثل أبي علي الفارسي (377هـ) الذي قال: "أُخطِئُ في خمسين مسألة في اللغة، ولا أُخطِئ في واحدة من القياس"[2].**

**ويُبدي تمام حسان رأيه في المقيس، وفي طريقة تعامل بعض النحاة معه، فقد حاولوا أن يجربوا صورية القواعد بالصوغ القياسي للكلمات على مثال الصيغ وأحكامها. فخلطوا قياس الأنماط بقياس الأحكام. وجعلوا كل ذلك تمارين للمتعلمين في إلحاق الكلمات وبناء الجمل، شعارهم في ذلك: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب". وكان المقيس من الكلمات يُقاس على أصل الوضع (أصل الاشتقاق) وقواعد التصريف من إعلال وإبدال وقلب وحذف...إلخ، وقواعد النحو في العموم (أصلية أو فرعية)، ويتحدث عن المسائل النحوية، فالمقيس في كثير من الأحايين كان في صورة مسألة من المسائل النحوية اختلف حول قياسه في ضوء القواعد ، ولم يقتصر الأمر على صياغة جديدة للكلمات والتراكيب، وهذا ما عُرف عندهم بالحمل. وفي كلتا الحالتين (الصوغ والحمل) كان الهمُّ واحداً، وهو تعدية الأحكام من المقيس عليه إلى المقيس"[3].**

**أما في قياس الأحكام على الأحكام، أو قياس الظواهر، فيتحدث سعيد جاسم الزبيدي بهذا الشأن فيقول: "أما ما يكون حُكْماً نَحْوياً فإنه يكون قد نُسب من قبل إلى أصل مستنبط من المسمى، والأمثلة كثيرة عليه مثل إعراب الفعل المضارع على إعراب اسم الفاعل، وحمل إعمال (ما) على إعمال (ليس) وجزم الأفعال على جرّ**

---

(1) ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، ص5

(2) ابن جني، الخصائص، ج2، ص90.

(3) ينظر: تمام حسان، الأصول، ص158-159.

**الأسماء، وبناء الأسماء على بناء الحروف، ورفع نائب الفاعل على رفع الفاعل"[1]، لأن قياس الأحكام قياس بعد الثبوت، وقياس النصوص أو الصوغ قياس على حادث جديد لم يكن بذاته موجوداً وإن كان مثاله موجوداً بالضرورة.**

**ثالثاً: العلّة:**

**الأمر الجامع بين المقيس والمقيس عليه، وهي الركن الأساس بين الطرفين في القياس المقيس والمقيس عليه، وعليها يتحدد نوع القياس.**

**أما عن نشأتها ومصدرها، فالعلة قديمة قدم النحو العربي، منذ أن كان على شكل قواعد بسيطة، وشأنها شأن النحو فلقد تطورت وتعددت مسالكها، وكانت بمنزلة محامٍ يدافع عن قواعد النحاة وأحياناً الذريعة التي يتذرعون بها في إثبات صحة أحكامهم خاصة تلك المعيارية منها[2].**

**ولقد عرفت العرب العلل قديماً، وكان ما قام في نفوسها ملكة وسليقة، ولكن ما جاء به النحاة تجريد وصنعة، ومحاولة وصف لهذه السليقة[3]، يقول سيبويه: "وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً"[4].**

**ويعزو ابن جني حقيقة الخلاف بين العلماء في العلل لاختلاف فهم الأحكام في الشيء الواحد، كاختلاف أهل الحجاز وبني تميم مثلا في (هلُمَ) فأهل الحجاز يجرونها مجرى (صَهْ) و(مَهْ) ونحو ذلك مما سمي به الفعل، وألزم طريقا واحدا، وبنو تميم يلحقونها علم التثنية والتأنيث والجمع، ويراعون أصل ما كانت عليه (لُمَّ) وعلى**

---

(1) سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، ط1، دار الشروق، عمان، 1997م، ص26.

(2) ينظر: حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع، ص159.

(3) هذا القول للخليل بن أحمد الفراهيدي نقله أبو القاسم الزجاجي في كتابه الإيضاح في علل النحو، ص65-66.

(4) سيبويه، الكتاب، ج1، ص32. وانظر: ابن جني، الخصائص، ج1، ص54. وانظر: السيوطي، الاقتراح، ص252.

هذا مساق جميع ما اختلفت عليه العرب، ويرى أن الخلاف بين العلماء أعم منه بين العرب؛ لأن العلماء اختلفوا في الاعتلال لما اتفقت العرب عليه، كما اختلفوا أيضا فيما اختلفت العرب فيه؛ وكلٌّ ذهب مذهبا، وإن كان بعضه قويا وبعضه ضعيفا[1].

ويدل على شدة عناية النحاة بالعلة ما ورد في (الخصائص): "واعلم ان هذه المواضع التي ضممتها، وعقدت العلة على مجموعها، قد أرادها أصحابنا وَعَنَوْها، وإن لم يكونوا جاؤوا بها مقدمةً محروسةً فإنهم لها أرادوا، وإياها نَوَوْا، ألا ترى أنهم إذا استرسلوا في وصف العلة وتحديدها قالوا: إنَّ علَّة (شَدَّ) و(مَدَّ) ونحو ذلك في الادغام إنما هي اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد. فإذا قيل لهم: فقد قالوا (قَعْدَدَ) و(جَلْبَبَ)، و(اسْحَنْكَكَ)، قالوا: هذا ملحق، فلذلك ظَهَر[2]".

وقد آثر العرب تشبيه الأشياء بعضها ببعض فحملوا الأصل على الفرع وعنوا به أيما عناية، فالعلة تتحقق بأدنى مشابهة بين أصل وفرع مشتركين في حكم واحد، يؤكد هذا ما ذهب إليه ابن جني في قوله: "واعلم أن العرب تؤثر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل، ما إذا تأملته عرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن، وأنه منها على أقوى بال"[3].

وتتحقق علّة القياس (علة النقيض) بين أصل وفرع مشتركين في حكم وذلك بعلاقة وأمر جامع بينهما وهو النقيض، ونوع من المشابهة بالنَّفي، فالعلّة تتحقق بأدنى مشابهة بين الطرفين، وقياس (لا) النافية للجنس على (إنّ) وهي نقيضتها. لم يكن مشروطاً بالمشابهة في الثبوت، فنصبت النكرة خاصة، ولم تنصب معرفة، ولطالما تحدث النحاة عن ماهية العلاقة بين الفرع والأصل، فالعلاقة كما وصفها حسن الملخ في (نظرية الأصل الفرع) علاقة فوقية، فالفرع وإن اشترك مع الأصل في الحكم إلا أنه لا يرتقي إلى رتبة الأصل لأنه مستند إليه، ولذا

---

(1) ينظر: ابن جني، الخصائص، ج1، ص169.

(2) ينظر: ابن جني، الخصائص، ج1، ص163.

(3) المصدر نفسه، ج1، ص112.

**ينحط عن رتبته إقراراً بفرعتيه وحاجته إليه، فـ (ما) العاملة عمل (ليس) لا تتصرف تصرف (ليس) لأنها فرع عليها كذلك (لات) تنقص عن (لا) العاملة عمل (ليس) لأنها فرع عليها[1].**

**وبالحديث عن انحطاط الفرع عن الأصل، وأن الفرع لا يقوى قوة الأصل وإن أشبهه في بعض أحواله. ورد في المقتصد في شرح الإيضاح: "اعلم أن (ما) فرع على (ليس)، فلا يتصرف تصرفه، فلا يجوز أن تقول: (ما منطلقاً زيد)، فتعمل ما مع تقديم الخبر على الاسم كما تقول: (ليس منطلقاً زيد)، إذ الفرع لا يقوى قوة الأصل، وليس الشيء إذا شبه بالشيء أجري مجراه في كل شيء ألا ترى أن باب ما ينصرف إنما أجري مجرى الفعل في بعض الأحوال، وهو أن منع الجر مع التنوين، وليس يمنع جميع ما لا يكون في الفعل، فكذلك ما لا يعطى جميع ما لليس من التصرف، وعلى هذا تجري الفروع مع الأصول في الغالب وهو القياس المنقاد"[2].**

**ويؤيد فوقية الأصل وعلّو رتبته عن الفرع، ما تحدث به الشريف الكوفي عن (ليس) وأنها فعل على حالة واحدة، غير متصرّفة فلا يكون منها أمر ولا نهي ولا مصدر ولا مستقبل، معتمداً في ذلك مذهب أبي علي الفارسي أنها ضد معنى كان، ويدلل على ذلك بأنها ينتفى بها الحال، كما تثبت الحال (بـ كان)[3].**

**رابعاً: الحكم:**

**مفهومه: الحكم لغة: "من الجذر (ح ك م) وهو القضاء، وجمعه أحكام، ...، والحكم مصدر قولك حكم بينهم حكماً أي: قضى"[4].**

**واصطلاحا: "هو إسناد أمر إلى آخر إيجابا أو سلبا، أو وضع الشيء في موضعه، وقيل: هو ما له عاقبة محمودة"[5].**

---

(1) ينظر: حسن خميس الملخ، نظرية الأصل، ص160- 161.

(2) عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، مج1، ص433.

(3) الشريف الكوفي، البيان في شرح اللمع، تحقيق: علاء الدين حموية، ص131.

(4) ابن منظور، لسان العرب، مادة (حكم).

(5) الجرجاني، التعريفات، ص81.

**والحكم هو الركن الرابع من أركان القياس، والنتيجة المأمولة من إجراء عملية القياس، ولعل استخدام بعض النحاة الحكم بدلاً من تسميته ثمرة القياس يدلل على ذلك، والحكم أمر محسوم عندهم، فلا يتعداه أحد أو يخالفه، وإن كان بالمنع أو عدم الجواز تقيدوا به واحترموه، فلا يصح مخالفته، ومن يخالفه فقد انتهك قاعدة، إلا في مسائل يسيرة من الخلاف في توجيه الحكم مثل الاختلاف في المنادى العلم هل هو مرفوع أم مبني على ما يُرفع به في محل نصب[1].**

**ومثال الحكم في قياس النقيض، الحكم في إعمال (ليس) عمل (كان) في رفع الاسم ونصب الخبر، وفي ذلك يذكر السيوطي مسألتين مهمتين:**

**مسائله**

**الأولى: "يقاس على حكم استعماله عند العرب، ويجوز أن يقاس على ما ثبت بالقياس والاستنباط"(3)، وما يعنيه بعبارته الأخيرة أنه يجوز للعرب أن تذكر العلة لأحكام كلامها وتوجهها بتوجيه مأخوذ من أصول قواعد خطاباتهم بأفعالهم أي (تصرفاتهم وتفنناتهم في الكلام) الصادرة منهم فيستنبط منها توجيهات لأفعال أخرى في الكلام.**

**والمسألة الثانية: ما نقله السيوطي عن أبي البركات في القياس على المختلف فيه: "اختلف في القياس على الأصل المختلف في حكمه فأجازه قوم؛ لأن المختلف فيه إذا قام الدليل عليه صار بمنزلة المتفق عليه، ومنعه آخرون بحجة أن المختلف فيه فرع لغيره فكيف نعتبره أصلاً؟ وأجيب بأنه قد يكون فرعاً لشيء أصلاً لشيء آخر، فاسم الفاعل فرع عن الفعل وأصل للصفة المشبهة، وكذلك في قياس النقيض: (لات) فرع على (لا)، و(لا) فرع على (ليس)، ولا تناقض في ذلك لاختلاف الجهة"[2].**

---

(1) ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط1، 2002م، ص275.

(2) جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص247.

**وللحكم أنواع أجمل النحاة ذكرها على النحو الآتي:**

1. **واجب: كرفع الفاعل وجرّ المضاف.**
2. **ممنوع: كعكس السابق.**
3. **جائز: كجواز تقديم الخبر على المبتدأ إذا لم يوجد مانع.**
4. **قبيح: كدخول (أل) على المضارع كما في قول الفرزدق:**

**مَا أَنْتَ بألحَكَمِ التُرْضَى حُكُومَتُهُ وَلا الأَصِيلِ وَلا ذي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ[1]**

5. **حسن: وهو عكس ما سبق كرفع المضارع جزاء بعد شرط ماضٍ مثال ذلك:**

**وإِنْ أَتَـــاهُ خَلِيْـــلٌ يَـــوْمَ مَسْـــأَلةٍ يَقُـــولُ لا غَائِـــبٌ مَـــالِي وَلا حَـــرِمُ[2]**

6. **خلاف الأولى: كتقديم الفاعل: ضرب غلامه زيداً.**
7. **الجائز على السواء: كحذف المبتدأ أو الخبر وإثباته حيث لا مانع من الحذف ولا مقتضٍ له.**

**أما إن وقع اختلاف في الحكم الثابت للمقيس عليه كان للنحاة فيه مذهبان:**

**الأول: مذهب الجواز، واستدل أصحابه بأن المختلف فيه إذا قام الدليل عليه صار بمنزلة المتفق عليه. ومثال ذلك: أجاز بعض النحاة أن تعمل (إن) النافية عمل (ليس) أخذاً بلغة أهل العالية، وأصحاب هذا المذهب الكسائي وابن السراج وأبو علي الفارسي وابن جني من البصريين، وابن مالك وأبو حيان من الأندلسيين[3].**

---

(1) الشاهد للفرزدق في الدرر 61/1، لم أجده في ديوانه .

(2) الشاهد لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص153.

(3) جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص247 .

**الثاني: مذهب المنع، واستدل أصحابه بأن المختلف فيه فرع لغيره فكيف يكون أصلاً لغيره مع أن المختلف فيه يجوز أن يكون فرعاً لغيره أصلاً لشيء آخر[1].**

**ثمة نوعان من المسائل التي فيها قياس نقيض: النوع الأوّل لا يظهر فيها قياس النقيض نصاً لكنه مفهوم بالضرورة كوقوع المفعول به منفياً قياس نقيض على المفعول المثبت، وكذا الفاعل والنوع الثاني يصبح من المسائل التي يأتي فيها قياس النقيض أداة ضرورية في التعليل، وهي التي يذكرها النحاة في جهودهم صراحة وتعرض نماذج عليها مرتبة على أبواب النحو العربي المعروفة في الألفية.**

**ثانيا: مسائل قياس النقيض في النحو:**

**المسألة الأولى: حمل الأمر على النهي في الخبر (خبر المبتدأ):**

**يقول سيبويه: "وقد يكون في الأمر والنهي أن يبني الفعل على الاسم، وذلك قولك: عبدُ الله اضربْه، ابتدأت: عبدُ الله، فرفعته بالابتداء، ونبهت المخاطب له لتعرِّفه باسمه، ثم بنيت الفعل عليه، كما فعلت ذلك بالخبر"[2].**

**فهذا نص سيبويه بجواز مجيء خبر المبتدأ أمراً أو نهياً، وعلى هذا يجوز: زيد لا يقمْ أخوه.**

**ومثل هذه المسألة حمل الإثبات على النفي في (الخبر) خبر المبتدأ.**

**كقولنا:" محمد حضر"، وقولنا:" محمدٌ لَمْ يَحْضُرْ".**

**فإذا نظرنا إلى الخبر في الجملة الأولى (حضر) وجدناه مثبتاً على أنه خبر، وإذا نظرنا إلى الخبر في الجملة الثانية وهو (لم يحضر) وجدناه منفياً بأداة النفي (لم) مع بقائه خبراً للمبتدأ، مما يدلل على أن الإثبات حمل على النفي، وكلاهما ضدٌّ في المعنى يحمل فيهما النفي على الإثبات.**

---

(1) المصدر نفسه، ص247. ينظر: أبو البركات الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، ص124–125.

(2) سيبويه ، الكتاب ، ج1 ، 138.

**المسألة الثانية: تقارض (ما النافية) و(ليس) المحمولة على (كان):**

**ف(ما) النافية تعمل عند أهل الحجاز إذا دخلت على الجملة الاسمية، وهي بهذا محمولة على (ليس) ولكن لعملها شروط من أهمها:**

- **ألا يقترنَ اسمُها بإن الزائدة.**
- **ألا يدخل على خبرها المنفي (إلا) ولذا كان الرفع واجباً في قوله تعالى: ﴿وما محمدٌ إلا رسولٌ﴾[1] ووجب الرفع بعد بل ولكن، كقولك: "ما أنت مقيماً بل مسافر أو لكن مسافر.**
- **ألا يتقدم خبرها على اسمها كقولهم: "مَا مُسيءٌ مَنْ أَعْتَب".**
- **ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها وإلا بطل عملها.**

**كما أن (ليس) في لغة بني تميم تعطى حكم (ما) عند انتقاض النفي ب(إلا)، وفي هذا قول الخضري:" وقد أهملوا (ليس) حملاً على(ما)": " لَيْسَ الطِّيْبُ إلا المِسْكُ"[2].**

**قولهم: حمل (ليس) على كان: أتى الحديث سابقاً على ذكر (ليس) فهي محمولة على كان في رفعها الاسم ونصبها الخبر، إلا أن بعض النحاة أهملوا ليس (في لغة بني تميم) حملاً لها على "ما"، يقول السيوطي في (الهمع): "ذهب قوم إلى أن "ليس" و"ما" مخصوصان بنفي الحال، وبنوا على ذلك أنهما يعينان المضارع له، وذهب آخرون على أنهما ينفيان الحال والماضي والمستقبل، والصحيح توسطٌ. ذكره الشَّلوَبين يجمع بين القولين، وجواز أصلهما لنفي الحال، ما لم يكن الخبر مخصوصاً بزمان فبحسبه"[3].**

---

(1) سورة آل عمران، آية 144.

(2) ينظر: عبد الفتاح حسن البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء القدامى والمحدثين، ص485-486.

(3) الشلوبين، عمر بن محمد بن عمر الأزدي، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ط1، ج2، تحقيق: تركي سهو نزال العتيبي، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1993م، ص772، ينظر: جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص366.

**ومن أمثلة استقبال المنفي بـ "ليس" قوله تعالى: ﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿ولستم بآخذيه إلا أن تغمضوا فيه﴾[2] ... إلخ.**

**المسألة الثالثة: حمل (لا) النافية للجنس على (إنّ) في العمل:**

**قال سيبويه: "و(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ونصبها لما بعدها كنصب (إنّ) لما بعدها وترك التنوين كما تعمل فيه لازم، لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو (خمسة عشرة) وذلك لأنها لا تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم، وهو الفعل وما أجرى مجراه، لأنها لا تعمل إلا في النكرة"[3].**

**ويشرح أبو سعيد السيرافي هذا فيقول: "فالعامل يعمل في الشيء ويمنع التصرف، ولا يبطل عمله ويأتي بمثال على ذلك: (حبذا زيد)، حب فعل ماضٍ، و(ذا) فاعله، وجعلا جميعاً كشيء واحد ولا يغير في التثنية والجمع والتأنيث، ولا يمنع ذلك أن يكون (حبّ) قد عمل في (ذا) فكذلك لا يمنع أن تكون (لا) قد عملت في (رجل) ومنع التنوين ويقول: "والذي أملَّه علينا شيخنا (أبو القاسم زيد بن علي): أن الأسماء الشائعة التي ينفي بها الجنس مبنية على الفتح، وهذا هو قول المبرد"[4].**

**إذن فهو مذهب بعض النحاة أن تعمل (لا) النافية للجنس عمل (إنّ)، فهي بهذا الوجه مشبهة بها من حيث هي نقيضتها، ومعنى التناقض فيها أنه لو قلنا: إنّ في البيت رجلاً، قيل في نفيه: لا رجلَ في البيت (فإنّ) للإثبات و(لا) للنفي، و(لا) فرع على (إنّ).**

---

(1) سورة هود، آية 8.

(2) سورة البقرة، آية 267.

(3) سيبويه، الكتاب، ج3، ص15.

(4) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ص36.

ويرى علي أبو المكارم قياس (لا) في بعض اللهجات القبلية مرة على (إنّ) ومرة على (ليس) ولكنهم رأوا بعد ذلك أن إلحاق (لا) بإحدى هاتين غير مطرد، فكان الحكم فيها انحطاطها عما ألحقت به، وقيست عليه ف(لا النافية للجنس) حرف يرفع وينصب لأنه يشبه (إنّ) في أنه نقيض لها، فيلزم بهذا منصوبه"[1].

وهذا يتضح من قول أبي سعيد: "اعلم أنّ (لا) إذا عملت كانت على وجهين أحدهما: أن تنصب ما بعدها تُبْنى معه إذا كان مفرداً كنحو ما تقدم من قولنا: "لا رجلَ في الدار"، وإن كررتها وأردت إعمالها على هذا الوجه جاز، وقلت: "لا رجلَ ولا امرأةً"، ويكون جواب قوله: هل من رجلٍ أو من امرأةٍ؟

والوجه الثاني: أن ترفع ما بعدها من النكرات وتنصب أخبارها ولا تعمل إلا في نكرة، ولا تفصل بينها وبين ما عملت فيه، كقولنا: "لا رجلٌ أفضلَ منك"، وتكون محمولة على (ليس) في رفع الاسم ونصب الخبر، وليس هذا بالكثير فيها. والكثير فيها أن تنصب فلما جُوِّزَ فيها رفع اسمها ونصب خبرها لم تخرج عن حكمها في أقوى حاليها، وهو نصب الاسم ورفع الخبر، فلم يفصل بينها وبين ما عملت فيه ولم تعمل إلا في نكرة، وعلى مذهب (ليس) حمل سيبويه:

فأَنا ابْنُ قَيْس لا بَرَاحُ[2]

وحذف الخبر كما يحذفه وهي ناصبة، كأنه قال: ليس براحٌ عندي، فأعمل (لا) إعمال (ليس).

ويبين أبو سعيد حال النحاة مع (لا) واختلافهم فيها، فهم يختلفون على فتحة الاسم المبني مع لا، فأبو العباس محمد بن يزيد (المبرد) يرى أنها بناء، وأبو إسحاق الزجاج يذكر أنها إعراب، ويسوق في هذا الشأن ما نقله أبو بكر مَبْرَمَان عنهما: "قال أبو العباس: "الذي أوجب (لا) أن تعمل أنها وليت الأسماء فلم تفارقها وكل شيء ولي، شيئاً فلم يفارقه وجب أن يعمل فيه، والذي أوجب لها النصب: أنها داخلة على مبتدأ وخبر وكل داخل

---

(1) ينظر: علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص91.

(2) سيبويه، الكتاب، ج3، ص36.

**على مبتدأ وخبر يجب أن يعمل النصب إذا ولي الأسماء دون الأفعال نحو: (ليس) و(إنّ) و(كان) ومضارعها و(أنّ) أنها لا تلي الأفعال.**

**والذي أوجب البناء أنها خالفت العوامل، لأن العوامل تتصرف، وتصرفها أنها تلي المعارف والنكرات، كقولك: "إن زيداً، وإنّ رجلاً"، و(لا) هذه لا تفارق النكرات فلما لزمت النكرة هذا اللزوم وخالفت نظائرها من الحروف والعوامل في الأسماء فعل لها ذلك[1].**

**وقال أبو إسحاق الزجاج: "ليست مبنية وإنما شبهها بخمسة عشر - يعني سيبويه- لأنها لا تفارق ما تعمل فيه، كما أن خمسة لا تفارق عشر" واحتج أبو إسحاق بالقول: "لا رجل وغلاماً عندك، ولا رجل ظريفاً عندك"، واستدل بعطف المعطوف عليه أنه معرب.**

**أما ما يراه أبو سعيد فصائب في أمر (لا) وفي عملها أن الفتحة في الاسم بعدها إعراب، وهو مذهب سيبويه وذلك أنه قال: "فتنصبه بغير تنوين ونصبها لما بعدها كنصب (إنّ) لما بعدها، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم"[2].**

**وتحدّث الشريف الكوفي في مسألة (لا) فقال: "اعلم أنّ (لا) لما كانت نقيضة (إنّ) لأن (لا) للنفي و(إنّ) للإثبات عملت عملها على بعض الوجوه فنصبت النكرة خاصة، ولم تنصب معرفة، فإذا قلت: لا رجلَ في الدار، فعند سيبويه أن الفتحة في قولنا: "لا رجل" فتحة إعراب لا فتحة بناء، ولكنها منع منها التنوين"[3].**

---

(1) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (الكتاب)، ج3، ص15.

(2) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (الكتاب)، ص15.

(3) الشريف الكوفي، البيان في شرح اللمع، ص162- 163.

**المسألة الرابعة: تعدية الفعل اللازم:**

**من ذلك الفعل (رضي) فقد اشتهر في تعديته بـ (عن) في القرآن وكلام العرب، نحو قوله: تعالى: ﴿رضي الله عنهم ورضوا عنه﴾، إلا أنه ورد متعدياً بـ (على) حملاً على نقيضه سخط نحو قول الشاعر:**

**إِذَا رَضِـــيَتْ عَـــلَيَّ بَنُـــو قُشَـــيْرٍ لَعَمْـــرُ اللهِ أَعْجَبَنِـــي رِضَـــاهَا**

**أراد عني[1].**

**يقول ابن جني في الخصائص: "اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف، والآخر بآخر فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه، وذلك كقول الله عز اسمه: ﴿أحلّ لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم﴾[2]. وأنت لا تقول: رفثت إلى المرأة إنما تقول: رفثت بها، أو معها، لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء، وكنت تعدّى أفضيت بـ (إلى) كقولك: أفضيت إلى المرأة، جئت بـ (إلى) مع الرفث؛ إيذاناً وإشعاراً أنه بمعناه؛ كما صححوا (عور) و(حول) لما كانا في معنى أعور وأحول، وكما جاؤوا بالمصدر فأجروه على غير فعله لما كان في معناه، نحو قوله:**

**وإنْ شَئِتْمُ تعاودنا عِوادا**

**لما كان التعاود أن يعاود بعضهم بعضاً، وعليه جاء قوله:**

**"وليس بأن تتبعه اتباعاً.**

**ولكن هذا الباب يتسع إلى التقارض في العمل من غير الاتفاق على المعنى . مثل الفعل (ذهب). نقول: ذهب إلى عَمان، وذهب من عمان.**

---

[3] الشاهد للقحيف العقيلي في: مجاز القرآن، 84/2.

[2] سورة البقرة، آية 187.

**في الجملة الأولى كان الفعل (ذهب) متعدياً بحرف الجر (إلى)، وفي الجملة الثانية تعدّى بحرف الجرّ (مِن)، لكن المعنى في الجملة الأولى يختلف عنه في الجملة الثانية، وهو أن وجهة الذهاب كانت إلى عمان، أما الجملة الثانية فكان الانطلاق من عمّان، فالتعدية واحدة في كلتا الجملتين لكن المعنى على النقيض. وهذا يعني اتساع باب التقارض في العمل من غير اتفاق على المعنى.**

**المسألة الخامسة: حمل (لا الناهية) على (لام الأمر):**

**علّل النحاة مسألة حمل (لا الناهية) على (لام الأمر) فقالوا: إن فعل النهي معرب مجزوم نحو "لا تقلْ" وكذلك فعل الأمر نحو "قُلْ" وفي هذا يقول أبو سعيد السيرافي: "أما لام الأمر فإنّ ما بعدها ضارع فعل الأمر المبني الموقوف، ووقع في موقعه، فلما كان في معناه، وواقعاً موقعه له ثقل ذلك، ونقص عن منزلة نظائره من الأمثال المستقبلة، وأعطى أضعف الإعراب وهو الجزم، وحمل المجزوم على فعل الأمر، كما حمل فعل الأمر في المعتل الناقص عليه، نحو: اغزُ، وارمِ، واخشَ، وإنما حذف أواخر هذه الحروف، بعلامة الجزم وحمل الأمر عليه، وإن كان مبنياً"[1].**

**ولأن الأمر ضد النهي وجب أن تجزم (لا الناهية) حملاً على الأمر، ولأن الأمر مبني على الوقف والنهي محمول عليه كان شبيها له في اللفظ، وإن كان أحدهما مبنياً والآخر مجزوماً فلهذا كان الجزم واجباً.**

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج3، ص15– 16.

**وقد أشار عبد الفتاح البجة إلى آراء العلماء في قياس النقيض، وحديثهم عن الأضداد فذكر أن أضداد الشيء تجري مجراه، معللين ذلك لما بين الطرفين من التقابل[1]، ومثل على ذلك بقول ابن إياز في شرح الفصول: "ربما جعلوا النقيض مشاكلا للنقيض؛ لأن كل واحد منهما ينافي الاخر، ولأن الذهن يتنبه لهما بذكر أحدهما"[2].**

**ففي بعض المسائل يعطي النحاة الحكم نفسه من لفظ إلى آخر، معللين ذلك بقياس النقيض، فقد عللوا بأن الشيء إذا ذُكر تبادر إلى الذهن نقيضه، ولما كانا كذلك صحّ أن يحمل أحدهما على الآخر في شيء من أحكامه، وأن ينزلا منزلة المثلين لأدنى مشابهة بينهما، لذلك تكرر إلى أسماعنا مقولتهم المشهورة: "إن العرب يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره"[3].**

**المسألة السادسة: تقارض (لم ولن):**

**كما يقيس النحاة الفرع على الفرع يقيسون الأصل على الأصل، وهذا ما يسمونه (بالتقارض)، فمثلاً: الأصل في (لم) أن يُجزَم الفعل المضارع، والأصل في (لن) أن تنصبه، إلا أن العلماء وجدوا في لغة بعض العرب من يجزم بـ (أن) وينصب بـ (لم)، وقد ورد عن اللحياني - وقد عُرف بحفظه للنوادر- في المأثور اللغوي إن من العرب من ينصب (بلم) وعلى هذه اللغة قراءة من قرأ "ألم نشرح لك صدرك" بفتح الحاء، ومنه قول الراجز:**

---

(1) ينظر: عبد الفتاح البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين، ص490.

(2) جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ط1، بيروت، 1987م، مؤسسة الرسالة، ج2، ص119.

(3) أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والنحويين، ص159. وانظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: مصطفى أحمد النمّاس، ط1، ج2، 1984م، ص390.

**في أيّ يـــــوميَّ مـــــن المـــــوت أفِـــــرّ  أيـــــوم لم يُقـــــدْرَ أم يـــــوم قُـــــدِر[1]**

**ومن جزم الفعل المضارع بـ (أن) قول الراعي النميري:**

**أبتْ قضاعةُ أَنْ تعرفْ لَكُم نَسَباً  وابـــن نـــزارٍ، فـــأنتم بيضـــةُ البَلَـــدِ[2]**

**فـ (لم) قد استعارت من (لن) حكمها في النصب فنصبت، وهذا المقصود بالتقارض فهو في عُرف النحاة التبادل ووضع أمرين كل منهما مكان الآخر، وقد أطلق هذا اللفظ على تبادل الألفاظ في الأحكام، واستعارة كل لفظ من الآخر حكماً هو أخصّ به[3].**

**ومن الأمثلة على التقارض أيضاً، حمل (إنْ) على (لو) في رفع الفعل بعدها، وحمل (لو) على (إنْ) في الجزم. ويستشهد على رفع الفعل بعد (إنْ) بقراءة طلحة (فإما ترين من البشر أحداً)[4]، بسكون الياء وتخفيف النون (أي بإثبات نون الرفع)، وعلى الجزم بـ (لو) [5]، يقول الشاعر:**

---

(1) سبق تخريج البيت.

(2) الشاهد للراعي النميري في ديوانه، ص45.

(3) ينظر: محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985م، ص185.

(4) سورة مريم، آية 26.

(5) محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللغة العربية، دار الفكر العربي- القاهرة، ط1، 1995م، ص95-96. ينظر: حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص169.

لَـــوْ يَشَـــأ طَـــارَ بِـــهِ ذُو مَيْعَـــةٍ  لاحِـــقُ الآطـــالِ نَهْـــدٌ ذُو خُصْـــلْ[1]

**المسألة السابعة: حمل (أيّ) على (بعض) و(كل)؛ أي حمل الجزء على كله وعكسه:**

**(أي) من الأدوات التي حُملت على النظير والنقيض، فهي بمعنى (بعض) وبمعنى (كل)، تصلح للعامل كما كانت في الاستفهام لهما؛ لأنها بعض من كل، وهذا معنى يوجد فيمن يعقل كما يوجد فيما لا يعقل، وكذلك نجد (بعض) تكون بمعنى (كل)، كما في قوله تعالى: ﴿ولأبين لكم بعض الذي﴾[2]، وقوله: ﴿وإن يك صادقاً يصبكم بعض الذي يعدكم﴾[3].**

**وأنشد لبيد:**

تَـــــزَّاكُ أَمْكِنَـــــةٍ إِذَا لَـــــمْ أَرْضـــــها  أَوْ يَرْتَبِطِ بَعْضُ النُّفوس حَمِامُهَا[4]

**فأعربت (أي) حملاً على (بعض) وعلى نقيضها (كل)، وحملت (كل) عليها في إلحاق علامة التأنيث فيها مما حكى الخليل عن بعضهم: "جاءني النسوة كِلْتُهُنَّ". فقد أعربت (أيّ) لتمكنها بلزوم الإضافة لها حملاً على نقيضها ونظيرها، فلما حذف العائد المرفوع الذي لا يحسن حذفه مع الذي كما أن (ما) الحجازية إذا قدم خبرها أو دخلها الاستثناء الناقص لمعنى الجحد ردت إلى قياس نظيرها في الابتداء نحو (هل وإنما) ونحوها مما يكون بعده المبتدأ والخبر.**

**ومن الأمثلة على أي وبعض وكل، قولنا:**

**- أكلت بعضَ الطعام.**

---

(1) الشاهد لعلقمة بن عبدة في ديوانه، ص134.

(2) سورة الزخرف، آية 63.

(3) سورة غافر، آية 28.

(4) الشاهد للبيد بن ربيعة في ديوانه، ص313.

**- أكلت كلَّ الطعام.**

**ومنه أيضاً قياسها في نائب المفعول المطلق، مثل:**

**- يظنُّ كلَّ الظنّ.**

**- يظنُّ بعضَ الظنّ.**

**فكلمة (بعض) في المثال الأول وهي نظيرة (أي) نعربها مفعولاً به، وكذلك (كل) الواردة في المثال الثاني وهي نقيضة (أي) مفعول به أيضاً، و(أي) في إعرابها حُمِلت على كل منها، حملها النحاة على قياس النقيض، على نظيرتها وعلى نقيضتها.**

**المسألة الثامنة: حمل (كم) الخبرية على (ربّ للتعليل) في لزوم الصورية لأنها نقيضتها:**

**جاء في كتاب (المقتصد في شرح الايضاح) قول عبد القاهر الجرجاني: "الا تراهم جروا بـ (كم) تشبيهاً له بـ (رب) من جهة التضاد وأن (كم) للتكثير و(رُبَّ) للتقليل"[(1)].**

**فمن التناقض القول: رب مالٍ كثير أنفقته، فينقضون أول الكلام بآخره، ويجمعون بين المعنى وضده، لأن (رب) للتقليل فكيف يخبر بها من المال الكثير. وقد قال أبو حيان الاندلسي في مسألة (كم):" يكنى عن العدد بـ (كم) و(كأيّ) وكذا ، أما (كم) فاسم خلافاً لمن ادعى حرفيته للتكثير في مقابلة (رب) للتقليل"[(2)].**

**ويظهر من قوله أن معناها واحد، وأن رب للتكثير كما هو الشأن في (كم) وقد أخذ به ابن مالك من قبل[(3)]: كما نص سيبويه على ذلك ولا معارض لهذا الكلام في كتابه والصحيح أن معناها في الغالب الكثير.**

---

(1) عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، مج 2، ص799– 801.

(2) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج1، ص377.

(2) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ط1، ج4، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريري، دار المأمون للتراث، 1982م، ص1710.

**وردّ المرادي على ابن مالك قال: "أما استدلاله لصلاحية (كم) في كل موضع وقعت فيه غير نادر، فقد أجاب الشلوبين عن ذلك بما معناه إن لمجرور (ربّ) في تلك المواضع نسبتين مختلفتين نسبة كثرة إلى المفتخر، ونسبة قلة إلى غيره، فتارة يأتي لفظ (كم) على نسبة الكثرة، وتارة يأتي بلفظ (ربّ) على نسبة القلة، وأما قوله: (ولا معارض له في كتابه) فغير مسلم لأن سيبويه إذا تكلم في الشواذ في كتابه فمن عادته في كثير منها أن يقول: "وربّ شيء هكذا" يريد أنه قليل نادر[1]، وفسره أبو علي فقال: إنما قال: "ومنها (رب) وهي للتقليل نظير(كم) في التكثير، فإذا دخلت على النكرة الظاهرة لَزمتها الصفة وذلك قولهم: "رب رجل يفهم"، و"رب رجل في الدار"، فموضع (رب) مع المجرور بها موضع نصب، والفعل الذي يتعلق به قد يحذف في كثير من الأمر للعلم به لأنها تستعمل جوابا وتقديره: "رب رجل يفهم أدركت أو لقيت"، فتحذف كما حذف ما يتعلق به الجار للدلالة عليه في نحو قوله تعالى: ﴿وأدخل يدك في جيبك تخرج بيضاء من غير سوء في تسع آيات إلى فرعون﴾[2]، ولم يذكر مرسلا لدلالة الحال عليه"[3].**

**ثالثاً:معايير قياس النقيض:**

**فكرة القياس، وتطبيق النحاة لها، وتعدية الأحكام، سواء أكان عن طريق الشبه، أم النفي، أم التناظر، أم التضاد، أم القلة، أم الكثرة خاضعةٌ لضوابط ومعايير عامة، أخذ بها العلماء وجمهور النحاة.**

**ومن معايير القياس في النحو:**

**أ- العمل:**

**تحدث ابن السراج عن العامل من الحروف وأقسامها، ومنها ما يدخل على الأسماء وعلى الأفعال، فما كان من هذه الحروف لا يعمل في اسم ولا فعل، كـ (ما) إذا نفيت بها في لغة من لم يشبهها بليس (لغة تميم) فإنه يدخلهما على الاسم والفعل ولا يعملها كقولك: ما زيد قائم".**

---

(1) المرادي الحسن بن قاسم، الجني الداني في حروف المعاني، ص446.

(2) سورة النمل، آية 12.

(2) عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ج2، ص828.

**ومن شبهها بـ (ليس) وهي (لغة أهل الحجاز) فأعملها لم يجز أن يدخلها على الفعل، إلا أن يردها إلى أصلها في ترك العمل"[1].**

**على أنَّ الأصل في العمل للفعل كما يرى النحاة، وما رآه بعضهم من أنّ بعض الحروف عاملة فذلك لعلّة وهي مشابهتها الفعل بوجه ما؛ لذلك توجب على أصالة عمل الفعل انحطاط الاسم والحرف إذا عَمِلا تحقيقاً لفرعيتهما؛ فالفروع تنحطّ عن درجات الأصول، وما يؤيد ذلك تفسير النحاة فرعيّة (إنّ) في العمل بأنّ المبتدأ والخبر جُعلا معها كمفعول قُدِّم وفاعل أُخِر تشبيها على الفرعية؛ فإن الأصل تقديم المرفوع"[2].**

**ومن النحاة مَنْ يرفض فكرة حمل الاسم على الفعل في العمل؛ فابن مضاء يرى أنّ العلة موجودة في الفعل الاسم والحرف، فلا وجه للتشبيه والتفريع، ويرى حسن الملخ أنّ ظاهر قوله صحيح إلا أن فيه نظراً، وفسر ذلك بقوله: "رأى النحاة أن الأثر الإعرابي كعلامة الرفع والنصب يدخل على الاسم والفعل المضارع، وأن الأثر الإعرابي على الكلمة نفسها يتغير حسب موقعه في الجملة، فبحثوا عن محدث هذا التغير لأنهم يؤمنون أن لا أثر بلا مؤثر، ووجدوا أن الحروف لا تؤثر دائماً، وأن الأثر في الأسماء ألا تؤثر، وأن الأفعال لا تكاد تنفك عن التأثر فجعلوها الأصل في العمل، فالفعل هو المستحق للعمل بذاته"[3].**

**ومن طبيعة العامل التقدّم على معموله أصالة، كما أن من طبيعة العلّة التقدم على معلولها أصالة.**

**وعمل العامل ينحصر في الرفع والنصب أو الجر أو الجزم، ويعد الرفع والنصب والجر أصل عمل العامل؛ لأن العمل يكون في معمول معرب والأصل النظري في المعرب أنْ يكون اسماً والاسم لا يجزم.**

---

(1) ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985، ج1، ص 55-56.

(2) ينظر: حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع، ص81.

(3) المرجع نفسه ، ص81.

**وقد أصّل النحاة في العوامل اللفظية أن رفع الاسم ونصبه من حق الفعل وأن جرّ الاسم من حق حروف الجرّ، وأما جزم الفعل فمن حق حروف الجزم"[1].**

**ويؤلف التعليل بين النحو ونظريته في العمل بعلل أبرزها الشبه:**

**يبين حسن الملخ فكرة التشبيه بالمشبه في العمل، (فلا) العاملة عمل (ليس) لا تشبه الفعل في شيء ولكنها تشبه (ليس) التي تشبه الفعل الحقيقي في المعنى، وكذلك (لا) النافية للجنس مشبهة بـ (إنّ) و(إنّ) - بعد الاختصاص- مشبهة بالفعل لأنها ثلاثية مبنية تعمل عمل معناها من الأفعال.**

**والشرط الأساس في المشابهة في العمل الاتفاق فيه، لهذا يجوز قياس النقيض على النقيض، لتحقق شرط المشابهة بينهما في العمل كما في تشبيه (لا) النافية للجنس بـ (إنّ) المؤكدة، وهما نقيضتان في المعنى[2]. فالعمل جمع بينهما في الحكم الإعرابي، وإن كان معنى العامل بينهما على النقيض.**

**وقد بيّن عبد القاهر الجرجاني شروط عمل الحروف بالشبه، "فلا يجوز تعليل عمل الحروف بالشبه إلا بعد تحقق اختصاصها بالاسم، واختصاص إن وأخواتها بالدخول على الجملة ونصب المبتدأ علة لعملها، لكن مؤدى تصور جمهور النحاة أن تجر (إن) الاسم لا أن تنصب، لكنها نصبت لأنها أشبهت الفعل بعد الاختصاص. ويدلل النحاة على أن أصل عملها وعمل سائر الحروف المختصة بالاسم الجر بحروف الجر، وبعلة المنبهة على الأصل، ومنها (لعلّ) في لغة عُقيل، فهي حرف جر منبهة على الأصل[3]، كقول الشاعر:**

---

(1) حسن خميس الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي، ص147-148.

(2) حسن خميس الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي، ص 154.

(3) عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ج2، ص737، ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، مج 1، تأليف : يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر ، ص 534.

فَقُلْتُ: ادْعُ أُخْرى وارْفَعِ الصَّوْتَ دَعْوَةً لَعَـــلَ أَبي المِغْـــوَارِ مِنْـــكَ قَرِيـــبُ"[1]

غير أنّ التصوّر غير دقيق، يوضحه حسن الملخ أنّ (إنّ) وأخواتها ليست مختصة بالاسم وحده، بل الجملة الاسمية. ولأن (إنّ) وأخواتها لا توجد بوجود الاسم وحده بل تفتقر إلى الخبر الذي هو تتمة لاسمها كانت الجملة الاسمية بركنيها هي المخصوص، فكان من الدِّقة أن يُرجَّح أنّ (إنّ) وأخواتها مختصة بالجملة الاسمية، لا الاسم وحده مما يؤكد أن افتراض الجرّ عملاً بمقتضى الأصالة لـ (أنّ) وأخواتها غير دقيق[2].

وهذا يعني قياس (إنّ) وإخواتها من الحروف على (كان) وأخواتها من الأفعال قياس نقيض في الاختصاص بالدخول على الجملة الاسمية. ومن العمل قياس (ما) النافية و(لا) على (ليس) بنقيض نوع العامل لأن (ما) و(لا) من الحروف و(ليس) من الأفعال.

**ب- التأويل:**

التأويل لغة: من آل الشيء يؤول إلى كذا بمعنى رجع وارتد، والأولى: الرجوع[3].

أما اصطلاحاً: فقد انبنى التعريف على المفهوم اللغوي، ليتسق معه، ومع وجهة النظر اللغوية التي تعني الانصراف من معنى إلى معنى آخر عندما يدعمه دليل، ولقد تعددت تعريفاته، إلا أن المشهور والمعتمد أنه: صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى رجوع يحتمله"[4].

والتأويل من الناحية اللغوية ظاهرة متعددة القواعد ومتشعبة المسائل، فقد حاول النحاة تأويل الظواهر اللغوية حتى توافق القاعدة النحوية التي تبنوها بناء على القياس المبني على المطرد والشائع والكثير عند غالب النحاة.

---

(1) الشاهد لكعب بن سعد الغنوي من قصيدة يرثي فيها أخاه هرماً المكنى بأبي المغوار . في الخزانة، 370/4.

(2) ينظر: حسن خميس الملخ، تقنيات الإعراب في النحو العربي، ص59–60.

(3) ابن منظور، لسان العرب، مادة (أول).

(4) خالد حسين أبو عمشة ، التأويل النحوي نحو الخروج عن النحو، ص5

**وقد ذكر السيوطي عن أبي حيان: أن التأويل "إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء آخر يخالف الجادة، فيتأول أمّا إذا كانت لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلا بها فلا تأويل"[1].**

**ويبين علي أبو المكارم قصد أبي حيان أنه لا يعني بالجادة النصوص اللغوية ، ولا تلك التي تدل على الشواهد المروية ولكنها تشير إلى القواعد النحوية التي استخلصها النحاة من استقراء كلام العرب"[2].**

**أما عن الأسباب المتعلقة باللجوء إلى التأويل، فيرى علي أبو المكارم أنها تتمثل في:**

**أولاً: القصور الكمي للنصوص:**

**وذلك حين قرر النحاة حصر النصوص المعتمدة في التقعيد في عصر سمي بعصر الاستشهاد، فبذلك قصروها كمياً فأهملوا بعضها، معبرين عن هذه الفكرة بمصطلحات كثيرة منها: المطرد، والشائع، والغالب، والكثير.**

**ثانياً: دعوى الاختلاف النوعي:**

**ويقصد بها الفوارق النوعية بين النصوص وليست الكمية: "وهي مقولة تركز على أمرين: الأول: الاختلاف في درجة فصاحة النصوص، والثاني: الاختلاف في الجنس الأدبي الذي ينتمي إليه النص"[3].**

**ثالثاً: دعوى إعادة صياغة التراكيب:**

**أي توهمهم أبعاداً لا وجود لها في النص، على قول علي أبو المكارم: وقد وصف هذا التوهم بأنه تجاوز كل مدى موضوعي وكل مقياس علمي ويذكر منه أشكالاً كثيرة: "الحذف والزيادة والتقديم والتأخير والحمل على المعنى، والتحريف...إلخ"[4].**

---

(1) السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص158.

(2) ينظر: علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص262.

(3) علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص269– 280.

(4) المرجع نفسه، ص280.

**مظاهر التأويل:**

**أبرز مظاهر التأويل هي:**

**1- تعليل القياس.**

**2- تفعيل القياس.**

**3- منع القياس.**

**أولاً: تعليل القياس:**

**القياس لتقرير حكم ثابت بالسماع هو وسيلة شكلية لتسويغ الحكم النحوي وتثبيته، والتعليل تابع للسماع الذي يُعد العلة الأولى في النحو العربي، شرط أن يكون المسموع كافياً لتجريد قاعدة منه، ولذلك كان التشدد من أغلب النحاة في القياس على الكثير، أما إن كان المسموع شاذاً أو قليلاً فيحفظ ولا يقاس عليه، والأصل عند النحاة تعليل المقيس لكنهم قد يعللون الشاذ أو القليل[1].**

**ويرى حسن الملخ أن استخدام القياس في النحو له ما يسوغه؛ "فالنحاة إذ يستخدمون القياس الشكليّ فإنهم يقومون بتقرير حكم معروف مسبقاً ثبت بالاستقراء، ولكنهم لما أقاموا النحو على ردّ أحكامه وظواهره إلى أصل واحد اضطروا لتسويغ تعدد الأدوات أو الأنواع التي تشابه أصلهم وثبت استعمالها في كلام العرب بالقياس. فبعد أن جعلوا (كان) الأصل في رفع المبتدأ ونصب الخبر، وجدوا أنه ثبت بالاستقراء أن هناك مجموعة من الأدوات تعمل عمل (كان) نفسه، فكانوا أمام أمرين: إما أن يقرّوا أن جميع هذه الأدوات أصول في أصالة (كان) وعندها يخرجون عن قاعدتهم وهي رد الأحكام والظواهر إلى أصل واحد، أو أن يسوغوا عمل هذه الأدوات عمل (كان) بعملية شكلية تحفظ لـ (كان) أصالتها في العمل، ولا تنكر عمل أدوات ثبت عملها فاختاروا**

---

[1] ينظر: حسن خميس الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص115–116.

**الثاني، وكان مما ساعدهم على ذلك أنهم وجدوا في المتشابهات في العربية درجات ومراتب، فليست (كان) في الدخول على الجملة الاسمية مثل (لات) ولذلك كان انحطاط الفروع عن الأصول أمراً حتمياً"[1]، تماماً كما هو الحال في قياس (لا النافية للجنس) على (إنّ) المؤكدة، في أن (لا النافية للجنس) تدخل على النكرة فقط فتنحط بذلك عن درجة (إن) المؤكدة. فالنحاة يؤمنون بضرورة أن ينحطّ الفرع عن الأصل، ولمّا كانت (لا) النافية حرفاً يرفع وينصب شبهوها بـ (إنّ) في أنه نقيض له، فـ (لا) لتوكيد النفي و(إنّ) لتوكيد الإثبات فاجتمعتا في أنهما للتوكيد. وكانت نتيجة انحطاط (لا) النافية للجنس عن (إنّ) أنْ وضعوا شرطاً لتتمكن من العمل وهو أن تدخل على النكرة لا المعرفة.**

**ثانياً: تفعيل القياس:**

**والمقصود بتفعيل القياس هو قياس تعليلي لحالات النقيض ومن الأمثلة على ذلك التي توضح ذلك: استعمال النحاة كلمة (غير) في كل المواضع الإعرابية مع أن معناها النفي.**

**فكلمة (غير) تدل على المغايرة، وعلى مخالفة ما بعدها لحقيقة ما قبلها أو لوصف عارض له، فتكون بمعنى (لا) ومن أحد استعمالاتها في المواضع الإعرابية مجيئها صفة للنكرة مثل: ﴿نعمل صالحاً غير الذي كنا نعمل﴾[2]، أو صفة لمعرفة تشبه النكرة كالاسم الموصول فهو بـ (غير) صلة، مثال ذلك: ﴿صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم﴾[3].**

**كما قد تأتي استثناء فتعرب بإعراب الاسم التالي: "إلاّ" في ذلك الكلام فتقول: "جاء القومُ غيرَ زيدٍ" بالنصب. و"ما جاءني أحدٌ غيرَ زيدٍ" بالنصب والرفع، وبعض النحاة من يجيز بناءها على الفتح إذا أضيفت إلى مبني[4]. مثل قول الشاعر:**

---

(1) ينظر: حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص177–178.

(2) سورة فاطر، آية 37.

(3) سورة الفاتحة، آية 70.

(4) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص209–211.

لُـــذْ بِقَـــيْسٍ حِـــيْنَ يَـــأْبَ غَـــيْرَهُ تُلفِـــــهِ بَحْـــــراً مُفيضَـــــاً خَـــــيْرَهُ

ومن الحالات الأخرى على قياس النقيض، قياس الفعل المتعدي بنفسه على الفعل المتعدي بحرف الجر، مثال ذلك: "أكدَّ الشيءَ" و"أكدّ على الشيء". فالفعل أكّد يتعدى بنفسه إلى مفعوله من غير الحاجة إلى حرف جر يوصله إليه. لكن النحاة عدوه أيضاً بحرف جر، مع ما يشكل فارقاً في المعنى عندما يتعدي بحرف جر، لأن حرف الجر يعطيه معنى مناقضاً لمعناه في الأصل[1].

ثالثاً: منع القياس:

منع القياس أو حظره يكون بالخروج على قواعد تركيب الكلام في النحو العربي، فإذا قمنا بجر الفاعل مثلاً أو نصب المبتدأ أو رفع المفعول، نكون بذلك قد خرجنا على القواعد والقوانين.

فالنحو العربي في مجمله منظومة من القوانين الجامعة المانعة، وهي الأصول، التي قد تنخفض إلى درجة الفروع - إن بقيت صحيحة - بعد أن تفقد صفتها في الجمع أو المنع، فتصبح مفتقرة إلى الشروط، ومسوغة بالعلل، على أن هذا الافتقار ليس علة تلحق دائماً بالقانون الأصل؛ ففي المبتدأ عدة قوانين تعدُّ أصولاً له، كأصل تعريفه، وأصل تقديمه، وأصل رفعه، فأصل التعريف قد ينحط إلى التفكير بشروط تعلل ذلك مع بقاء الترتيب فقبولاً صحيحاً، لكن أصل الرفع ليس له فروع فينحط إليها ولهذا يحظر تنكير المبتدأ إلا في الحالات المعروفة في مظان النحو، أما في حالة أصل الرفع يشمل الحظر الخروج عن الأصل نفسه فيحظر عدم رفع المبتدأ حقيقة أو تقديراً.

---

(2) ينظر: نصر الدين إدريس جوهر، تناوب حروف الجرّ في القرآن الكريم، صحيفة اللغة العربية، 2017م، ص1.

**ففي مسألة الملحقات بـ (كان) يحظر النحاة في غير الضرورة مجيء خبر (عسى) اسماً منصوباً مع أنه الأصل في قياس خبرها على خبر (كان) [1].**

**وفي مسألة عمل (لا النافية للجنس) عمل (إن) المؤكدة يحظر دخول (لا) النافية للجنس على المعرفة فلا تدخل إلاعلى النكرة.**

**وفي مسألة إعراب (الله) في قولنا: "شكرت الله" يحظر إعراب كلمة الله مفعولاً به، بل تعرب الله لفظ الجلالة، مفعولاً به، لأن المفعولية تقع على اللفظ وليس على الله (جلّ جلاله). وقد ربط النحاة بين زمن الفعل في النحو ودلالته المعجمية، فالفعل الماضي (ليس) فعل ماض في النحو، لكنه يدل على نفي الحال، لهذا قال النيليّ: "لا يكون الفعل الماضي غير (ليس) لأنها لنفي الحال لا تنفي الماضي، فإن وليها الفعل الماضي فهي حرف نفي مطلقاً كجملة سيبويه: (ليس خلق الله أشعر منه) بمعنى (ما)، وقد توصل محمد خير حلواني إلى أن دلالة (ليس) في دخولها على الماضي "لا تثبتها النصوص المنقولة، ولكن النحويين يجيزونها قياساً، ويشترطون وجود قرينة، مثل: (ليس النومُ مريحاً أمس)" [2].**

**جـ- الشكل:**

**ومثاله في قياس النقيض: (قياس الأمر على المضارع المجزوم) والحقيقة أنه قد اختلف النحاة حوله، فبعد أن اتفقوا على أنه فرع المضارع اشتقاقاً اختلف في بنائه وإعرابه، فذهب الكوفيون إلى أنه معرب، لأن الأصل في المضارع الإعراب وهو بعضه، ولا اقتضاء لبنائه، وذهب البصريون والجمهور إلى أنه مبني، لأن الأصل في الأفعال البناء، والأمر فعل، فهو مبني، ولا اقتضاء لإعرابه[3].**

---

(1) ينظر: حسن خميس الملخ، المحظورات النحوية في اللغة العربية، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، مج39، ع2، 2012م، ص251.

(2) ينظر: حسن خميس الملخ، المحظورات النحوية في اللغة العربية ، ص258.

(3) عبد الله حمد عبد الله الحسين، تيسير النحو عند عباس حسن في كتابه النحو الوافي، رسالة دكتوراه، 2009–2010م، ص137.

**ومثال الشكل في قياس النقيض أيضاً مسألة (ما)؛ فـ (ما) تتفق شكلاً في دخولها على الجملة الاسمية، إلا أنّ الحجازيين يعملونها، وبنو تميم يمنعون عملها، فشكلها واحد لكن عملها يختلف.**

**لوحظ مفهوم الأصل والفرع عند علماء اللغة القدامى، فعندما بدأوا بجمع المادة اللغوية وقاموا باستقرائها وصنفوها في أبواب لاحظوا أن هناك "صوراً في اللغة تسير على نهج متماثل، وأن هناك فروعاً تتفق من الصور الأولى بعلة طارئة، فلما استخدموا القياس تبين لهم أنه لا يمكن إجراء القياس إلا بمعرفة الظواهر اللغوية للأصول، ومعرفة ما يتفرع منها؛ لهذا الكثير من مسائل الخلاف أساسها الأصل والفرع"[1].**

**قعد النحاة اللغة فقالوا الحمل والقياس إنما يكون على الأصول، لا على الفروع فالأصل يتصرف ما لا يتصرف الفرع، وحمل الأكثر على الأصل أولى، فالفروع تنحطّ أبداً عن الأصول في التصرف، إلا أن قياس الفرع على الفرع موجود، لا يمكن إنكاره ومن النحاة من أخذ به، وقد ورد هذا النمط من القياس في كتاب السيوطي (الاقتراح) في مسألة اختلاف النحاة على الأصل المختلف في حكمه، وأن مِنَ النحاة مَنْ منع القياس عليه بحجّة أنّ المُخْتَلف فيه فرع لغيره فكيف يكون أصلاً، وأجيب عليه بأنه يجوز أن يكون فرعاً لشيء أصلاً لشيء آخر، ومثال ذلك اسم الفاعل فرع على الفعل وأصل للصفة المشبهة.**

**وكذلك (لات) فرع على (لا) و(لا) فرع على (ليس) المشبهة (بكان) في عملها الرفع للمبتدأ والنصب للخبر، بـ (لا) أصل لـ (لات) وفرع على (ليس) ولا تناقض في ذلك (ويقصد بالتناقض هنا أن يكون فرعاً من الوجه الذي يكون أصلاً وإن كان من وجهين مختلفين فلا تناقض في ذلك)[2].**

**ومن الأمثلة الواضحة عليه في قياس النقيض: عد النحاة (كان) فرعاً في العمل على الفعل، وعد (ليس) فرعاً على (كان) في العمل؛ فتكون (ليس) فرع الفرع[3].**

---

(1) ينظر: عبد الفتاح البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين، ص383.

(2) جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص111.

(3) حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع، ص171.

**ومن أمثلة الشكل أيضاً استحقاق (لا) النافية للجنس عمل (إن) في قولنا: (إنّ زيداً منطلق) لأنها نقيضة (إن) من حيث كانت نفياً، وكانت (إن) إثباتاً وتوكيداً. فـ (لا) النافية للجنس تؤكد النفي و(إنّ) تؤكد الإثبات، فاجتمعتا في أنهما للتوكيد. ولأن العرب يجرون الشيء مجرى نقيضه أعطوا (لا) النافية للجنس عمل (إنّ) [1]. وتعد التعدية والتعميم مثالاً على الشكل.**

**ويقصد به أيضاً (قياس الطرد)، أي كون الطرد شرطاً في العلة، بحيث يطرد وجود الحكم في كل موضع تتحقق فيه العلة، مثال ذلك: رفع ما أسند إليه الفعل في كل موضع لوجود علة الإسناد.**

**وقد رفض كثير من العلماء حجيّة الطّرد، ومنعوا أن يكون وحده جامعاً بين طرفي القياس، مستدلين على ذلك بأن مجرد الطرد لا يوجب غلبة الظن؛ ففي النحو كثير من الأحكام المطردة دون جامع من علّة أو شبه، مثال ذلك بناء (ليس) باعتبارها فعلاً، فلو تعلل بناء (ليس) بعدم التصرف لاطرد البناء في كل فعل غير متصرف، واليقين أن (ليس) إنما بنيت لأن الأصل في الأفعال البناء[2]؛ فهو استصحاب.**

**وقد ردّ أبو البركات الأنباري من احتجّ من النحاة بالطرد جامعاً فقال: "فأما قولهم: "الدليل على صحة العلة اطرادها وسلامتها عن النقص فلا حجة لهم (فيه) فإنهم جعلوا الطرد دليلاً على صحة العلة، وادعوا ها هنا أنه العلة نفسها، فليس من ضرورة أن يكون دليلاً على صحة العلة أن يكون هو العلة، بل ينبغي على قوهم أن يبينوا العلة ثم يدلوا على صحتها بالطرد؛ لأن الطرد نظرٌ بعد ثبوت العلة وكان ينبغي أن يبينوا العلة ثم يطردوها[3].**

---

(1) ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص159.

(2) أبو البركات الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، ص110.

(3) المصدر نفسه، ص112.

# الفصل الثالث
# موقف النحاة من قياس النقيض.

- **موقف النحاة من قياس النقيض.**
- **موقف جمهور النحاة البصريين.**
- **موقف جمهور النحاة الكوفيين.**
- **موقف ابن مضاء القرطبي.**
- **موقف المحدثين من قياس النقيض.**
- **قياس النقيض بين الاضطراب والاطراد.**

**موقف النحاة من قياس النقيض.**

**إنّ المتتبع لمسائل القياس على النظير، وتلك التي قيست على النقيض يرى تفاوت النحاة في أخدهم به؛ فمنهم من كان يتوسّع فيه، ويقيس على كل ما وصل إليه، ويعتدّ بالشاهد الواحد، وهذا حال جمهور نحاة الكوفة غالباً ومنهم من يدقق ويشترط كما هو الحال عند جمهور نحاة البصرة غالباً، فلا يقيس إلا على الكثير، وكما عرف النحاة قياس النظير واعتدّوا به في كثير من المسائل النحوية، عرفوا قياس النقيض وإن كان قياس النقيض غير مستقر في بداياته ولم يكن واضحاً باسمه الاصطلاحي إلا أنه استقر متأخراً عند النحاة؛ فهو مظهر من مظاهر التوسع في القياس، وقد استعمله بعض النحاة في تناولهم للجوانب النحوية والصرفية.**

**وعلى الرغم من قلة قياس النقيض، إلا أنه وكما مرَّ في مواضع سابقة من البحث يشكل دليلاً منهجياً بنى عليه النحاة بعض أقيستهم وتعليلاتهم.**

**وقد جاء استخدام النحاة المتقدمين قياس النقيض عندما خرجت هذه القضايا عن الأصول العامة للقواعد؛ وذلك عندما علّلوا لمسألة ما بإلحاقها بأخرى مثال ذلك: ما ذكره أبو البركات الأنباري في مسألة: (فعل الأمر معرب أم مبني). فقد علَّل الكوفيون ذلك بأن فعل النهي معرب مجزوم نحو (لا تفعلْ) وكذلك فعل الأمر نحو (افعلْ) لأن الأمر ضد النهي، فكما أنّ فعل النهي معرب مجزوم فكذلك فعل الأمر، وقد ردّ أبو البركات الأنباري: "وأما قولهم: "أنّ فعل النهي معرب مجزوم فكذلك فعل الأمر؛ لأنهم يحملون الشيء على ضده، كما يحملونه على نظيره" قلنا: حمل فعل الأمر على فعل النهي في الإعراب غير مناسب، فإن فعل النهي في أوله حرف المضارعة الذي أوجب للفعل المشابهة بالاسم فاستحق الإعراب، فكان مُعرباً، وأما فعل الأمر فليس في أوله حرف المضارعة الذي يوجب للفعل المشابهة بالاسم، فيستحق أن لا يعرب، فكان باقياً على أصله في البناء"[1].**

---

(1) أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ص425.

**إنّ ما أورده أبو البركات من أن فعل الأمر الأصل فيه البناء هو رأي جمهور البصريين، وهو الرأي الذي يؤيده أبو البركات، والذي يظهر لي أن قول أبي البركات قول قوي في القياس وقريب إلى الصواب، فعندما تحدث في موضع سابق عن هذه المسألة أكدّ أن الحكم ثابت ما دامت العلة موجودة، وأنه يزول بزوالها، وهذا يتضح عند حديثه عن علة الإعراب في المضارع وهي وجود حرف المضارعة، فقد علل أبو البركات قوله تعالى: ﴿فبذلك فليفرحوا﴾[1] علل إعراب الفعل (فليفرحوا) لوجود حرف المضارعة، وأنه لا خلاف في حذف حرف المضارعة – وهو علة وجود الإعراب فيه- فقد زالت، وبزوالها زال حكمها، فوجب أن لا يكون فعل الأمر معرباً[2].**

**إنّ المسألة السابقة دليلٌ على تباين المواقف واختلاف الآراء بين النحاة القدامى، وفي تباين هذه المواقف أثرٌ واضحٌ يلمسه الناظر في كتبهم، وهذا ما وضحه أبو البركات الأنباري في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف)، فقد تميزت مدرسة البصرة بسلوك مسلك المتشدّد المتحرِّج، بينما سلك نحاة الكوفة نهج المترخّص في القياس.**

**أما موقف النحاة المحدثين من القياس فقد اتضح في رؤية بعضهم أن استخدام القياس في النحو غير مسّوغ ولا موجب له، ومنهم من رآه من صور التفاعل بين الفقه والنحو وليس نحواً، وذهب آخرون إلى أنه صعوبة وإعاقة للنحو أرهقت النحاة وكلفتهم جهداً وعبئاً أوقعهم في كثير من الاضطراب والتشويش في القواعد الكلية والأحكام[3].**

**ويرى حسن الملخ أنه من الضرورة إعادة النظر في الحكم على القياس الشكلي، وعدم التسرع بالحكم عليه، أو الانتقاص من شأنه، فالقياس الشكلي له مسوغاته وإن تأمل بعض الباحثين المحدثين في أمره جيداً، لوجدوا أن النحاة استطاعوا به تسويغ أحكامهم أو أنواعاً التي تشبه الأصول، وإن كانت الأحكام معروفة ثابتة مسبقاً بالاستقراء إلاّ أنّ هناك أنواعاً تشبه الأصول، كان عليهم ردّها إلى أصل واحد، فـ (ليس) مثلاً التي ثبت**

---

(1) سورة يونس، آية 58.

(2) ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ص425.

(3) عبد الفتاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين، ص130.

**لهم بالاستقراء أنها تشبه (كان) في عملها اضطروا بعملية شكلية أن يسوغوا عملها، فتكون فرعاً على (كان) وتعمل عملها دون الانتقاص من شأن (كان) التي عدّوها الأصل وعدّوا (ليس) فرعاً عليها"[1]. مع أن (كان) نقيض (ليس) في المعنى.**

**وفيما يأتي تفصيل من الحديث عن موقف جمهور النحاة البصريين من القياس، وموقف جمهور النحاة الكوفيين منه، كما سيأتي الحديث عن موقف النحاة المحدثين.**

**أولاً: موقف جمهور النحاة البصريين.**

**لجأ جمهور نحاة البصرة إلى القياس، وجعلوه أساساً بنوا عليه كل ما استنبطوه من قواعد في اللغة، أو صيغ في الكلمات أو دلالات في الألفاظ، فكان بمنزلة الميزان الذي ميز لهم المقبول من المرفوض، والصحيح من الخطأ، فعليه بنوا أحكامهم النحوية بالجواز أو الوجوب أو المنع.**

**وللقياس معنى خاص عند البصريين، فهو يؤسس القاعدة أو الحكم على الأغلبية أو الكثير من الشواهد والأدلة الدافعة، فقد كانوا ينظرون في الأمثلة المروية عن العرب الخلّص، وما كان منه قدْراً كافياً له اتصال بظاهرة من الظواهر اللغوية، وضعوا له قاعدة عامة، أما القليل أو النادر فلم يَلْقَ لديهم اهتمام، ولم يكن يستحق أن توضع له قاعدة[2].**

**وعليه فقد اتخذ المقيس عليه أو (الأصل) شرطاً أساسياً في مذهب البصريين أن يكون مطرداً شائعاً مما ورد من نصوص العربية؛ ولذا وجدناهم لا يروون إلا عن العرب الخلص الضاربين في أعماق الصحراء المعروفين بفصاحتهم المطلقة، فقد حرص النحاة ومنهم سيبويه على ضرورة ذلك فنجده في (الكتاب) يردد كلمة (ثقة) وما يماثلها عندما يروي الشواهد، أو يسمعها تماماً كما يفعل النحاة البصريون[3]، متّبعين في ذلك قاعدتهم بضرورة الاحتذاء بما جاء عن العرب قياساً على السماع وإجراء الحكم.**

---

(1) ينظر: حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع، ص177-178.

(2) ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص21.

(3) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص375، وج2، ص19، وص38.

**وما قام به النحاة البصريون في وضعهم قاعدة عامة على الشائع والمروي الكثير هو الطريقة العلمية الحديثة المتبعة في تقعيد القواعد واستنباط مسائل اللغة[1] يؤكد هذا قول ابن جني: "ثم اعلم بعد هذا أن الكلام في الاطراد والشذوذ على أربعة اضرب... ومطرد في القياس والاستعمال جميعاً، وهذا هو الغاية المطلوبة والمثابة المثوبة، وذلك نحو: قام زيد، وضربت عمراً، ومررت بسعيد"[2].**

**وليس غريباً أن نرى البصريين يسيرون على هذا النهج في قبول اختلاف لغات العرب والاحتجاج بها، مع وجود الضابط لقبولها، وهو الأقوى والأوسع رواية والأكثر شيوعاً فيعتدّ به، وليس أدلّ على هذا من قول ابن جني في باب (اختلاف اللغات وكلها حجة): "اعلم أنّ سعة القياس تتيح لهم ذلك، ولا تحظره عليهم، ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال (ما) يقبلها القياس، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك؛ لأن لكل واحد من القومين ضرباً من القياس يؤخذ به، ويخلد إلى مثله، وليس لك أن تردّ إحدى اللغتين بصاحبتها، لأنها أحقّ بذلك من رسيلتها، لكن غاية ما لك في ذلك أن تتخير إحداهما، فتقويها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسيين أقبل لها وأشدّ أنسا بها، أما ردّ إحداهما بالأخرى فلا، أو لا ترى إلى قول النبي صلى الله عليه وسلم: "نزل القرآن بسبع لغات كلها كاف شاف"[3].**

**إنّ ما أعطى النحاة الرخصة في أن يقبلوا أشكال القياس هو التوسّع فيه، بتصنيف الشواهد إلى درجات حسب الأقوى أو الأفشى.**

**حتى لو استعمل إنسان لغة أقل شيوعاً لم يكن مخطئاً بذلك كلام العرب لكنه يكون مخطئاً لأجود وأقوى اللغات، مع التسليم بمبدأ الضرورة في الشعر والسجع"[4].**

---

(1) حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي، ط1، دار الشروق، عمان، 2002م، ص19-20.

(2) ابن جني، الخصائص، ج1، ص98.

(3) المصدر نفسه، ج2، ص12.

(4) ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص14.

**إن حديث ابن جني عن الأخذ بلغات العرب على اختلافها، ربما أوجد الحل لاستيعاب لكل الظواهر اللغوية، والنحوية، والصرفية، ولكنه وإن كان يشكّل الحل في تلك المسائل، إلا أن ابن جني لم يتركه متحرراً غير مضبوط بقواعد، ربما أدرك أهمية تأسيس قاعدة يسير عليها النحاة فلا يتخبطون أو يقعون فيما بعد بشيء من الاضطراب والفوضى في الأحكام، فتحدث عن الشاذ والشائع في الاستعمال فقال: "وإن شذّ الشيء في الاستعمال وقوي في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله، من ذلك اللغة التميمية في (ما) هي أقوى قياساً وإن كانت الحجازية أسْيَر استعمالاً، وإنما كانت التميمية أقوى قياساً من حيث كانت عندهم كـ (هل) في دُخولها على الكلام ومباشرة كلّ واحد من صدري الجملتين: الفعل والمبتدأ، كما أن (هل) كذلك، إلا أنك إذا استعملت أنت شيئاً من ذلك فالوجه أن تحمله على ما كثر استعماله، وهو اللغة الحجازية؛ ألا ترى أن القرآن بها نزل"[1].**

**ويتحدث سعيد الأفغاني عن جمهور نحاة البصرة وأمرهم في القياس فقال: "فهم حين يختارون بين اللغتين أشيعهما وأقربهما إلى القياس، فقد قاموا بخير ما يمكن أن يقوم به من يريد حفظ اللغة... بل نحن أحرى أن نجد عند البصريين المنظمين المنسقين ما لا نجده عند غيرهم، فالنظام يحفظ في نسق ما لا يستطيع غيره أن يحفظه"[2].**

**ولمن يقول أن المنهج الكوفي منهج سماع والمنهج البصري منهج قياس يردُّ عليه سعيد الأفغاني بقوله: "إن السماعيين هم البصريون لا الكوفيون؛ فمن احترام السماع صيانته وحفظه من كل موضوع، ومن احترامه تحري حال المسموع منه، فلا يدسّ فيه كلام الذين فسدت لغتهم من أعراب الحطمية وأشياخ قطربل، ومن احترامه ألا نساوي بين القليل النادر والأكثر الشائع فنغمط حقّ هذا الأخير"[3].**

---

(1) ابن جني، الخصائص، ج1، ص126.

(2) سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، دار الفكر، ص71.

(3) المرجع نفسه، ص73-84.

**إن قياس الشبه يكاد يكون القياسَ الغالبَ عند الخليل، وهذا يظهر في الكتاب بشكل واضح؛ فالخليل أحياناً يكتفي بوجه من وجوه الشبه ليجري قياساً، فهو لا يشترط بالضرورة أن يتشابه المقيس والمقيس عليه تشابهاً تاماً في جميع النواحي، لأن من كلام العرب أن يشبهوا الشي بالشيء، وإن كان ليس مثله في جميع الأشياء، ومن الأمثلة على قياس الشبه عند الخليل ما جاء في (الإيضاح): "قال الخليل وسيبويه وجميع البصريين المستحق للإعراب من الكلام، الأسماء، والمستحق للبناء الأفعال والحروف، هذا هو الأصل، ثم عرض لبعض الأسماء علة منعتها من الإعراب فبنيت، وتلك العلة مشابهة الحرف، وعرض لبعض الأفعال ما أوجب لها الإعراب فأُعربت، وتلك العلة مضارعة الأسماء، وبقيت الحروف كلها على أصولها مبنية، لأنه لم يعرض لها ما يخرجها عن أصولها، فكل اسم رأيته مُعرباً فهو على أصله، وكل اسم رأيته غير مُعرب فهو خارج عن أصله، وكل فعل رأيته مبنياً فهو على أصله، وكل فعل رأيته معرباً فقد خرج عن أصله، والحروف كلها مبنية على أصولها"[1]. وهذا يعني أن الخليل قد سعى لقاعدة عامة أو أصل عام مبني على تشابه أولي في التصور مع وجود تناقض في داخله فالأسماء أصلاً معربة مع وجود أسماء مبنية على النقيض من الإعراب.**

**ويشرح فضل خليل الشيخ حسن ما تحدث به الخليل من أن علة إعراب الأسماء أنها تستحق الإعراب أصلاً، في حين أن علة إعراب المضارع في نظره ليست أن الأصل فيها الإعراب، وإنما علتها أنها أشبهت اسم الفاعل في حركاته وسكونه، ويرى الخليل في المسألة نفسها أن علة بناء أحرف المعاني أنها تستحق البناء أصلاً، أما الأسماء المبنية فليست علة بنائها أنها تستحق البناء في الأصل، وإنما علة بنائها أنها شابهت أحرف المعاني في عدد حروفها الهجائية[2]. أي أنه قاس بالنقيض الفعل المعرب على الاسم والاسم المبني على الحرف في حين بقي الحرف على أصله.**

---

(1) أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، ط4، ص77.

(2) فضل خليل الشيخ حسن، في القياس عند الخليل والفراء، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، مج9، ع3، 2013م، ص265-266.

كان تصور الخليل للعلة مؤداه أن العرب عرفتها سجية وطباعاً؛ فالتعليل فطري ومما يؤكد ذلك قول الزجاجي: "ذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد – رحمه الله – سئل عن العلل التي يعتلُّ بها في النحو، فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: "إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله..." [1]. لأن العلة في علاقة انفكاك عن المعلول.

ويبدو أن التعليل يُفهَم ضمناً من الحديث عن التصورات العامة التي تتضمن في داخلها ما قد يكون متناقضاً، يدافع عنه النحاة بالتعليل.

## موقف جمهور النحاة الكوفيين.

بدأ النحو الكوفي بظهور أبي جعفر الرؤاسي، وتلمذ له الكسائي والفراء، فهما من رسما أصول المنهج الكوفي غالباً، وقد اهتم الكوفيون بالقياس مع توسع في الرواية عن العرب وتساهل في شروط المروي والراوي، فقد أنكر البصريون على الكسائي اعتماده على الشاهد الواحد وجعله أصلاً والقياس عليه.

وتذكر خديجة الحديثي أن الكوفيين عندما قاسوا لم يقفوا عند القبائل التي احتج البصريون بلغتها، وإنما تعدّوا هذه القبائل بالأخذ من سكان الحواضر، فقد كانوا يرون في التشدّد في القياس وإغفال الشوارد فقداً لتراث اللغة، ولذلك لوحظ أن الكسائي وهو إمامهم كان يسمع الشاذ المخالف للأصول؛ فيقيس عليه ويجعله أصلاً[2].

بيّن عبد الفتاح الحموز منهجَ الكوفيين في القياس وهو المنهج الوصفي فهم يلجأون في أصولهم إلى السماع، وهذا ما يتضح في تسع وعشرين مسألة من (الإنصاف في مسائل الخلاف) وإلى أخرى مثلها عززوا فيها السماع بالقياس القياس الوصفي دليلاً على منهجهم الوصفي، فهم يهجرون التأويلات البعيدة عن ظاهر النص، وتلك

---

(1) أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص65–66.

(2) خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، 1974م، ص229.

**التي يغلب عليها المنطقية الفلسفية، ويرى عبد الفتاح الحموز منهجهم هذا أهدأ من القياس البصري الذي يقوم على المنطق والجدل الخالصين[1].**

**ولم يكن عبد الفتاح الحموز إلا مُتابعاً على نحو ما لمن سبقه مثل مهدي المخزومي، وأحمد مختار عمر اللذين جعلا المذهب الكوفي المذهب الأقرب إلى الحق والواقع، لأنه أجاز القياس على المثال الواحد دون اهتمام بالكثرة والقلة[2]، أما خديجة الحديثي فقد كانت وسطاً؛ إذ رأت في المنهج الكوفي اهتمامه بالقياس، واتساعه في الرواية، وتساهله في شروط الروي ومن روي عنهم[3] من غير تفضيله على المنهج العام البصري.**

**وقد تحدث شوقي ضيف عن الكسائي ومخالفته لقواعد سيبويه والخليل فقد كان يتخذ من بعض الحروف في القراءات قواعد خالف فيها سيبويه والخليل ومنها أنه رأى بعض العرب يقول: "لا عبدَ الله في الدار" بإعمال (لا) عمل (إنّ) ونصب عبد الله ومعنى العبارة أنّ أحداً من الناس لا يوجد في الدار لاستعمال عبد الله هنا في أي رجل كان، غير أنه قاس على عبد الله بقية الأعلام منتهياً إلى قاعدة عامة، هي أنّ (لا) النافية للجنس يجوز أن يليها العلم المعرفة فيقال: "لا زيد في الدار". وهذا يعني قياس اسم لا المعرفة على النكرة من غير تعليل سوى الاستعمال مع ما بين المعرفة والكلمة من مناقضة.**

**ويبين شوقي ضيف هذا الأمر فيقول: "وواضح ما في قياسه من خطأ، وأن تلميذه الفراء قد رفض القاعدة، لأن الكسائي بهذا يخالف القاعدة، وهي أن (لا) النافية للجنس تتطلب أن يكون اسمها نكرة أو كالنكرة لتفيد النفي العام الشامل"[4]، لكن لقياس الكسائي وجهاً وهو إنزال المعرفة منزلة النكرة.**

---

(1) عبد الفتاح الحموز، الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر، ط1، 1997م، دار عمار–عمان، ص96.

(2) عبد الفتاح الحموز، الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر، ص91.

(3) خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص229.

(4) شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص179.

وقد كثر تلاميذ الكسائي وتعددوا حسب الجوانب التي كان يتقنها كل منهم أو يحاضر فيها ويُملي، ومن أشهرهم أبو عبيد القاسم بن سلام، وعلي بن المبارك الأحمر، ومن تلاميذ الكسائي أيضاً علي بن حازم اللحياني، اللغوي الذي اشتهر بكتاب في اللغة يسمى (النوادر) وله روايتان في القياس على النقيض، الأولى: أن من العرب من يجزم بـ (أن) الناصبة للمضارع فقد ذكر أن بعض بني صباح من ضبة أنشده قول امرئ القيس:

إذا غَـــدَوْنا قـــالَ ولِـــدانُ أهلِنَـــا تَعالوا إلى أَنْ يأتنا الصَيْدُ نَحْطبِ[1]

والرواية الثانية مما ذكره من أنه سمع بعض العرب ينصب بـ (لم) الجازمة مثل لن تماماً كقول بعض رجازهم:

في أيّ يـــوميّ مـــن المـــوت أفـــرّ أيـــومَ لم يُقـــدرَ أم يـــوم قُـــدِرْ[2]

وكقراءة بعض القراء شذوذاً "ألم نشرح لك صدرك" بفتح الحاء[3]. فقاس الجزم على النصب وهما نقيضان بعلة الاستعمال، لكن علة النقيض عند الكوفيين ملموحة لا مُصرح بها.

## موقف ابن مضاء القرطبي.

آمن ابن مضاء القرطبي (ت592هـ) بالمذهب الظاهري، وصاحب هذا المذهب داود بن علي الأصفهاني (ت270هـ) وهو أحد علماء بغداد في القرن الثالث الهجري، وقد انتشر هذا المذهب في بلاد الأندلس على يد ابن حزم الظاهري في القرن الخامس الهجري (المؤسس الحقيقي للمذهب الظاهري)، ومن سمات هذا المذهب

---

(1) الشاهد لامرئ القيس في ديوانه، ص389.

(2) الشاهد لعلي بن أبي طالب (رضي الله عنه) في العقد الفريد، 124/6.

(3) شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص187.

**اطراح التقليدية، وإطلاق العقول، والأخذ بالكتاب والسنة، وإلغاء ما دون ذلك من رأي وقياس، وأصحاب هذا المذهب يدعون إلى الاجتهاد والإبداع ويرفضون التقليد والاعتماد على الآخرين، شعارهم في ذلك أنه لا ينبغي لمن قدر على الاجتهاد أن يقلد غيره مع قدرته على النظر في الأدلة[1].**

**ولعل تأثره بالمذهب الظاهري هو ما أنتج لديه سمات الفقيه واللغوي والمذهب النحوي الذي خالف فيه النحاة، ويتضح ذلك في كتابه (الردّ على النحاة)، الذي وضع فيه العديد من الآراء المناهضة لنحاة العربية - خاصة نحاة البصرة - فحاول أن يردّ بعض أصول النحو، وأن يخلصه من العلل وكثرة الفروع والتأويل، فأخذ يطبق ظاهريته على النحو فرفض نظرية العامل، والعلل والقياس كما رفضها في الفقه[2].**

**إن القياس في نظر الظاهرية قيمة فكرية مجردة يناقشونها عند من اعترفوا بها، يوضح هذه النظرة محمد عيد، فالقياس ليس وسيلة منهجية يعترفون بها، ليثبتوا بها الأحكام، فما حاجتهم إليه خاصة وأن النصوص الدينية تغني عن ذلك، وعن اصطناع تلك الوسيلة[3].**

**أما عن نظرية إلغاء العامل التي طالب ابن مضاء بها، فقد وضع محمد إبراهيم البنا حجة ابن مضاء الضعيفة فيها، عندما اصطنع خلافاً غير موجود بين سيبويه وابن جني في قضية اعتراف كل منها بالعامل النحوي، وقد بين شوقي ضيف أن ابن مضاء قام بعرض نظريته من كلام سيبويه فنقل قوله: "وإنما ذكرت ثمانية مجارٍ لا فرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه.**

---

(1) ينظر: محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب- القاهرة، ط4، 1989م، ص49.

(2) ينظر: عبد الفتاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين، ص129-130.

(3) ينظر: محمد عيد، أصول النحو في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص52-53.

**ثم عقّب ابنُ مضاء على كلام سيبويه بقوله: "فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب، وذلك بين الفساد[1].**

**ثم انتقل ابنُ مضاء إلى رأي ابن جني في العامل، وكيف أنه صرح بخلاف كلام سيبويه في الخصائص، فجعل العمل من الرفع والنصب والجزم للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، ويدفع محمد إبراهيم البنا عن ظنَّ ابنِ مضاء فيؤكد أن سيبويه في مواضع شتى من (الكتاب) نسب فيها العمل إلى المتكلم مستشهداً بقول سيبويه في باب الإضمار في (ليس) (كان): "فمن ذلك قول بعض العرب: "ليس خلق الله مثله، فلولا أن فيه إضماراً لم يجز أن تذكر الفعل، ولم تعمل في اسم" فنسب الإعمال إلى المتكلم. ثم يؤكد إبراهيم البنا على أن سيبويه وضّح أن في العربية علامات صوتية تعين على تحديد العلاقات اصطلحوا على تسميتها علامات إعراب هي ليست من عمل الصيغ ولا من عمل معانيها، ولا هي من المتكلم، وإنما هي أعراف لغوية وضعها المجتمع والمصطلح عليها.**

**وأعتقد أن ما رآه محمد ابراهيم البنا أقربَ إلى الصواب، فقد رأى أن ما فعله ابن مضاء هو أنه اقتضب كلام سيبويه وجرّد من كتابه نصاً حاول حمله على الحقيقة اللغوية لا العرفية، فتحكّم بذلك في اختيار النص وفي تأويله، كما حاول اصطناع خلاف غير موجود بين سيبويه وابن جني باقتضابه نصاً من الخصائص أيضاً، وهو نص أورده ابن جني شرح به كلام سيبويه والمتقدمين ولم يخالفهم فيه: "العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية ألا تراك إذا قلت: ضرب سعيد جعفراً، فإن (ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئاً، وهل تحصل من قولك (ضرب) إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة فعل، فهذا هو الصوت، والصوت ما لا يجوز أن يكون منسوباً إليه الفعل"[2].**

---

(1) ينظر: الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط1، 1979م، ص69.

(2) ابن جني، الخصائص، ص110.

**وينهي محمد إبراهيم البنا الحديث بأنه كان حرياً بابن مضاء أن يصرف النظر عن مناقشة النحاة بهذا المصطلح (العامل)، وأن يناقشهم في أصولهم التي وضعوها للعمل[1].**

**ومن المبادئ التي دعا إليه ابن مضاء في كتابه (الرد على النحاة) ثورته على العلل الأقيسة، بدعوى تيسير النحو، وقد اتبعه في ذلك عدد من المحدثين تأثروا بآرائه، ومنهم عباس حسن، وشوقي ضيف اللذين دعوا إلى الاستجابة إلى نداء ابن مضاء وتخليص النحو من الصعوبات التي ترهق النحاة، وتعقد النحو بما توجده من إسراف في التقديرات لا فائدة ترتجى من ورائها، وأشار شوقي إلى أن الطرق ممهدة أمامهم فقد يسر لهم ابن مضاء لهم ذلك، عندما دعا إلى إلغاء العامل وطبق ذلك في أبواب النحو[2].**

**وقد كان هدف ابن مضاء واضحاً من تأليف كتاب (الردّ على النحاة)، فقد صرح في مقدمته قائلاً: "قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه"[3].**

**وأشار إلى أن نظرية العامل تسببت في تعقيد اللغة، وعدّ باب التنازع من أكثر الأبواب النحوية اضطراباً وتعقيداً، وأنها لا تستند إلى قوة بالكلام المأثور الفصيح، بل تخضع لفلسفة عقلية خيالية.**

**أما القياس فقد ألحّ في إلغائه مطّبقاً بذلك مذهب الظاهرية على النحو العرب، المذهب الذي كان ينفي القياس؛ لأنه يتكون من أصل، وفرع، وعلة، وحكم؛ ولأنه يستند إلى العلل المفروضة عندهم، فهو يرى أن قواعد اللغة ينبغي أن تقوم على النصوص العربية المسموعة وحدها، وقياس النحاة لا يتفق مع طبيعة اللغة، فهو قياس يقوم على المنطق والفلسفة، وهو قياس عقلي، يرفضه ابن مضاء؛ لأنه قياس أحكام على أحكام لنوع من المشابهة، فالعقل فيه دور في ترتيب المشابهة وعقد الصلة بين الأحكام، فهو يستنكر ذلك، ويقول: "والعرب أمة حكيمة فكيف تشبه شيئاً بشيء وتحكم عليه بحكمه؟ وعلة حكم الأصل غير موجودة في الفرع، وإذا فعل واحد**

---

(1) ينظر: ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، ص12-19.

(2) ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة ، مقدمة المحقق، تحقيق: شوقي ضيف.

(3) ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة ، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، ص69.

**من النحويين ذلك جُهِّل، ولم يقبل قوله، فلم ينسبون إلى العرب ما تُجهِّل به بعضهم بعضاً، وذلك: أنهم لا يقيسون الشيء على الشيء ويحكمون عليه بحكمه إلا إذا كانت علة الأصل موجودة في الفرع، وكذلك فعلوا في تشبيه الاسم بالفعل في العمل، وتشبيههم لـ (إن) وأخواتها بالأفعال المتعدية في العمل"[1]. وهذا يعني ضمناً أن ابن مضاء يرفض قياس النقيض ابتداءً لأنه أبعد ما يكون عن المشابهة الظاهرية التي يرفضها أصلاً.**

**والذي أؤيده ما يراه حسن الملخ من أنه لا يضرّ النحو والنحاة إن كانوا تأثروا في الفقه أو علم الكلام، فقضية التأثر والتأثير لا يمكن إنكارها، فالثقافات تتلاقى وتتعارض، ويستفيد بعضها من بعض، والقياس الشكلي مبني على أصول سليمة، لا يعيبه بعض الثغرات اليسيرة فيه[2]، وتعلم المنطق قد تسلل إلى العلوم الإسلامية عامة، والنحو العربي خاصة، ولا شك بأنه أخذ منزلة عند الفلاسفة والفقهاء والنحاة، فوقفوا مواقف متباينة منه.**

**ثم إن إنكار القياس في النحو أمر محال، لثبوته بالأدلة القاطعة التي لا شك فيها، فلا أحد على سبيل المثال يقول: "الرجال قام" إذ الأصل والقياس والمسموع غير ذلك، وقد أشار أبو البركات الأنباري إلى هذا الأمر بأنه لا يقتصر على ما ورد في السماع، ولو لم يجز القياس لبقي كثير من المعاني لا يمكن التعبير عنها لاستحالة نقل كل الألفاظ؛ لذا جاء النحو ثابتاً قياساً وعقلاً" [3].**

**إن ما قام به ابن مضاء في كتابه (الردّ على النحاة) محاولة وصف اللغة العربية والتقعيد لها على أصول ومبادئ فكرية غريبة عن تلك التي وضعها النحاة المتقدمون، فقد صرح في مقدمة كتابه بنيته على ذلك عندما قال: "وقصدي من هذا الكتاب أن أحذف من النحو..." وفي منهجه يبدو ابن مضاء أقرب إلى الوصف؛ فقد كان جلّ نقده يقوم على نظرية العامل والتعليل والحذف والتقدير، وهذه جميعها تبتعد عن استخدام التعليلات**

---

(1) المصدر نفسه، ص131.

(2) ينظر: حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص178.

(3) ينظر: أبو البركات الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، ص100.

المنطقية والفلسفية، وبذلك يتبع الطريقة الوصفية في محاولاته التيسير في النحو شأنه في ذلك محاولاتهم للتيسير والتجديد في النحو للتخلص من سيطرة المنهج الفلسفي على النحو.

## موقف المحدثين من قياس النقيض.

من ينظر في أعمال الباحثين والمحدثين من النحاة، ير اختلافاً في موقفهم من القياس الشكلي، ومنهم من يراه صورة من صور التفاعل بين الفقه والنحو وليس نحواً، فقد أوضح حسن الملخ: "أن استخدام القياس في النحو له ما يسوغه؛ فالنحاة به يقومون بتقرير حكم معروف ثبت بالاستقراء، ولكنهم لما أقاموا النحو على رد أحكامه وظواهره إلى أصل واحد اضطروا لتسويغ الأدوات أو الأنواع التي تشابه أصلهم وثبت استعمالها في كلام العرب بالقياس، فبعد أن جعلوا (كان) الأصل في رفع المبتدأ ونصب الخبر وجدوا أنه ثبت بالاستقراء أن هناك مجموعة من الأدوات تعمل عمل (كان) فوجدوا أنفسهم أمام أمرين:

الأول: أن يقرّوا بأنها أصول في أصالة (كان) وعندها يكونوا قد خرجوا عن خطهم الذي ساروا عليه في ردّ الأحكام والظواهر إلى أصل واحد.

والأمر الثاني: أن يسوغوا عمل هذه الأدوات عمل (كان) بعملية شكلية تحفظ لـ (كان) أصالتها في العمل، ولا تنكر عمل أدوات ثبت عملها، فاختاروا الثاني سيما أنهم وجدوا أن للمتشابهات في العربية مراتب ودرجات، فليست (كان) مثل (لات) في الدخول على الجملة الاسمية ولذلك كان معهم الحق في حط الفروع عن الأصول[1]. مع أن العلاقة بين (كان) و(لات) علاقة نقيض في المعنى.

وللباحثين الذين تحدثوا عن موقف النحاة المحدثين من القياس آراء متباينة، فبينما يرى عبد الفتاح حسن البجة أن ابن مضاء ينادي بإلغاء القياس وأنه لا مسوغ ولا موجب له، يراه محمد المختار ولد أباه لا ينكره أساساً، ولكن يشترط وجود أركانه المعروفة ليكون قياساً صحيحاً[2].

---

(1) حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع، ص177.

(2) محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص262.

**ومهما كان من أمر اختلاف الباحثين في موقف ابن مضاء القرطبي من القياس، فإنه عُدَّ زعيم حركة التسهيل والتجديد في النحو وكان وقوف بعض النحاة المحدثين إلى جانبه في دعوته الدليل الأكبر فقد احتذوا حذوه، حتى أن منهم من تبنى ليس أفكاره وآراءه فقط بل توحدت عباراته مع عبارات ابن مضاء حتى أنك تحس وأنت تقرأ كلامه أنك تقرأ لابن مضاء، مثل إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو)، ومقولته في مقدمة كتابه: "أطمع أن أغير منهج البحث اللغوي للغة العربية، وأن أرفع عن المتعلمين إصر هذا النحو، وأبدلهم منه أصولاً سهلة يسيرة، تقربهم من العربية، وتهديهم إلى حظ من الفقه بأساليبها"[1].**

**ويتضح من كلام إبراهيم مصطفى السابق قصده الذي أعلنه في مقدمة كتابه وهو تغيير منهج البحث اللغوي والتيسير في النحو وهو يقترب من كلام ابن مضاء القرطبي في مقدمة كتابه (الردّ على النحاة) عندما قال: "قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه"[2].**

**ومشكلة المحدثين وبعض القدامى أنهم نجحوا في الانتقاء من غير المجيء ببديل مقنع نظرياً وعملياً في فكرة (العمل).**

**- قياس النقيض بين الاضطراب والاطراد.**

**الاضطراب الحركة، وإذا قيل باضطراب قياس النقيض فهذا يعني عدم استقراره وثباته، واختلاف وجهات نظر العلماء والنحاة فيه، فقياس النقيض – كما مرّ سابقاً – فرع من فروع القياس الشكلي، ارتضاه النحاة معياراً للصواب اللغوي على مستوى التراكيب في القياس على القواعد النحوية، وهم وإن اتفقوا على وجوده في النحو، وعدّوه من فروع العلل، إلا أنهم اختلفوا في فهم مجموعة من المسائل فيه، لذلك اضطربت الآراء فيه.**

---

(1) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مؤسسة هنداوي، 2014م، ص13.

(2) ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط1، 1979م، ص61.

**إن قياس النقيض لم يسلم من النقد، فقد رأينا في الفصل السابق، كيف أن بعض الباحثين المحدثين والنحاة اعترضوا عليه، بل طالبوا بإلغائه، ولعل ذلك يعود إلى عدة أسباب من بينها الاضطراب وعدم الاستقرار في إثبات الحكم، الأمر الذي يعود إلى عدم وجود معايير ثابتة يحتكم إليها النحاة في قياسهم سوى التشابه في الحكم النحوي.**

**ويقول عبد الفتاح البجة في حديثه من اعتداد النحاة بالنظر: "إن علماء العرب القدماء قد اعتدوا بالنظير اعتداداً واسعاً شمل مناحي الدرس اللغوي كافة، وعنوا به: الشبيه بما له مثل معناه، وإن كان من غير جنسه بمعنى أن الحمل على النظير إجراؤه مجرى نظيره باعتبار جامع بينهما، والتناظر عندهم إما أن يكون في اللفظ أو في المعنى أو فيهما معاً، ولقد شاعت هذه الطريقة في تقعيد النحو واتخذت عدة ألفاظ كلها ترجع إلى معنى النظير مثل: المثل – المضاهي – الباب – المقابل- أمة- الرسيل لا واحد له"[1].**

**إن ما يؤكده عبد الفتاح البجة هو الاعتداد بالنظير – أي المشابهة – وشيوعه عند النحاة، ولكون هذه المشابهة في المعنى أو اللفظ أو كليهما هي ما أوقعت بعض الاضطراب والتشويش في القياس فمن ناحية أخرى لم يعتد النحاة بالنظير إلا في المعنى في قياس النقيض، فإن النقيض لا يتأتى إلا بالمعنى، عندما سوغوا مشابهة (لا) النافية للجنس لـ (إن) في العمل بقياس الأولى والثانية قياس نقيض، وهي نوع من المشابهة بالنفي، فـ (لا) تنفي و(إن) مؤكدة[2].**

**إن اعتدادهم بالنظير واستخدامهم أيضاً مبدأ عدم النظير، أي أنه إذا قام الدليل على مسألة فلا عبرة بعدم النظير، وإنما يؤتي بها للاستئناس به، وحملهم على النقيض كما يحملون على النظير معتمدين في ذلك على القاعدة المشهورة "يحمل الضد على الضد كما يحمل النظير على النظير" هي ما أوقعت الاختلاف في فهم بعض المسائل واضطرابها، خاصة وقد أكد أغلب النحاة والعلماء أن الحمل على ما كثرت نظائره أولى من الحمل على**

---

(1) عبد الفتاح البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين، ص360.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص342-343.

**ما قلت نظائره، وبعد أن رأى معظمهم أن النقيض وإن كان لما يعتد به، إلا أن العمل به قليل، بل رأى بعضهم إنه مما يخالف في الأصل، فلم يجز اتباعه والعمل به[1].**

**ولعل اضطراب الآراء النحوية على قلّتهِ يعود في البدء للخلاف بين مدرستي البصرة والكوفة، يتضح ذلك من كتاب أبي البركات الأنباري (الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين) فقد عرض آراء كل من جمهور نحاة البصرة وجمهور نحاة الكوفة، وحرص على أن يسجل الآراء المتعارضة فلاحظ الباحث التعارض والتناقض الجلي في الآراء، وفي هذا الأمر يقول عباس حسن عن مشكلات النحو: "في مقدمة هذه المشكلات تعدد الآراء اللغوية في المسألة الواحدة واختلاف الأحكام فيها حتى ليستطيع الباحث أن يرى الرأي فيقول وهو آمن: إن هناك رأياً آخر يناقضه من غير أن يُكلَّف نفسه مشقة الاطلاع والجري وراء هذا النقيض، ذلك أنه يعلم من طول ممارسة النحو والنظر في قواعده، إن الواحدة منها لا تخلو من رأيين أو آراء متعارضة حتى في أولياته وما يجري مجرى البداءة العلمية"[2].**

**إن ما تحدث عنه عباس حسن من تعدد الآراء في المسألة الواحدة واختلاف الأحكام فيها قد يخضع للاجتهاد الشخصي الذي وضحه حسن الملخ، فقد وضح أن النحاة وعلى الرغم من أنهم أخذوا بفكرة الأصل والفرع في القياس إلا أنهم أعطوا لعقولهم مساحة في الحرية للتفكير في كيفية القياس فأوتي ذلك إلى اختلافهم في تحديد الأصل والفرع في المسألة الواحدة، وهذا الخلاف يدل على أن قياس الأصيلة والفرعية في القياس الشكلي نسبي خضع للاجتهاد الشخصي[3].**

**ولا يُرجعُ حسن الملخ اختلاف البصريين والكوفيين إلى هذا السبب وهو نسبته الأصيلة في القياس، فهم لم يخرجوا عن الإيمان بالأصل والفرع منهجاً من مناهج دراسة النحو، ويؤكد على الاختلاف في المنهج بين البصريين والكوفيين ليس بالاختلاف الجوهري، وما الخلاف إلا صدى للحرية الفكرية في البحث والدراسة من الأصول**

---

(1) ينظر: المرجع نفسه، ص360.

(2) عباس حسن، اللغة والنحو، ص66-67.

(3) حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع، ص173.

**العامة المتفق عليها، التي تغني النحو وتخدم النصوص بوجوده التأويل التي لا تخرج عن أصول النحو، وبين أن أسباب الاختلاف في القياس إنما ترجع للأسباب الآتية: توفر الاستقراء من كلام العرب لباحث ما يعنيه لتركيب قاعدة فيجيز القياس، وعدم بلوغه عند آخر فيقتصر على السماع، والاختلاف في تحديد القلة والكثرة والشذوذ، واختلاف نظر النحاة في الشاهد رواية وصاحباً[1].**

**أما عن الاطراد، وقياس النقيض فيه، فالاطراد ظاهرة لغوية لها أهميتها في النحو ويقصد بالاطراد أو الطرد: التتابع والاستمرار، وهذا ما أكده ابن منظور بقوله: "اطرد الشيء تبع بعضه بعضاً وجرى واطرد الأمر استقام واطرد الكلام إذا تتابع"[2].**

**وقد استنبط ابن جني أصل مواضع (طرد) في كلام العرب التتابع والاستمرار فقال: "أصل واضع (طرد) في كلامهم التتابع والاستمرار، من ذلك طردت الطريدة، إذ اتبعتها واستمرت بين يديك، ومنه مطاردة الفرسان بعضهم بعضاً ألا ترى أن هناك كرّاً وفرّاً، فكل يطرد صاحبه، ومنه المطرد: رمح قصير يطرد به الوحش، واطرد الجدول إذا تتابع ماؤه بالريح"[3].**

**والمقصود بالطرد في القياس هنا هو اطراد أحكام القياس، وهو أمر ضروري وغايةٌ في الأهمية وقد تحدث عن أهميته ابن السراج إذ يقول: "إنّ القياس إذا اطرد في جميع الباب لم يُعن بالحرف الذي يشذ منه فلا يطرد في نظائره، وهذا يستعمل في كثير من العلوم، ولو اعترض على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم"[4].**

**ولتوضيح الطرد في القياس واستجلاء حقيقته، نرجع إلى كلام أبو البركات الأنباري إذ يقول: "القياس حمل**

---

(1) ينظر: المرجع نفسه، ص173-174.

(2) ابن منظور، لسان العرب، مادة (ط ر د).

(3) ابن جني، الخصائص، ج1، ص97.

(4) ابن السراج، الأصول في النحو، ص75.

**فرع على أصل بعلة وإجراء حكم الأصل على الفرع"[1]، فالقوي والمُعتبر هو الأصل الذي لا بد أن يكون ثابتاً فهو في المرتبة الأولى، ويلحقه في الرتبة الثانية الفرع، ولينسجم اللاحق مع السابق، أو الفرع مع الأصل لا بد من علاقة مشابهة بينها، ومثال ذلك من قياس النقيض حمل (لا) النافية للجنس على (إن) المؤكدة، فـ (لا) لتأكيد النفي و(إن) لتأكيد الإثبات وهذه العلاقة هي نوع من المشابهة بالنفي، وهي مناسبة جامعة للإلحاق أو الحمل أو القياس، ومفهوم الطرد يقوم على وجود أركان قياسية واضحة هي أركان القياس الشكلي، وهي المقيس والمقيس عليه وحكم وعلة غير مناسبة طلباً لحالة الاطراد.**

**قال أبو البقاء في التبيين: "إذا ثبت الحكم لعلة اطرد حكمها في الموضع الذي امتنع فيه وجود العلة... قال: ونظيره في التصريف: أن الواو في مضارع: (وعد) و(وزن) حذفت منه لوقوعها بين ياء وكسرة نحو: (يَعد) ثم حذفت من بقية حروف المضارعة على عدم العلة ليكون الباب على سنن واحد"[2].**

**إن الأمر الذي جعلهم يحذفون الواو علة الاستثقال التي أدّت إلى حذف فاء الفعل؛ لأنه مثال إذ أن الأصل هو (يَوْعِد) فوقعت الواو بين (ياء مفتوحة وكسرة) فاستثقل اللفظ لها على هذه الصورة فما كان إلا حذفها ليسهل النطق بها، لكنهم حذفوها من تصاريف الفعل المضارعة (تعِدُ وتَعِدُ وأعِدْ) مع انتفاء العلة الموجبة للحذف إذ أن الواو فيها لم تقع بين (ياء وكسرة) بل بين (نون مفتوحة وكسرة وتاء مفتوحة وكسرة وهمزة مفتوحة وكسرة) فاطرد الحكم وعمّم على سائر التصاريف لئلا يختلف؛ وهذه العلة قد تُفَسَّر صوتياً على تفسير آخر على ضوء علم الأصوات الحديث.**

**والاطراد في النحو العربي أن تستقر الظاهرة اللغوية على وتيرة واحدة، فلا يشذ منها إلا من ندر، وتأتي أهميته من أن الأحكام والقواعد تبنى على الظواهر المطردة، وليس بالضرورة أن تكثر الظاهرة ليبني عليها الحكم فقد تقل ويقاس عليها، وقد تكون غيرها أكثر منها ولا يقاس عليها.**

---

(1) أبو البركات الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، ص9.

(2) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج2، ص217. ينظر: ابن جني، المنصف شرح كتاب التصريف، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ج1، ط1، وزارة الثقافة والإعلام، 1954م، ص191-192.

**وقد ارتبط الاطراد بالشذوذ، فلا يأتي لفظ (الاطراد) إلا ويلازمه لفظ (الشذوذ)، فها هو ابن جني في (الخصائص) يفرد له باباً ويقسمه إلى أنواع: مطرد في القياس، شاذ في الاستعمال، مطرد في الاستعمال شاذ في القياس، مطرد في القياس والاستعمال جميعاً، شاذ في القياس والاستعمال جميعاً[1].**

**ومفهوم الاطراد والشذوذ يخضع للكم (الكثرة والقلة) اللذين يرتبطان بالسماع وهذا أمر مسلم به، ولأن النحاة اختلفوا في الاستقراء، فمتى تحققت المادة اللغوية لهم بنوا عليها القاعدة وكان القياس، ولأن البعض منهم لم يتحقق له الاستقراء الكافي، لم تتحقق له المادة اللغوية فلم يكن هناك قياس، لأنه آنذاك لا يصح، ومن هنا جاء الاضطراب والاختلاف في الأحكام النحوية.**

**ويرى ابن جني أن حقيقة الاطراد والشذوذ لا تتعلق بالكثرة والقلة أي (الكمّ) فقط بـ (النوع) أيضاً، يتضح ذلك من قول ابن جني: "أن يقلّ الشيء وهو قياس، ويكون غيره أكثر منه، إلا أنه ليس بقياس"[2].**

**أما البعد الكمي والمقصود به (الكثرة والقلة) فهو مسألة اجتهادية، وهي نسبية، فقد يرى نحوي النقل كثيراً وآخر لا يراه كذلك، وذلك قد يرجع لما يتحقق للنحوي من قدر كافٍ من الشواهد والأدلة، وقد أشار أبو البركات الأنباري إلى شرط الكثرة أو الاطراد أو الغلبة في السماع في كتابه (لمع الأدلة) فقال: "النقل هو الكلام العربي الفصيح الخارج عن حدّ القلة إلى حد الكثرة فخرج عنه إذا ما جاء في كلام غير العرب من المولدين، وما شذّ من كلامهم كالجزم بـ (لن) والنصب بـ (لم) قريء في الشواد: "ألم نشرحَ" بفتح الحاء، وكالحرّ بـ (لعل) كما في[3]:**

---

(1) ينظر: ابن جني، الخصائص، ج1، ص116.

(2) أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ص141.

(3) أبو البركات الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، ص81-82.

**لعلّ أبي المغوار منك قريب**

**يتضح في المسألة التي أوردها أبو البركات الأنباري القياس على النقيض، وكيف أن أبا البركات عدها شاذة، لأنها لم ترد في كلام العرب، فهو بهذه العبارة... "والخارج من حدّ العلة إلى حدّ الكثرة"، يعني الاطراد والغلبة في السماع وهو شرط اشترطه في الكلام العربي.**

**وبهذا يتبيّن وجود شيء طبيعي من الاضطراب في قياس النقيض في النحو العربيّ، فعلى الرغم من أنّ النحاة قد أوردوه في بعض المسائل، إلا أن أغلبهم يجده غير وارد في كلام العرب إلا في لغات بعضها، وهو وإن وجد فيكون من وادي التوجيه في بعض المسائل، ولم يعول عليه في إثبات الأحكام أو نفيها، بل كان على الأغلب جريا على عادة العرب في حمل الشيء على الشيء بشبه بينهما حتى وإن كان هذا الشيء تناقضهما.**

# الخاتمة

**توصلت الدراسة بحمد الله إلى مجموعة من النتائج، من أهمها:**

1. **أخذ جمهور النحاة قياس النقيض في أعمالهم، وارتضوه موجهاً نظرياً في التعليل والتعليم في بعض مسائلهم.**
2. **قياس النقيض شكل من أشكال قياس الشبه بعلة النفي الدلاليّ يقابل علة الإيجاب الدلالي بقياس النظير.**
3. **وجدت الدراسة أن قياس النقيض بدأ فطرياً وطبيعياً في عهد الخليل وسيبويه بعيداً عن الفلسفة والمنطق والتعقيد، ثم بدأ يستقر حتى أصبح له أقسام وأركان وضوابط، ووصل إلى ذروته في عهد صراع المدرستين البصرة والكوفة، وأشار إليه بالتفصيل أبو البركات الأنباري في كتابه "الإنصاف".**
4. **ظهر قياس النقيض في إثبات ترابط الأبواب النحوية ذات المسائل المتناقضة في المعنى مثل لا النافية للجنس العاملة عمل إنّ المؤكدة.**
5. **قياس النقيض علة تسويغية لا تؤسس لحكم نحويّ ولكن تعلّله لأن الأحكام النحوية ثابتة قبله بالاستعمال.**
6. **لم يحظ قياس النقيض بإجماع النحاة قديماً، ولا حديثاً؛ إذ انتُقِدَ ضمن النقد العام الموجّه إلى نظرية القياس في النحو العربيّ.**
7. **يبقى قياس النقيض علّة قد تفيد في إقناع بعض الدارسين بوجاهة بعض الأحكام النحوية من غير أن يكون أداة تقنين.**

# ثبت المصادر والمراجع


* القرآن الكريم.

1. إبراهيم السامرائي، المدارس النحوية: أسطورة وواقع، دار الفكر، ط1، 1987م.
2. إبراهيم السامرائي، النحو العربي: نقد وبناء، دار عمار – عمان، 1997م.
3. إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ط6، مكتبة الأنجلو، القاهرة، 1978م.
4. إبراهيم عبد الله رفيدة، النحو وكتب التفسير، المنشأة الشعبية، ليبيا، 1981م.
5. إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف، القاهرة، ط2، 1992م.
6. أحمد أمين، ضحى الإسلام، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت.
7. أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة، (د.ت).
8. أحمد جميل شامي، النحو العربي قضاياه ومراحل تطوره، دار الحضارة، بيروت، 1997م.
9. أحمد سليمان ياقوت، دراسات نحوية في خصائص ابن جني، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990م.
10. أحمد مختار عمر ، معجم القرآءت القرآنية مع مقدمة في القرآن وأشهر القرّاء،ط2، 1988م.
11. الأعلم، الشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، ط2، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة- بيروت، لبنان، 1994م.
12. أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 2002م.
13. أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1957م.

14. البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1979م.

15. تمام حسان، الأصول: دراسة أبيستيمولوجية للفكر اللغوي العربي، عالم الكتب، القاهرة، 2000م.

16. جعفر نايف عبابنة، مكانة الخليل بن أحمد الفراهيدي في النحو العربي، ط1، دار الفكر، عمان، 1984م.

17. ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990م.

18. ابن جني، أبو الفتح عثمان، المنصف شرح كتاب تصريف المازني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط1، وزارة الثقافة والإعلام، 1954م.

19. ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، ط1، دار القلم، دمشق، 1985م.

20. حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي، ط1، دار الشروق، عمان، 2002م.

21. حسن خميس الملخ، تقنيات الإعراب في النحو العربي، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2015م.

22. حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ط1، دار الشروق، عمان، 2001م.

23. حسن خميس الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ط1، دار الشروق، عمان، 2000م.

24. حنا جميل حداد، معجم شواهد النحو الشعرية، ط1 ، دار العلوم، الرياض، 1984م.

25. أبو حيان، محمد بن يوسف الغرناطي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ط1، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مطبعة الخانجي- القاهرة، 1995م.

26. أبو حيان، محمد بن يوسف الغرناطي، تذكرة النحاة، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1986م.

27. خالد حسين أبو عمشة، التأويل النحوي نحو الخروج عن النحو، شبكة الألوكة، www.alukah.net.

28. خديجة الحديثي، أبو حيان النحوي، مكتبة النهضة، بغداد، ط1، 1966م.

29. خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، جامعة الكويت، الكويت، 1974م.

30. الراعي النميري ، الديوان .

31. الرضي الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح الرضي على الكافية، تحقيق: حسن محمد إبراهيم الحفظي، ط1، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الرياض، 1993م.

32. الرماني، علي بن عيسى، الحدود، ضمن كتاب: "رسالتان في اللغة"، تحقيق: إبراهيم السامرائي، ط1، دار الفكر، عمان، 1984م.

33. الزبيدي، سعيد جاسم، القياس في النحو العربي: نشأته وتطوره، ط1، دار الشروق – عمان، 1997م.

34. ابن السراج، محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985م.

35. ابن سلام، أبو عبد الله محمد، طبقات فحول الشعراء، شرح وتحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، 1980م.

36. السيرافي، الحسن بن عبد الله، أخبار النحويين البصريين، ط1، تحقيق: طه محمد الزيتي ومحمد عبد المنعم خفاجي، 1995م.

37. السيرافي، الحسين بن عبد الله، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2008م.

38. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، الأشباه والنظائر في النحو، ط1، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1987م.

39. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2006م.

40. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار الفكر، بيروت، 1979م.

41. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1998م.

42. الشلوبين، عمر بن محمد بن عمر الأزدي، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ط1، تحقيق: تركي سهو العتيبي، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1993م.

43. شوقي ضيف، المدارس النحوية، ط6، دار المعارف.

44. طه الراوي، نظرات في اللغة والنحو، ط1، المكتبة الأهلية، بيروت، 1962م.

45. أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي الحلبي، مراتب النحويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، المكتبة العصرية، 2002م.

46. عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1978م.

47. عباس حسن، النحو الوافي، ط8، دار المعارف، القاهرة، 1975م.

48. عبد العزيز الميمني، الطرائف الأدبية، مطبعة لجنة التأليف، 1937م.

49. عبد الفتاح الحموز، الكوفيون ومنهجهم في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر، ط1، دار عمار، عمان، 1997م.

50. عبد الفتاح حسن، البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء العلة والمحدثين، ط1، دار الفكر، عمان، الأردن، 1988م.

51. عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)، الجمل في النحو العربي، ط1، تحقيق: يسرى عبد الغني عبد الله، دار الكتب العلمية، بيروت، 1990م.

52. عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر مرجان، ط1، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1984م.

53. عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث: بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1979م.

54. ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط4، دار العلوم الحديثة، بيروت.

55. علقمة بن عبدة ، الديوان .

56. علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، الجامعة الليبية، ليبيا، 1973م.

57. علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، دار الثقافة، بيروت، 1975م.

58. الغزالي، أبو محمد بن محمد الطوسي ، المستصفى من علم الأصول، تحقيق: سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1997م.

59. الفرزدق، ديوانه، دار صادر، بيروت.

60. فؤاد حنا ترزي، في أصول اللغة والنحو، ط1، دار الكتاب، بيروت، 1969م.

61. أبو القاسم الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، ط3، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، 1979م.

62. كثير عزة، الديوان.

63. لبيد بن أبي ربيعة ، الديوان .

64. مازن المبارك، النحو العربي، العلة النحوية، نشأتها وتطورها، ط2، دار الفكر، بيروت، 1974م.

65. ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، شرح الكافية الشافية، ط1، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م.

66. المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، 1994م.

67. محمد الخضر حسين، القياس في اللغة العربية، المطبعة السلفية، القاهرة، 1953م.

68. محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1996م.

69. محمد بن صالح العثيمين، شرح ألفية ابن مالك، ط1، مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية، 1434هـ.

70. محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللغة العربية، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1995م.

71. محمد سالم صالح، أصول النحو: دراسة في فكر الأنباري، دار السلام، القاهرة، ط1، 2006م.

72. محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985م.

73. محمد عبد الخالق عضيمة، أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية، ط1، مكتبة الرشد، الرياض، 1400هـ.

74. محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ط4، عالم الكتب، القاهرة، 1989م.

75. محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، ط1، دار العلوم العربية، بيروت، 1987م.

76. محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، بيروت، دار العلوم العربية، 1987م.

77. المرادي، حسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط1، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1983م.

78. ابن مضاء القرطبي، أحمد بن عبد الرحمن اللخمي، الردّ على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف – القاهرة.

79. ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار الفكر، بيروت، 1978م.

80. منى إلياس، القياس في النحو، ط1، دار الفكر، دمشق، 1985م.

81. مهدي المخزومي، في النحو العربي: نقد وتوجيه، ط1، المطبعة العصرية بصيدا، لبنان، 1964م.

82. النابغة الجعدي ، الديوان .

83. نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، مكتبة وسام، الأردن، 1987م.

84. ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، مراجعة: سعيد الأفغاني، دار الفكر.

85. ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت.

الرسائل الجامعية:

- أحمد مكي الأنصاري، أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 1960م.

- جعفر نايف عبابنة، وضع الخليل بن أحمد لأصول النحو البصري وفروعه، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 1970م.

- حسن منديل حسن، الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير (أطروحة دكتوراه)، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، 1996م.

- عامر عرابة، الأصل والفرع في النحو العربي، ابن الأنباري عينة، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013/2012م.

- عبد الله حمد عبد الله الحسين، تيسير النحو عند عباس حسن في كتابه النحو الوافي، رسالة دكتوراه، 2010-2009م.

**الدوريات:**


- **أحمد أمين، مدرسة القياس في اللغة، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ع6، 1953م.**
- **أحمد مكي الأنصاري، التيار القياسي في المدرسة البصرية، مجلة آداب القاهرة، مج24.**
- **بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن، إبقاء حكم الفرع بعد الرجوع إلى الأصل، بحث في أصول النحو، مجلة الدراسات اللغوية، مج2، ع3، 2000م.**
- **حسن حمزة، الخلاف النحوي ووحدة النظرية العربية، بحث منشور في وقائع المؤتمر الإقليمي: الخلاف في الثقافة العربية، جامعة الكويت، 2003م.**
- **حسن خميس الملخ، المحظورات النحوية في اللغة العربية، مجلة دراسات العلوم الإنسانية الاجتماعية، الجامعة الأردنية، الأردن، مج39، ع2، 2012م.**
- **خديجة بنت أحمد مفتي، الحمل على النقيض في الاستعمال العربي، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، مج18، ع30، 1425هـ.**
- **صاحب أبو جناح، القياس في منهج المبرد، مجلة المورد، مج9، ع3، دار الحرية، بغداد، 1980م.**
- **طه الراوي، نظرة في النحو، بحث منشور بمجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، مج14.**
- **عبد الغفار حامد هلال، القياس وأثره في نمو اللغة، في كتاب بحوث ودراسات، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، الجزء الأول، 1987م.**
- **فضل خليل الشيخ حسن، في القياس عند الخليل والفراء، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، مج9، ع3، 2013م.**
- **نصر الدين إدرايس جوهر، تناوب حروف الجر في القرآن الكريم، صحيفة اللغة العربية، 2017م.**